مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

السياسة الداخلية والخارجية لدولة الكويت

قراءة في الخطاب السياسي

(للأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصباح)

إعـــداد
أ.د. فهد يوسف الفضالة

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية محكمة)
العدد (٥١)

الكويت- ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

السياسة الداخلية والخارجية لدولة الكويت

قراءة في الخطاب السياسي
(للأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصباح)

إعـــداد
أ.د. فهد يوسف الفضالة

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية محكمة)
العـــدد (٥١)

الكويت
٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا. كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس. كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق. دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام. دولة الكويت

المحتـويـات	رقم الصفحة

- كلمة مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية..... ٩
- كلمة معد الإصدار..... ١١
- أضواء على الخطاب السياسي للأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح.. الفكر والمضمون..... ١٥
- نبذة عن حياة الأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح الأمير الخامس عشر لدولة الكويت..... ٢٣
- **الدراسة الأولى**: خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، (رؤية تحليلية استشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت، ٢٠٠٩)..... ٢٧
- مصادر البحث ومراجعة..... ١١٥
- **الدراسة الثانية**: مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي، دراسة تحليلية لكلمات سمو أمير دولة الكويت الأمير الشَّيخ / صباح الأحمد الجابر الصُّباح، ٢٠١١..... ١١٩
- هوامش البحث..... ١٩٣
- مصادر البحث ومراجعة..... ١٩٩

كلمة مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية:

يسر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت إعادة إصدار دراستين علميتين من ضمن سلسلة الإصدارات الخاصة للمركز نظراً لنفاذهما وذلك في كتاب جامع واحد لهما، والدراستان المعنيتان هما:

-خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (رؤية تحليلية استشراقية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت)، ٢٠٠٩.

-مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي (دراسة تحليلية لكلمات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، ٢٠١١).

والذي قام بإعدادهما الزميل الأستاذ الدكتور فهد يوسف الفضالة، وتناقش هاتان الدراستان بإسهاب ثلاثية الإصلاح والتنمية والسياسة الخارجية لدولة الكويت في ضوء الفكر السياسي للمغفور له الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه، حيث ترجمت هذه الخطابات رؤيته الإصلاحية والتنموية والسياسية في إدارة شؤون الدولة الداخلية وعلاقاتها السياسية الخارجية بدول المحيط العربي ودول العالم، وتعكس هذه الخطابات الفكر والرؤية السياسية لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والثوابت الاساسية التي صار عليها الخطاب السياسي الكويتي الذي ميز المؤسسة السياسية الكويتية قبل وابان فترة حكم الراحل.

ويعد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد رحمه الله الحاكم الخامس عشر لدولة الكويت(٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وهو أحد أبرز الشخصيات السياسية على

ساحة العمل السياسي الكويتي والعربي والعالمي لخبرته السياسية الممتدة لأكثر من أربعين عاماً كوزير خارجية لدولة الكويت ولتقلده العديد من المناصب السياسية الرفيعة في إدارة شؤون الدولة إلي حين تسميته أميراً لدولة الكويت في ٢٩ يناير ٢٠٠٦، وقد قام صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد رحمه الله وخلال مسيرته السياسية الطويلة بالعديد من المبادرات الدبلوماسية والإنسانية وتهدئة الكثير من بؤر الصراع والنزاع على الساحة العربية والدولية، والمساهمة في دعم السلم والأمن الدوليين، وقد حظي الراحل بالعديد من الأوسمة والألقاب الدولية حتي كرمته منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ قائداً للعمل الإنساني تقديراً لجهوده في مجالات العمل الإنساني والإغاثي والخيري، والتي لامست احتياجات الافراد والمجتمعات ببقاع عديدة من دول العالم.

وإذ يقوم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت بإعادة النشر لهاتين الدراستين فهو يأتي من منطلق أهمية موضوعهما الذي يتعلق بفهم وتفسير الخطاب السياسي الكويتي الداخلي والخارجي في تلك المرحلة الهامة في تاريخ الكويت السياسي والاجتماعي كونه معبراً عن أحد قادة ورموز دولة الكويت، وأيضاً من جانب الدلالة والمضمون السياسي لهذا الخطاب والخبرة السياسية العميقة لصاحبه، والتي تركت إنجازاته ومساهماته إرثاً إنسانياً كبيراً جعلت منه الشخصية الكويتية والعربية المقتدرة التي حظيت بالاحترام والتقدير في أوساط النخب السياسية العالمية.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

كلمة مُعد الإصدار

بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لوفاة المغفور له الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه والتي توافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٢١، يقوم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت مشكوراً بإعادة إصدار هاتين الدراستين العلميتين في إصدار مشترك تحت مسمى السياسة الداخلية والخارجية لدولة الكويت «قراءة في الخطاب السياسي للأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح»، حيث يتضمن هذا الإصدار الدراستين التاليتين:

-خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (رؤية تحليلية استشراقية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت)، ٢٠٠٩.

-مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي (دراسة تحليلية لكلمات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، ٢٠١١).

وتناقش الدراستين الفكر والشخصية السياسية للأمير الراحل في ضوء الخطاب السياسي له، أبان توليه رئاسة مجلس الوزراء و سند الإمارة لدولة الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨، فقد تناولت الدراسة الأولى الإصلاح والتنمية في الخطاب السياسي الكويتي ممثلاً بفكر الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، واستخدمت الدراسة طريقة تحليل حقول دلالة المفاهيم، حيث تم تحديد مفردة «التنمية» ومفردة «الإصلاح» بوصفهما مفهومين مركزيين، مع بناء الحقل الدلالي الذي يتفق مع هذه الدراسة في التعرف على مواصفات التنمية وما تعنيه للوطن والمواطن، وكذلك رصد وتحليل مدعمات سياسة التنمية والإصلاح والقوى المحورية الفاعلة في تلك السياسة وما يواجهها من مناقضات

وتحديات، وقد استمدت هذه الدراسة بياناتها من ثمانية وثلاثين كلمة ألقاها الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣ حتى سبتمبر ٢٠٠٨، سواء اثناء توليه رئاسة الوزراء أو رئاسة الدولة، كما تمحورت الدراسة الثانية حول مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي الكويتي ممثلاً في كلمات الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال نفس المرحلة والفترة الزمنية السابقة، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) في إطار المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التحليل الكمي والكيفي لذات الكلمات والتي ألقاها المغفور له في مناسبات سياسية واجتماعية متفرقة.

ويشتمل هذا الاصدار الجامع، كما أشرنا، على موضوعات وقضايا مهمة ودقيقة لفترة حاسمة من تاريخ الكويت السياسي والاجتماعي، لذا يجب قراءة دلالتها واستخلاص معانيها في ضوء السياق التاريخي لتلك الحقبة، التي مرت بها البلاد والتي شهدت أزمات عاصفه ومنعطفات عديدة على صعيد العمل السياسي الداخلي والخارجي غطت احداثاً سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة كان لها العديدمن الانعكاسات على حياة المواطن والوطن، وقد سعى الأمير الراحل بكل ما أوتي من علم ودراية وحكمة راجحة وخبرة سياسية مشهودة للتعامل معها بحنكة الخبير المطلع على خفايا الأمور، وبيان سديد رأيه حولها وبما حفظ مسيرة ومصلحة الوطن العليا، وذلك من خلال خطابه السياسي الموجه إلى الأمة في مختلف المناسبات السياسية والاجتماعية، والتي تناول الكثير منها ثلاثية الإصلاح والتنمية والسياسة الخارجية للدولة. ويأمل مُعد هذا الإصدار والذي يقوم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بإعادة طباعته وتقديمه للقراء بمحتوى جديد أن يكون عوناً للباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والاجتماعي الكويتي والراغبين بالدراسة والاطلاع على أوضاع دولة الكويت بتلك الحقبة المهمة من تاريخها المجيد.

والله من وراء القصد،

أ.د. فهد يوسف الفضالة (*)

(*) أكاديمي وباحث كويتي يشغل حالياً وظيفة مستشار بالجهاز الفني - المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أضواء على الخطاب السياسي للأمير الراحل
صاحب السموالشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح.. الفكر والمضمون

لم تحظ الدراسات الخاصة بتحليل الخطاب السياسي الكويتي بالعناية والاهتمام من الباحثين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث تعتبر هاتان الدراستان التي نحن بصددهما والمنشورتان في عامي: ٢٠٠٩ و٢٠١١ من الدراسات الأولى من نوعها والتي قرابتا ثلاثية الإصلاح والتنمية والسياسة الخارجية بدولة الكويت في فكر الأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح الحاكم الخامس عشر لدولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وذلك من خلال تحليل خطابه السياسي خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي: ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ الميلاديين، والتي تمثل إضافة علمية في هذا المجال، ولم يستدل على دراسات علمية تناولت هذا الموضوع حتي وقتنا الحالي.

ويجسد الخطاب السياسي للأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي: ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ الميلاديين تبنيه رؤية شاملة وعميقة استمرت بنفس النهج طول فترة حكمه والتي استمرت ١٥ عاماً (يناير ٢٠٠٦-سبتمبر ٢٠٢٠) وذلك على صعيدي: السياسة الداخلية والخارجية لدولة الكويت، وكان لهذه الرؤية الشاملة دورًا واضحًا على مسيرة التنمية والإصلاح في الكويت طالت مختلف قطاعات الدولة وعلى رأسها القطاع الاقتصادي والسياسي.

ومن المعلوم أن تحليل الخطاب السياسي للنخب السياسية والقادة البارزين له مكانة مهمة في مجال الدراسات السياسية المعاصرة وذلك من مردود مركزية

الطرح السياسي الذي تقدمه هذه النخب السياسية في دولها، وأهمية الكشف عن رؤيتهم سواء للسياسة الداخلية أو للسياسة الخارجية في ضوء التحليل الدقيق لخطاباتهم السياسية.

ويشير مفهوم الخطاب السياسي على أنه العملية المستخدمة في تفسير العلاقة بين ما قيل (لفظ الخطاب)، والمعنى الذي يحتمله القول ضمن سياق معين، حيث إن النظام السياسي يتألف من مدخلات، وعمليات تقوم بتحويل هذه المدخلات إلى مخرجات بصورة قرارات أو سياسات أو خطاب سياسي، بالإضافة إلى مكون آخر هو التغذية الراجعة التي تصف نتيجة تقييم استجابة النظام للمدخلات فإن تبني مدخل النظم في التحليل السياسي يتطلب أخذ ثلاثة عوامل بعين الاعتبار هي: المتغيرات الداخلية للنظام التي تعمل في سياق مجموعة من القوى البيئية المتغيرة، والقوى البيئية الخارجية التي تفرض مدخلات معينة على النظام ممثلة بالمطالبات، وعملية التفاعل والتبادل بين النظام وبيئته، وتتمثل الركيزة الأساسية في تحليل النظام السياسي بالنظر إلى النظام السياسي بوصفه نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، ويستخدم تحليل الخطاب السياسي لتعيين جملة التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي في مجتمع ما في إطار تاريخي محدد، والآفاق المطروحة لمعالجة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية.

ويُعد الخطاب السياسي للأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح شكلا من أشكال التفاعل الاجتماعي بينه وبين مواطنيه، حيث يحمل في طياته إطارًا فكريًّا، وهو شكل من أشكال التعبير المستخدمة من قِبَل النخبة الحاكمة لإيصال الأفكار إلى الجمهور ضمن عملية تفاعلية يحصل خلالها النظام على المطالبات، أو ما يعرف بمدخلات النظام من المجتمع ويقوم بتحليلها ومعالجتها والرد عليها بصورة سياسات أو قرارات، أو مخرجات النظام، ويعكس الخطاب السياسي للأمير الراحل طبيعة العلاقة بين النظام الحاكم والمجتمع وتطوره وثقافته، وتظهر مدى فاعليته بالقدر الذي يحظى به

من التأثير في توجيه المجتمع، وتحديد الإشكالية السياسية وتشخيصها، وتصوير واقع سياسي معين ، ومفاهيم سياسية في محيط اجتماعي يراد إفهامها للمتلقين، فالخطاب السياسي الكويتي هو خطاب السلطة الذي يوجه عن قصد نحو المتلقي للتأثير فيه، وإقناعه بالمضمون الذي يتضمن أفكارًا سياسية، أو يكون موضوعه سياسيًّا.

ويتميز الخطاب السياسي للأمير الراحل بعدة خصائص منها: أنه يصدر من جهة أعلى هي السلطة السياسية (الحكومية) إلى جهة أدنى هي الشعب الكويتي عامة؛ ويتسم بكونه ذا بنية نظرية على درجة من التماسك، وهي بنية مستمدة من طبيعة وأيديولوجيا المجتمع الكويتي وسماته المتميزة، والتي يحرص على تبنّيها النظام السياسي في الكويت، حيث يهدف بالأساس إلى إضفاء المشروعية على إجراءات السلطة السياسية في الماضي والحاضر والمستقبل؛ والقصد منه هو التوجيه لمن تمارس عليهم السلطة، ويساهم في تسويغ الأخطاء والإخفاقات إن وقعت، وتوضيح الخطط والإجراءات المستقبلية.

وبتحليل شخصية صاحب الخطاب السياسي في هذه الدراسة وهو الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد تبرز لدينا عدد من السمات الشخصية التي يتمتع بها ومنها وعيه السياسي، ومدى معرفته وادراكه بالقضايا والمؤسسات السياسية على مختلف المستويات المحلية والعربية والدولية، وثقافته السياسية الواسعة التي تظهر جليًّا في استشهاداته ومقارناته، حيث يتسم الخطاب السياسي للراحل الكبير بالقوة التي تظهر من خلال انسجامه وتناغمه الداخلي، وكفاءة وقوة الخطاب في صياغة السياسات والأهداف ضمن جمل بليغة ومقبولة للجميع، والتي تجعلهم يؤمنون بها ويسعون لتحقيقها، كما تتميز شخصية الأمير الراحل بالثقة والصدق في المعلومات والدقة والوضوح، والقبول من الجماهير، وتمثل الشفافية أحد العناصر المهمة في قوة خطابه السياسي، وقد اتسمت قوة شخصية الراحل الكبير على الدوام بالقوة والمتانة، حيث ساهمت هذه الأبعاد في

التأثير الفعال على الجماهير، ومواجهة أي مشكلة أو أزمة بكل ثقة ونجاح، وجعل من خطابه السياسي الداخلي وسيلة ناجحة للتأثير في الجماهير وإقناعهم بأهدافه وأفكاره، ومهاراته في التواصل السياسي الفعال، وضبط السلوك السياسي لدى المواطن بما يحقق مصلحة الوطن العليا، وذلك نظرًا للحنكة السياسية والدقة الدبلوماسية التي تمتع بها.

وبتحليل الخطاب السياسي الداخلي للأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد، نلاحظ تركيزه على دور الكويت المحوري في التنمية الاقتصادية، حيث كانت له رؤيته الواضحة وبصمته الراسخة في هذا الجانب وشهدت دولة الكويت خلالها قفزات اقتصادية وتنموية، وإنجازات على مختلف الأصعدة، وعمل على دعم التنمية بوصفها هدفًا استراتيجيًّا له الأولوية، ثم « الإصلاح « باعتباره وسيلة لهذا الهدف من خلال تطوير البنية التحتية، والتطوير الإداري على أسس عصرية، ومحاربة الفساد وترسيخ دعائم التنمية وتعزيز الاقتصاد بتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات الخارجية، وحفز العمل لتحقيق رؤيته الرامية إلى تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري دولي (رؤية الكويت ٢٠٣٥)، والذي يعطيها دورها الريادي، كما عمل على تسريع عجلة الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الهدف المنشود بأن تعود الكويت كما كانت درة الخليج.

واستطاع الخطاب السياسي للأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد معالجة الكثير من الاختلالات الأساسية في بنية الدولة الاقتصادية، وذلك كون دولة الكويت دولة أحادية المورد بمعنى أن النفط يشكل المصدر الأساسي للدخل، وسيطرة القطاع الحكومي وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي، واتساع الفجوة في هيكل السكان وقوة العمل، إذ كانت هذه الاختلالات الأساسية هي محور للعديد من خطاباته السياسية الموجهة إلى الشأن الداخلي، حيث تقف هذه الاختلالات وراء ضعف بنية الاقتصاد الكويتي،

وعرقلة الكثير من إستراتيجيات التنمية في الكويت خاصة إستراتيجية تحديث نظم الإدارة ، وكذلك إستراتيجية تطوير القوانين والتشريعات.

وقد سعى الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد في العديد من خطاباته السياسية لاجتثاث الفساد، وترسيخ قيم الشفافية والنزاهة، ومعالجة نقاط الضعف لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال، وقد أشار إلى ضرورة التصدي للفساد لرفع منسوب الثقة في المؤسسات وتوفير مزيد من الموارد لاستثمارها في التنمية المستدامة، وترسيخ سيادة القانون على الجميع دون تمييز ومنع الإفلات من العقاب.

ولم تكن الرؤية الطموحة لكويت المستقبل ٢٠٣٥ سوى ترجمة لتوجيهات الراحل الكبير وهي وليدة لخطابه السياسي ورؤيته الشخصية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي، وفي إطار هذه الرؤية اتخذت إجراءات حاسمة لتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص باعتبارها محاور أساسية لتحقيقها، وقد عبرت الأرقام والمؤشرات الدولية على التطور الذي حققه اقتصاد دولة الكويت بعد سنوات من الاعتماد على النفط مصدرًا شبه وحيد للإيرادات العامة، فالكويت للمرة الأولى حلت بين أفضل ١٠ دول تحسنت فيها ممارسة سهولة الأعمال ضمن ١٩٠ دولة وفق أحدث مؤشر للبنك الدولي، وأرجع البنك ذلك إلى برنامج إصلاح شامل يتماشى مع رؤية الأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، كما صنفت الكويت الأكثر تحسنًا في الشرق الأوسط لجهة تطوير قدراتها التنافسية على مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بعدما قفزت ثمانية مراكز وحلَّت في المرتبة الـ ٤٦ عالميًّا من بين ١٤١ دولة شملها مؤشر عام ٢٠١٩.

ويعبر الخطاب السياسي الداخلي للأمير الراحل عن رؤيته إلى ضرورة تناسق الجهود والتقارب بين الحكومة ومجلس الأمة، وبسط سيطرة القانون على

الجميع، ونظرته الثاقبة لذلك، وتبنيه سياسة داخلية تُمكِّن المواطنة والقانون من بسط سيادتها على ما دونها من الدعوات الفئوية في المجتمع الكويتي، في إجراء وصف بأنَّه جاء لدعم دولة القانون في الكويت، ولتحصين الكويت من الفرقة المجتمعية والانقسام الطائفي، وقد عبَّر عن ذلك في أحد خطاباته السياسية، حيث قال «الوحدة الوطنية الجامعة المانعة الحاضنة لأبناء هذه الأرض، هي الركن الأساسي في تماسكهم وحرصهم على ثوابتهم وتراثهم الأصيل، وعلى تكريس انتمائهم لوطن لا يعرف التفرقة بين أبنائه، أو أي تصنيف وتقسيم يمسُّ نسيجه الاجتماعي؛ ليبقى وطنًا للجميع، يسود بين أبنائه صفاء النفوس وحسن النوايا وحب العمل».

وقد تعامل الأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد بحكمة بالغة مع أحداث الربيع العربي في الكويت، فقد استطاع الحفاظ على أمن الكويت مع السماح بالاحتجاجات السلمية في الوقت نفسه في حالة نادرة تشهدها دولة خليجية، وقد عبَّر خطابة السياسي الداخلي في ذلك الوقت عن مدى تحمله للمسؤولية في إصلاح أحوال البلاد والحفاظ على مصالح الشعب. وقد تمثَّل ذلك في القيادة الرشيدة وحنكته في الحكم التي أوصلت البلاد إلى بر الأمان متجاوزة أحلك الظروف، أما على صعيد خطابه السياسي الخارجي، فقد اتسم بالكثير من الموضوعية والمنطقية في معالجة الأمور، وفيما يخصُّ شأن الربيع العربي أشار إلى الآثار السلبية الناتجة عنه، وعبَّر عن ذلك باعتبار أن الربيع العربي وهم سيطيح باستقرار وأمن البلاد العربية، وسيعطل التنمية والبناء، ودعا إلى استخلاص العبر من ذلك وتصحيح العديد من مسارات العمل؛ لتحصين المجتمع العربي وتماسك جبهته الداخلية، وتحقيق تطلعات الشعوب المشروعة.

ويرسخ الخطاب السياسي الخارجي للأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد على الدوام على مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان، والقيم الإنسانية، وينبع ذلك من شخصيته وممارساته كحاكم متوازن عادل متسع الثقافة وذي

نظرة عالمية ثاقبة، حتى أصبح العلم الكويتي وسمًا ومنهجًا إنسانيًّا للوقوف مع المتضررين في كافة بقاع العالم، حيث نقل للعالم رسالة سامية قائمة على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وآخر حقوقي لدعم ومساندة الشعوب المتضررة من الأزمات والكوارث أيًّا كان نوعها، وقد امتدت الأعمال الإغاثية والخيرية للأمير الراحل ودولة الكويت إلى معظم أرجاء الأرض لمساعدة المحتاجين والمنكوبين، ودعم المساعدات الإنسانية الدولية وتوسيعها بشكل ملحوظ لمختلف أنحاء العالم، ودأب على أن تكون للكويت يد سبَّاقة في العمل الخيري الإنساني وأن تكون الأولى على الصعيد الدولي في القيام بالمبادرات الإنسانية العالمية، وقد حرصت دولة الكويت في عهده على زيادة حجم المساعدات والتبرعات للدول المتضررة والتي تصيبها كوارث أو أزمات طبيعية أو ناتجة عن صراعات وحروب أهلية، لذا لم يكن غريبًا أن تقوم الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ بأختيار الكويت «مركزًا للعمل الإنساني» وأن ينال الأمير الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد لقب «قائد للعمل الإنساني».

وقد عرف العالم الكثير من القادة والزعماء السياسيين، ولكن لم يسجل التاريخ أسماء الكثيرين منهم على لائحة الشرف والتغيير العالمي نحو الأفضل، وكان للكويت حظوة بأن كان أميرها الراحل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد واحدًا من أولئك القادة الذين سجلهم التاريخ في لائحة الشرف والتغيير، حيث تميزت السياسة الخارجية للأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد بالتعامل مع كافة المحاور والأقطاب العالمية بأسلوب الحياد والاتزان وبما يقتضيه حفظ أمن الكويت واستقلالها السياسي والاقتصادي ضد الأطماع الخارجية، والتوازن في العلاقات الدولية دون المساس بخصوصية السيادة الكويتية، وكذلك دون التصادم مع سياسات معينة لمجرد إثبات الوجود، مما أبعد دولة الكويت عن الكثير من النزاعات والتوترات الإقليمية والدولية، وتمكن الفكر السياسي لقادتها من أن يتشبع الشعب الكويتي فكرًا قوميًّا وعملًا إنسانيًّا من دون أن تتخلى الكويت عن نظامها المحافظ، وقد

حققت الدبلوماسية الكويتية في عهد الأمير الراحل، وهو الذي يعد مؤسسها الأول منذ عهد الاستقلال، نجاحًا هائلًا في تطوير العلاقات السياسية الثنائية بين الكويت ودول العالم، وإيجاد قنوات اتصال وحوار دائم بين الدبلوماسيين الكويتيين والدبلوماسيين ذوي التأثير في القرارات الدولية.

وأثبت الخطاب السياسي الخارجي للأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد جدارته وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخليجية والتدخل لحل فتيل أزمة الخليج، حيث استطاع بوعيه السياسي وحنكته خلال ثلاث سنوات ونصف السنة، هي عمر الأزمة الخليجية، من التمهيد للمعالجة ورأب الصدع بين الأشقاء الخليجيين، وقد حظيت جهوده الحثيثة للوساطة في إنهاء الأزمة لاحقًا.

كانت هذه بعض الإضاءات على الخطاب السياسي للأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في واقعه الداخلي والخارجي والذي تمثَّل بشخصيته السياسية وفكره المتقد المستنير والذي استطاعت دولة الكويت في عهده من تخطي الكثير من المنعطفات وتجاوزت العديد من التحديات لمزالق ودهاليز السياسة بنجاح وثبات منقطع النظير يشهد لها القاصي والداني، وما كان لهذه النجاحات والإنجازات وعلى مختلف الأصعدة المحلية والعالمية أن تتم وتبرز على السطح الدبلوماسي الدولي إلا من خلال قادة كويتيين عظام حققوا لبلادهم التقدم والازدهار. ومن هؤلاء القادة البارزين صاحب هذا الإصدار الراحل الكبير صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح طيب الله ثراه.

نبذة عن حياة الأمير الراحل صاحب السمو
الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح الأمير الخامس عشر لدولة الكويت

ولد صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح عام ١٩٢٩ ، أمير دولة الكويت السابق (٢٠٠٦ ـ ٢٠٢٠)، والخامس عشر منذ تأسيس إمارة الكويت، والخامس منذ عهد الاستقلال، وهو الابن الرابع للشَّيخ أحمد الجابر الصُّباح حاكم الكويت العاشر، الذي تولَّى حكم الكويت خلال الفترة من: ١٩٢١-١٩٥٠ ، والذي شهدت الكويت خلال فترة حكمه المعالم الأولى لنهضتها الحديثة، باكتشاف النفط في أراضيها عام ١٩٣٨، وقد تلقى صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد تعليمه الأول في المدرسة المباركية التي كانت قد أسست في عام ١٩١١ بوصفها أول مدرسة تنشأ في الكويت، وقد تعلَّم فيها كثير من المواطنين الكويتيين الذين أثروا في الحياة الكويتية فيما بعد، وقادوا نهضتها وتطورها الحضاري المعاصر. وقد كان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد محل اهتمام شديد من جانب والده الأمير أحمد الجابر الصُّباح؛ حيث عني بتثقيفه ثقافة عالية على أيدي أساتذة متخصصين استقدمهم لأجله، وحين بدأ يشبُّ عن الطوق أوفده والده إلى العديد من الدول للدراسة واكتساب الخبرة والمهارة السياسية، إلى جانب الاطلاع على سير الأمور العامة والأنظمة السياسية في كثير من الدول الآسيوية والأوروبية والأمريكية.

وبدأ صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد ممارسة العمل العام في فترة مبكرة من حياته؛ ففي ١٩ يوليو ١٩٥٤ أصدر الشَّيخ عبد الله السالم حاكم الكويت

الحادي عشر أمرًا بتعيينه عضوًا في اللجنة التنفيذية العُليا التي كانت تختص بتنظيم مصالح الحكومة ودوائرها الرسمية ووضع خطط عملها ومتابعة تنفيذها. وعقب انتهاء هذه اللجنة من عملها عيّن رئيسًا لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ثم أضيفت إليه مسؤولية رئاسة دائرة المطبوعات والنشر عام ١٩٥٧، وبعد استقلال دولة الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ تم تشكيل أول حكومة كويتية في ١٧ يناير ١٩٦٢ بعد استحقاقات المجلس التأسيسي، وكان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح يشغل حقيبة وزارة الإرشاد والأنباء وفي الوزارة الكويتية الثانية التي شكلت في فبراير ١٩٦٣ شغل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد منصب وزير الخارجية وبحكم صفته الوزارية أصبح عضوًا في مجلس الأمة الأمر الذي مكنه من معايشة الحياة النيابية في الكويت منذ انطلاقتها الأولى وبحكم منصبه السياسي هذا كان رئيسًا لوفد الكويت في الأمم المتحدة والجامعة العربية، وهو أول من رفع علم الكويت فوق مبنى هيئة الأمم المتحدة بعد قبولها انضمام الكويت في ١٤ مايو ١٩٦٣، وعلى إثر استكمال الكويت شخصيتها الدولية واستقلالها السياسي الكامل وما ترتب على ذلك من قبولها عضوًا في الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة، وفي ذلك اليوم التاريخي في مسيرة الكويت، خاطب سمو الشَّيخ صباح الأحمد المجتمع الدولي قائلًا: «إن انتماء الكويت إلى النشاط الدولي يدل بوضوح على أن الاستقلال والعضوية في الأمم المتحدة ليسا نهاية في حد ذاتهما، بل هما وسيلتان للمشاركة في المسؤولية لتحقيق حياة أفضل لشعبها وشعوب دول العالم."

وظل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، يشغل منصب وزير الخارجية لفترة طويلة امتدت لأكثر من أربعين عامًا، ولذلك يُعَدُّ أقدم وزير للخارجية في العالم، ومن ثم استحق لقب عميد الدبلوماسيين. وعلى امتداد تلك الفترة كان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية الكويتية وعايش عن قرب الظروف السياسية التي لها انعكاسات عميقة على الكويت وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ومن أبرز تلك الظروف نذكر: الادعاءات العراقية ضد الكويت عام ١٩٦٣، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٨، والاحتلال العراقي لدولة الكويت ١٩٩٠-١٩٩١.

وعيّن صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد رئيسًا لمجلس الوزراء في يوليو ٢٠٠٣، وقد حظيت المرأة الكويتية بمزيد من الرعاية والاهتمام ابان تولي سموه رئاسة مجلس الوزراء وذلك بأعتبارها شريك اساسي في بناء المجتمع فقد حصلت المرأة الكويتية أبّان رئاسته لمجلس الوزراء على حقوقها السياسية تنفيذًا لتوجيهات أمير الكويت السابق الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، ثم وزّرت أوَّل امرأة في حكومة برئاسته عام ٢٠٠٥، تلا ذلك مشاركة المرأة في العملية الانتخابية في أوَّل انتخابات نيابية بعد توليه مسند الإمارة، ومن ثمَّ تُوجّت سياسته الإصلاحية تلك بدخول المرأة لأوَّل مرة عضوًا في مجلس الأمة في ثالث انتخابات نيابية تجري في عهده، وقد سمح للمرأة بدخول السلك العسكري.

وأصبح صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد أميرًا على البلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦، ومنذ أن تولَّى مسند الإمارة انتهج سياسة إصلاحية تنموية شاملة تُمكِّن المواطنة والقانون من بسط سيادتها على ما دونهما من الدعوات الفئوية في المجتمع الكويتي، في إجراء وصف بأنَّه جاء لدعم دولة القانون في الكويت، وتجنب الكويت من الفرقة المجتمعية والانقسام الطائفي، وشهدت الكويت أثناء حكمه عدة مشاريع تنموية في عدة مجالات، وقدَّم رؤية لكويت المستقبل ٢٠٣٥ والتي تهدف لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري اقليمي وعالمي وتسريع عجلة الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية، وعودة الكويت كما كانت «درَّة الخليج» كما كانت توصف، وقد تم إنجاز العديد من المشاريع العملاقة التي ترتبط بمختلف القطاعات الخدمية في البلاد، وترسَّخت في عهده الحياة الديمقراطية وزادت الحريَّات الإعلامية، وانتشرت الصحف والمنابر الإعلامية وتوسَّعت مساحات النقد في الكويت، وخلال مسيرته السياسية حافظ على دور دولة الكويت كوسيط حيادي لحل الكثير من الخلافات على جميع الأصعدة الخليجية والعربية والإسلامية والدولية،

وأوقف الأمير الراحل بحنكة ودراية سياسية عالية تدهور العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والذي كاد أن يقضي على كيان مجلس التعاون

الـذي أنشـئ في ٢٥ مايـو ١٩٨١، ومهَّـد لمصالحـة بين أطـراف النـزاع في دول المجلس. وجسَّـد بذلـك دور الشـخصية السياسـية الفـذَّة. وفي الأشـهر الأخـيرة مـن حياته، قاد الأمـير الراحـل جهود بلاده لمواجهـة جائحة فيروس كوفيـد ٢٠١٩، وكانت الكويت مـن أولى دول الخليـج التـي اتخـذت إجـراءات إغلاق صارمـة لمنع انتشـار الوبـاء.

ومنحـت منظمـة الأمـم المتحـدة في عام ٢٠١٤ سـمو الأمـير الراحل صبـاح الأحمد لقـب قائـد للعمـل الإنسـاني وسـميت الكويت مركـزاً للعمل الإنسـاني؛ تقديـرًا لجهود بـلاده في دعـم خطـط ومشـاريع الأمـم المتحـدة في الـدول الفقـيرة، أو التـي دمرتهـا الحـروب والصراعـات، كـما منـح سـموه وسـام الاسـتحقاق العسـكري بدرجـة القائد العـام مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـام ٢٠٢٠ لـدوره في حـل النزاعـات وتجاوز الانقسـامات في الـشرق الأوسـط، كـما تقلـد سـموه العديـد مـن الأوسـمة والقلادات، منهـا (الوسـام الأعظـم مـن طبقة باث مـن الملكـة إليزابيـث الثانية، عام ٢٠١٢، وسـام جيـرج كاسـتريوت أسـكندر بـك في ألبانيـا، عـام ٢٠١٢، وقـلادة الأرز الوطني مـن الرتبـة الاسـتثنائية في لبنـان، عـام ٢٠١٠، وقـلادة الحسـين بـن عـلي في الأردن، عـام ٢٠١٠، ووسـام أمية ذو الوشـاح الأكبر في سـوريا، عام ٢٠١٠، ووسـام الاسـتحقاق الرئاسي في إيطاليا، عام ٢٠١٠، ووسـام جوقة الشرف الأكبر في فرنسـا، عام ٢٠٠٦).

وقـد أُعلِـن في ٢٩سـبتمبر ٢٠٢٠، عـن وفـاة سـمو الأمـير صبـاح الأحمـد في الولايـات المتحـدة، عن عمـر ناهز ٩١ عامًا، حيث فقد الشـعب الكويتي والأمتان: العربيـة والإسـلامية وشـعوب العـالم قائـدًا وزعيمًا سياسـيًّا بـارزًا له بصماتـه في كافة المحافـل الإقليميـة والدوليـة، والـذي كـرَّس حياتـه وجهـده لخدمـة وطنـه وأمتـه، والدعـوة إلى الحـوار والتضامـن ووحـدة الصـف العـربي والدفـاع عـن قضايـا وطنة وأمتـه العادلـة والدعـوة إلى نبـذ العنـف والتطـرف، وكانـت مسـيرة حياتـه حافلـة بالإنجـاز والعطـاء وتسـديد خدمـات جليلـة لبلـده وللأمتـين: العربية والإسـلامية والإنسـانية جمعـاء، وكان بحـق أميرًا للتسـامح والعطـاء والبذل الإنسـاني، والزعيم الحكيـم، ورجـل الحكمـة والسـلام.

الدراسة الأولى

خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو
الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح

(رؤية تحليلية استشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت)

إعـداد
أ.د. فهد يوسف الفضالة
(٢٠٠٩)

المحتـويـات	رقم الصفحة

- ملخص الدراسة ٣١
- مقدمة ٣٤
- الرؤى الأستشرافية للدراسة ٣٧
- الإطار النظري للدراسة ٣٧
- أ- نبذة موجزة عن صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح ٣٧
- ب- إطلالة نظرية على معادلة الإصلاح والتنمية ٣٩
- منهجية الدراسة وإجراءاتها ٤٧
- أداة جمع البيانات ٤٩
- مصدر البيانات ٥٢
- جمع البيانات والمعالجة الإحصائية ٥٤
- نتائج الدراسة ٥٥
- أولاً - الخصائص العامة للحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي ٥٦
- ثانياً خصائص مكونات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي ٦٦
- أ- مواصفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي ٦٧
- ب- مرادفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي ٧١
- ج - مشاركات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي ٧٣
- د- مدعمات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي ٨١

المحتـويـات	رقم الصفحة

- هـ- مناقضات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي ٩١
- و- تحديات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي..... ٩٤
- الخاتمة..... ٩٧
- أولاً التوجهات الأساسية للطرح الإصلاحي والتنموي في الخطاب السياسي الكويتي..... ٩٩
- ثانياً ظروف ومتطلبات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي..... ١٠٢
- مصادر البحث ومراجعه..... ١١٥

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة الإصلاح والتنمية في الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا بفكر سمو الأمير صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح. استخدمت الدراسة طريقة تحليل حقول دلالة المفاهيم، حيث تم تحديد مفردة «التنمية» ومفردة «الإصلاح» بوصفهما مفهومين مركزيين، مع بناء الحقل الدلالي الذي يتفق مع هدف الدراسة في تعرف مواصفات التنمية وما تعنيه للوطن والمواطن، وكذلك رصد وتحليل مدعمات سياسة التنمية والإصلاح والقوى المحورية الفاعلة في تلك السياسة وما يواجهها من مناقضات وتحديات. وقد استمدت هذه الدراسة بياناتها من ٣٨ كلمة ألقاها سمو الشَّيخ صباح الأحمد خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣ حتى سبتمبر ٢٠٠٨، سواء في أثناء توليه رئاسة الوزارة أو رئاسة الدولة. أما أداة جمع البيانات فهي صحيفة الحقل الدلالي التي تم تصميمها خصيصًا بما يتفق وموضوع البحث وأهدافه، كما تم التحقق من كفاءتها على مستوى الصدق والثبات (Validity &Reliability)، وجمعت بيانات الدراسة من خلال رصد المفردات المركزية ومفاهيم الحقل الدلالي لها، مع تفريغ بيانات كل وحدة خطابية في أداة جمع البيانات ، وذلك بموجب أرقام معيارية باستخدام برنامج حاسوبي صمم لإحصاء المفردات والمفاهيم المعنية بحسب ما في الخطاب السياسي الكويتي، كما عولجت البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وفق خطة إحصائية تتفق وهدف الدراسة. تتلخص نتائج الدراسة في تركيز الخطاب السياسي على التنمية بوصفها هدفًا استراتيجيًّا له

الأولوية، ثم «الإصلاح» باعتباره وسيلة لهذا الهدف، ويتضمن الإصلاح جوانب أساسية تتمثَّل في تطوير البنية التحتية، والتطوير الإداري على أسس عصرية، وإصدار قوانين وتشريعات مشجعة للاستثمار ومبسطة للإجراءات ، وكاشفة للفساد، كما تضمن «الإصلاح» استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق نقلة نوعية في الإدارة والإنتاج والخدمات، وعلى الرغم من التركيز على الإصلاح الاقتصادي فإن الخطاب السياسي الكويتي تضمن تأكيدًا واضحًا للإصلاح «الإداري»، وكذلك الإصلاح التعليمي التربوي.

كما عبر الخطاب السياسي الكويتي عن اهتمام كثيف بالتنمية بوصفها قضية مشتركة في اهتمام القيادة والشعب، وينحو الخطاب السياسي الكويتي إلى التركيز على مدعمات التنمية والإصلاح، بمعنى الظروف والوسائل والمعطيات الإيجابية والإجراءات المطلوب اتباعها؛ لتحقيق الإصلاح والوصول إلى التنمية بوصفها غاية منشودة. وقد كشف التحليل الإحصائي لمفاهيم الخطاب السياسي عن وجود ارتباط طردي موجب بين معظم مكونات الحقل الدلالي. أما مواصفات التنمية - كما يراها الخطاب السياسي فتتلخص في: الواقعية والاستدامة، وبالقصدية والهدف، والشمولية في مجالاتها الموضوعية وأبعادها البشرية ومداها الزمني (الحاضر والمستقبل)، وأن تتصف التنمية بالمواءمة والتوازن. وتتخذ مفردة التنمية مرادفات نهضوية تطورية، ومرادفات اقتصادية بنائية، ومرادفات أمنية استقرارية، ومرادفات اجتماعية معيشية. أما القوى الفاعلة في التنمية والإصلاح فهي: الحكومة، القطاع الخاص، الشعب الكويتي، الفعاليات الأجنبية، الفعاليات الاقتصادية، مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، قوة العمل الوافدة. وعلى مستوى مدعمات التنمية والإصلاح، أوضح الخطاب السياسي المسار الذي يتعين أن يسلكه المجتمع والدولة في هذا الشأن، من خلال مدعمات اقتصادية وقيمية وإدارية وسياسية واجتماعية، وكذلك مدعمات تكنولوجية/ علمية، ومدعمات معنوية/ نفسية، ومدعمات بنيوية، ومدعمات تربوية. وفيما

يخص مناقضات التنمية والإصلاح، كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي عن أن تلك المناقضات هي الفساد، التخلف الإداري، الشقاق والخلافات، الاضطرابات الأمنية، المناقضات الاجتماعية/ النفسية. أما تحديات التنمية والإصلاح، فقد كشفت النتائج عن رؤية واقعية مفادها أن هناك تحديات تواجه التنمية والإصلاح ولابد من التعامل معها والاستجابة لها بالطريقة الصحيحة، وتتمثل تلك التحديات - بصفة أساسية - في عوامل اقتصادية، وظروف العولمة، بالإضافة إلى تحديات سياسية، وتحديات اجتماعية/ ثقافية، وتحديات إدارية.

مقدمة:

يحتل الخطاب السياسي موقعًا مركزيًّا في الحياة المجتمعية المعاصرة، وتزداد أهميته عندما يكون صادرًا عن قوة فاعلة تمتلك السلطة وترتكز على شرعية حقيقية مع امتلاك الخبرة ومقومات الفاعلية، وقد تشكل الخطاب السياسي العربي المعاصر منذ حركة النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر بتأثير محاولات التحديث ومقاومة الاستعمار؛ حيث ظهرت محاورات ومكاتبات ثرية ، حاولت أن تقدم للعرب المعاصرين تصورات لهويتهم القومية، وتوجهاتهم الثقافية ، ومشكلاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأساليب التخلص من تلك المشكلات والتعامل مع العوائق التي تحول دون تحررهم (نصر،١٩٩٠،ص١٣) ، ومع تطور العلاقات الدولية بين الشرق والغرب – بما فيها من تحالفات وصراع– ظهر بعض القادة والزعماء العرب الأفذاذ الذين مارسوا القيادة والعمل السياسي القائم على بذل الجهد وتقديم الحجج المنطقية للإقناع في مواجهة معسكر الأعداء، والتحالف مع المناصرين وجذب القوى المحايدة إلى دائرة التأييد.

ولم تكن الكويت بمعزل عن تلك الصراعات وبخاصة تلك التي قامت بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وكان الخطاب السياسي الكويتي في تلك الحقبة يتجسد في مكاتبات المغفور له حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) مع أطراف الصراع والقوى الفاعلة في النظام الدولي، وكان الهدف الأساسي من تلك المكاتبات هو الحفاظ على الكويت وضمان أمنها، ولهذا السبب قام بتوقيع اتفاقية ١٨٩٩ مع بريطانيا، وقد تم إلغاء تلك الاتفاقية عندما استقلت الكويت عام ١٩٦١. وإذا كانت بداية الخطاب السياسي الكويتي

بالمعنى الحديث تتجسد في مكاتبات المغفور له الشيخ مبارك الصُّباح (مبارك الكبير)، فإن هذا الخطاب واصل تطوره في المعنى والمفردات التي تعكس توجهات السياسة الكويتية العُليا في الداخل والخارج بما يتفق مع المصلحة العُليا للوطن والمواطن والمجتمع والدولة، وهذه العناصر الأربعة عكسها الخطاب السياسي الكويتي ضمن سياسة الإصلاح والتنمية التي انتهجها سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح أمير البلاد الحالي (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠٠٥).

لكن الخطاب السياسي الكويتي الذي يجسده فكر سمو الأمير الشَّيخ/ صباح الأحمد الجابر الصُّباح يحظى بأهمية خاصة ليس من كونه يعبر عن القيادة العُليا للدولة فقط، ولكن من منظور الخبرة السياسية العميقة لصاحب هذا الفكر أيضًا وما يقترن بتلك الخبرة من إنجازات هائلة ومساهمات حقيقية ، جعلت منه رجل الدولة والسياسي المقتدر الذي يحظى بالاحترام والتقدير في أوساط النخب السياسية عربيًّا ودوليًّا، وكان يوم بيعته أميرًا على البلاد في يناير ٢٠٠٦ حدثًا مشهودًا أجمعت عليه قلوب الكويتيين وعقولهم على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية. لم تكن تلك الرؤية التوافقية للكويتيين تجاه سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح تأتي من فراغ، وإنما أتت من عمله لسنوات طويلة في خدمة الكويت داخليًّا وخارجيًّا ، بدأت منذ عام ١٩٥٤ عندما عُين عضوًا في اللجنة التنفيذية العليا ؛ حيث عهدت إليه مهام تنظيم مصالح الحكومة ودوائرها الرسمية، وتوالت أدواره ومساهماته المتعددة في إدارة شؤون الدولة تناغمًا مع القيادات السياسية العُليا في الكويت، وقد اتسعت تلك الأدوار والمساهمات في عهد أمير البلاد الراحل سمو الشَّيخ جابر الأحمد الجابر الصُّباح في فترة مثلت عصر ازدهار الكويت، كما أن تلك الفترة – في الوقت نفسه– حفلت بالعديد من القضايا المحلية والإقليمية والدولية ذات التأثير الفارق في مسيرة الكويت والكويتيين. في تعامل السياسة الكويتية مع تلك القضايا كانت شخصية صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح قوة محورية فاعلة ضمن قيادة سياسية اتسمت بالجدارة والحكمة في إدارة شؤون البلاد على المستويات الداخلية

والخارجية. وعندما تولَّى رئاسة الوزراء في يناير ٢٠٠٣ انتهج صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح سياسة (التنمية و الإصلاح) على المستوى الداخلي، ولاقت تلك السياسة تأييدًا من القوى السياسية والرأي العام، وإن كانت في الوقت نفسه قد تعرضت لبعض الانتقادات، لكنه كان يرى أن «ليس في ذلك بأس ؛ إذ إن اختلاف الرؤى أو حدة المناقشة إنما هي دليل قوة الوعي والديمقراطية في البلاد».

وتأتي سياسة الإصلاح والتنمية في الكويت امتدادًا لمساعي سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح منذ اندماجه في العمل العام ؛ فقد سعى منذ بداية تحديث الدولة إلى صياغة العديد من المشروعات الوطنية التي ساهمت في تنمية الكويت متعاونًا في ذلك مع السلطة التنفيذية والتشريعية، وخلال توليه المسؤوليات القيادية في الوزارات المتعددة منذ عام ١٩٦١ إلى توليه رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣ وحتى المناداة به أميرًا على البلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦ كانت قضايا التعليم والصحة والإسكان والبيئة والنفط والأمن القومي على رأس اهتمامات سياسته، يتضح ذلك في خطط الدولة، وفي خطابه السياسي الصريح، وكذلك في وضع تلك القضايا على قائمة الدراسات العلمية العاجلة والإنجازات السريعة، وتخصيص لقاءات أسبوعية مع الوزراء والمتخصصين ورجال الإعلام لبحث تلك القضايا ومناقشتها ورصد ما فيها من مشكلات، وعرض الحلول ومقترحات العلاج اللازم، وكان سمو الشَّيخ صباح الأحمد يؤكد- بعد هذه اللقاءات - حرص الحكومة على التحرك؛ لتحويل ما تم التوصل إليه إلى منجزات محسوسة في صورة مشروعات حيوية ومرافق عامة يستخدمها المواطنون ويلمسون أثرها واقعًا ملموسًا في حياتهم، ويعبر الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح عن ذلك بالقول: «إن سياسة الإصلاح والتنمية من أجل كويت عزيزة حرة ينعم بخيرها المواطن في ظروف من الأمن والأمان، ويستفيد من خيراتها كل مقيم شريف على أرضها الطيبة، وتكون ضمانًا لرفاهية الأجيال المستقبلية في إطار من المسؤولية والانتماء وتواصل مسيرة البناء والتنمية».

الرؤية الاستشرافية للدراسة:

تتناول الدراسة مفردات الإصلاح والتنمية في الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا في فكر سمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، بهدف تحديد الرؤية الاستشرافية للإصلاح والتنمية بدولة الكويت، وتتمثَّل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما مواصفات التنمية المنشودة ؟وما تعنيه للوطن والمواطن؟
- ما القوى الفاعلة في التنمية والإصلاح ؟
- ما مدعمات التنمية والإصلاح؟
- ما مناقضات التنمية والإصلاح ؟
- ما تحديات التنمية والإصلاح ؟

وإذا كانت تلك التساؤلات تجسد مشكلة الدراسة الحالية، فإن هذه الدراسة تستهدف بلورة الرؤية الاستشرافية للتنمية والإصلاح في دولة الكويت كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا في فكر سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح.

الإطار النظري للدراسة:

إن بلورة الفهم الأفضل لسياسة التنمية والإصلاح في دولة الكويت - كما عبَّر عنها الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا في فكر صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح - تتطلب تعريفًا موجزًا في جانبين أساسيين: الجانب الأول يتمثل في مصدر الفكر الإصلاحي والتنموي، وهو سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، أما الجانب الثاني فهو إطلالة نظرية على معادلة الإصلاح والتنمية ، كما عبر عنها هذا الفكر.

أ- نبذة موجزة عن سمو الشَّيخ صباح الأحمد:

ولد صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح عام ١٩٢٨، وهو الابن الرابع لسمو الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت العاشر، الذي

تولَّى حكم الكويت خلال الفترة من: ١٩٢١-١٩٥٠، وشهدت الكويت خلال فترة حكمه المعالم الأولى لنهضتها الحديثة ، حيث تم اكتشاف النفط في أراضيها عام ١٩٣٨ . تلقى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد تعليمه الأول في المدرسة المباركية التي كانت قد أسست في عام ١٩١١ بوصفها أول مدرسة تنشأ في الكويت، وقد تعلم فيها كثير من المواطنين الكويتيين الذين أثروا في الحياة الكويتية فيما بعد، وقادوا نهضتها وتطورها الحضاري المعاصر. وقد كان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد محل اهتمام شديد من جانب والده الأمير أحمد الجابر الصُّباح؛ حيث عني بتثقيفه ثقافة عالية على أيدي أساتذة متخصصين استقدمهم لأجله، وحين بدأ يشب عن الطوق أوفده والده إلى العديد من الدول للدراسة واكتساب الخبرة والمهارة السياسية، إلى جانب الاطلاع على سير الأمور العامة والأنظمة السياسية في كثير من الدول الآسيوية والأوروبية والأمريكية.

بدأ صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد ممارسة العمل العام في فترة مبكرة من حياته؛ ففي ١٩ يوليو ١٩٥٤ أصدر الشَّيخ عبد الله السالم حاكم الكويت الحادي عشر أمرًا بتعيينه عضوًا في اللجنة التنفيذية العُليا التي كانت تختص بتنظيم مصالح الحكومة ودوائرها الرسمية ووضع خطط عملها ومتابعة تنفيذها. وعقب انتهاء هذه اللجنة من عملها عيّن رئيساً لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ثم أضيفت إليه مسؤولية رئاسة دائرة المطبوعات والنشر عام ١٩٥٧، وبعد استقلال دولة الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ تم تشكيل حكومة جديدة، وكان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح يتولى رئاسة دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل ودائرة المطبوعات، وبحكم منصبه أصبح عضوًا في المجلس الأعلى الذي كان بمنزلة مجلس الوزراء إضافةً إلى عضويته في المجلس التأسيسي الذي عهد إليه بمهمة وضع دستور الكويت الحالي. وعندما تحوَّلت الدوائر الحكومية إلى وزارات، شغل صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح في أول وزارة كويتية عام ١٩٦١ حقيبة الإرشاد والأنباء. وفي التشكيل الوزاري الثاني في فبراير١٩٦٣؛ تولَّى حقيبة وزارة الخارجية كما

عُين رئيساً لوفد الكويت في الأمم المتحدة والجامعة العربية وأيضاً رئيس اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي، وبحكم صفته الوزارية أصبح عضوًا في مجلس الأمة منذ عام ١٩٦٣ الأمر الذي مكَّنه من معايشة الحياة النيابية في الكويت منذ انطلاقتها الأولى. وعلى إثر استكمال الكويت شخصيتها الدولية واستقلالها السياسي الكامل وما ترتب على ذلك من قبولها عضوًا في الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة، وأصبح الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يشغل منصب وزير الخارجية لفترة طويلة امتدت لأكثر من أربعين عامًا، ولذلك يعد أقدم وزير للخارجية في العالم، ومن ثم استحق لقب عميد الدبلوماسيين. وعلى امتداد تلك الفترة كان الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية الكويتية وعايش عن قرب الظروف السياسية التي لها انعكاسات عميقة على الكويت وعلاقاتها الإقليمية والدولية آنذاك، ومن أبرز تلك الظروف نذكر: الادعاءات العراقية ضد الكويت عام ١٩٦٣، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٧٩ - ١٩٨٨، والاحتلال العراقي لدولة الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١. وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي استمر الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح العنصر الفاعل في السياسة الكويتية على المستويين: الداخلي والخارجي إلى أن عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء في يوليو ٢٠٠٣، ثم أصبح أميرًا على البلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦.

ب- إطلالة نظرية على معادلة الإصلاح والتنمية:

لقد مر المجتمع الكويتي بتغيرات اقتصادية واجتماعية ذات خصائص مميزة ارتبطت بتجربة التغير ذاتها، وكانت لها سماتها الخاصة بما فيها من جهود تنموية مخططة، وقد استهدفت خطط التنمية البشرية الوفاء بمتطلبات كفاءة الاقتصاد ورفاهية المجتمع الكويتي وتلبية تطلعات أفراده، واستندت جهود التنمية في دولة الكويت منذ انطلاقها إلى فلسفة كانت غايتها بناء دولة الرفاه بالاعتماد على الفوائض المتحققة من تصدير النفط، وقد أسفر استخدام تلك الفوائض

في التنمية عن تغيرات جذرية- وعلى نحو غير مسبوق- شملت مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، وصاحب ذلك تنفيذ سياسة الدولة فيما يخص مبدأ الدعم والرعاية الشاملة وسيلة لإعادة توزيع الثروة، كما ألغت الدولة نظام المحاسبة الضريبية وغيره من مصادر الإيراد العام التي اعتمدت على ما يتم تحصيله من المواطنين رسومًا مقابل خدمات أو أرباح.. وبموجب تلك الإجراءات وغيرها، ومع تنامي الإيرادات السيادية للدولة وتوظيف تلك الإيرادات ارتفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتغير وجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي (الصُّباح،١٩٨٩، ص ١)، ومع أن هذه الجهود قد نجحت من منظور الارتقاء بمؤشرات الرخاء الاجتماعي والاقتصادي إلى نحو ما يُسمَّى بطفرة في مستويات المعيشة وتعدد أنماط الإنفاق للفرد في مستويات تفوق مثيلتها في كثير من الدول المتقدمة فإن تلك الجهود ظلت عاجزة عن إحداث تغييرات هيكلية تعكس تقدمًا حقيقيًّا يوفر للاقتصاد الكويتي الديناميكية والتوسع والتحرر من خاصية «الأحادية» ممثلة في اعتماده على النفط مصدرًا أحادي الدخل، كما ظلت الجهود المذكورة عاجزة عن أن تتيح للأفراد مجالات الاختيار للعمل المنتج خارج إطار مؤسسات القطاع الحكومي وأجهزته (فقير، ١٩٩٥، ص٢٢٥).

صحيح أن دولة الكويت استكملت المقومات الأساسية اللازمة لتأمين مسيرتها التنموية وانطلاقها في ركب التقدم والتطورات، إلَّا أن هذه الانطلاقة قد أفرزت اختلالات اقتصادية أساسية مصحوبة بمعوقات إدارية وتشريعية ترتبط ارتباطًا مباشرًا ببنية الاقتصاد الوطني، وأثرت سلبيًّا في كفاءته، وجعلت مردود التنمية في البلاد دون مستوى الطموح. أول هذه الاختلالات يتمثَّل في أحادية المورد بمعنى أن النفط استمر يشكل المصدر الأساسي للدخل، وعلى الرغم من تنامي عوائد الاستثمارات الخارجية، فإن المسيرة التنموية للكويت تعتمد على النفط؛ لاعتباره المصدر الريعي الذي يمثل ٢ , ٨٩٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،١٩٩٧). الاختلال الثاني هو

سيطرة القطاع الحكومي وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي؛ فقد اتصفت حركة النشاط الاقتصادي للدولة بخاصية الإنفاق العام بسبب توافر عوائد مالية ضخمة ومتطلبات بناء البنية الأساسية للدولة، هذا الإنفاق الناتج عن تزايد الدعم الحكومي بدرجة هائلة أدَّى إلى سيطرة الدولة على غالبية الأنشطة الاقتصادية؛ الأمر الذي حدَّ من فاعلية آليات السوق، وباتت الدولة مالكة لأكثر من ٤٢٪ من القيمة الاسمية لأسهم الشركات الصناعية والخدمية الكبرى في الكويت، وهذا بالطبع يعني انخفاض مساهمة القطاع الخاص في مجمل الناتج المحلي، هذا الناتج الذي يعتمد - بصفة أساسية - على الإنفاق الحكومي في تحديد توجهاته الاستثمارية، مع العزوف عن توجيه الاقتصاد نحو الإنتاج الحقيقي لبناء القاعدة الاقتصادية المحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧). أما الاختلال الثالث فهو اتساع الفجوة في هيكل السكان وقوة العمل؛ فمن المعروف أن قضايا السكان وقوة العمل تشكل عنصرًا لا يمكن فصله عن تحليل الجوانب الاقتصادية لأي مجتمع، وفي حالة الكويت، كان لهذا الاختلال انعكاسات سلبية واضحة على مسيرة التنمية ؛ ذلك أنه على الرغم من سعي الدولة بشكل متواصل لتنمية الموارد البشرية الكويتية وتحسين مساهمتها في قوة العمل بمختلف أوجه النشاط الاقتصادية فإن تلك السياسة لم تتمكن من توفير الكوادر الكويتية الكافية لسد الاحتياجات المتنامية لقطاعات العمل المختلفة، ومن هنا تم فتح أبواب استقدام العمالة الوافدة دون تطبيق معايير سليمة، ومع تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه قوة العمل الوافدة، فإن كثرة تدفقها إلى الكويت ارتبطت بارتفاع معدلات العمالة الوافدة الهامشية، وكذلك معدلات الوافدين الذين لا عمل لهم؛ أي أن هذه النوعية من الوافدين لا تساهم بشكل حقيقي في الإنتاج، في الوقت الذي تشكل فيه أعباء على الاقتصاد الوطني، وارتفعت الأصوات المطالبة بإعادة النظر في سياسة الهجرة وتطوير مشاركة الموارد البشرية المواطنة في قوة العمل لمسايرة المقتضيات المتزايدة للتنمية في الكويت (الفضالة،٢٠٠٣).

وإذا كانت هذه الاختلالات الأساسية هي التي تقف وراء ضعف بنية الاقتصاد الكويتي، فإنها اقترنت بسلبيات أخرى، أهمها عرقلة سياسة الإصلاح الإداري وتهيئة المناخ اللازم لعملية التنمية، هذه السلبيات عرقلت الكثير من إستراتيجيات التنمية في الكويت خاصة إستراتيجية تحديث نظم الإدارة، وكذلك إستراتيجية تطوير القوانين والتشريعات. ومع إدراك هذه السلبيات- سواء على صعيدها الكلي أو الجزئي- ظهرت رؤى سياسية ضمن توجه عام يهدف إلى تحقيق التنمية بالمفهوم العصري من خلال إحداث الإصلاح الشامل في الأنظمة الإدارية والتشريعات ومعالجة الاختلال في أداء المؤسسات، وتصحيح هيكل العمالة وتعظيم الموارد البشرية الوطنية ، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وكفاءة إدارة الاقتصاد الوطني ...بما يتيح مردودًا تنمويًّا حقيقيًّا له انعكاسات إيجابية جوهرية على حياة المواطنين، ويضمن التنمية المستدامة لرفاهية الأجيال المقبلة، ويضع الكويت في مصاف الدول المتقدمة، ويجعلها في مركز فاعل على المستوى الإقليمي بوصفها قوة مؤثرة في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في المنطقة، ويضمن تحقيق الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للكويت ، وأدَّت من خلاله دورًا اقتصاديًّا مؤثرًا سواء قبل ظهور النفط، أو في التاريخ الحديث في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

وتقتضي الموضوعية الإشارة إلى أن التطورات السياسية في منطقة الخليج العربي منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين لم تشكل البيئة الملائمة لتحقيق أهداف التنمية والوصول إلى مرحلة الانطلاقة الاقتصادية بدولة الكويت؛ فقد شهدت المنطقة صراعات وحروبًا كان لها تأثير عظيم الخطر في استنزاف الكثير من موارد البلاد وطاقاتها. فالحرب العراقية الإيرانية، والاحتلال العراقي لدولة الكويت- وما ارتبط بذلك من تداعيات - شكلت أجواءً تناقض بيئة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مثلما تجسد غياب الأمن بما يحول دون التنمية المستدامة والاستثمار طويل المدى ، ومن المعروف أنه لا توجد سياسة تنموية فاعلة أو استثمار ناجح أو علاقات شراكة تجارية قوية دون أرضية راسخة من الاستقرار السياسي

والأمني، وقد كشفت تجارب التنمية عن أن رأس المال- على أهميته - ليس العامل الوحيد لتحديد قدرة بلد ما على تحقيق النمو؛ إذ إن كفاءة الإدارة والتنظيم والبنية التحتية والمستوى التقني والتكنولوجي والموقع الإستراتيجي عناصر مؤثرة وضرورية لإنجاز التنمية (المعهد العربي للتخطيط والتنمية،١٩٩٢،ص٢٩).

كما أن الحديث عن مفهوم التنمية في المجتمع دون الارتكاز على الفكر الإصلاحي والتنموي اللازم لصناعة هذه التنمية يُعَدُّ تجاوزًا للحقيقة والواقع؛ إذ لابد من وجود مثل هذا الفكر، ولابدَّ أن تتبناه قوى مؤثرة تكون صانعة الحدث، وتزداد فاعلية الفكر الإصلاحي والتنموي عندما يكون نابعًا من قيادة مؤثرة، يمكنها بلورة المنهج والممارسة بشأن رؤية واضحة للإصلاح والتنمية في هذا المجتمع أو ذاك.

وعلى مستوى الكويت، أخذ الفكر الإصلاحي والتنموي يتواتر بكثافة ملحوظة في الخطاب السياسي عندما ظهرت معطيات حقيقية تسوغ طرح مثل هذا الفكر؛ فعلى المستوى الأمني سقط نظام الحكم في العراق في مارس ٢٠٠٣، ذلك النظام الذي شكَّل تهديدًا للكويت والمنطقة، وعلى المستوى الاقتصادي تضاعفت أسعار النفط ، ومن ثمَّ زادت الموارد السيادية للدولة ، وأمكن تصحيح العجز في الموازنة، وعلى المستوى السياسي حدث تقارب في العلاقات الخليجية الإيرانية- بما في ذلك العلاقات الكويتية الإيرانية- ولم تحدث متغيرات تتصادم مع هذا التقارب... في تلك الظروف جاء الفكر الإصلاحي والتنموي متجسدًا في الخطاب السياسي الكويتي ،الذي عبر عنه سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، خاصة عندما أصبح رئيسًا للوزراء في يوليو ٢٠٠٣. وإذا كانت الشخصيات القيادية الفاعلة هي التي تعبر عن الفكر الذي يصنع الأحداث ويطرح الرؤى الحضارية، وتقود الأمور بحكمة، فإن الخطاب السياسي لسمو الأمير/ صباح الأحمد الجابر الصُّباح يعكس التوجه الإصلاحي والتنموي متضمنًا العناصر الأربعة الحاسمة في الوجود الاجتماعي، وهي: الوطن، المواطن، المجتمع، الدولة.

وفي ظل التطورات الإيجابية على الصعيد الاقتصادي والأمني سعت السياسة الكويتية إلى المضي قدمًا في إستراتيجيتها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل ، وتطوير نشاطات اقتصادية تعزز من فرص العمل المنتجة وتحقق التنمية الشاملة المستدامة التي تكفل الرخاء للجيل الحاضر وتضمن العيش الكريم لأجيال المستقبل (وكالة الأنباء الكويتية، نوفمبر ٢٠٠٥)، ومع تعافي الاقتصاد الكويتي-بالتفاعل مع زوال مصدر التهديد- أصبح هناك ظروف مواتية لأن تؤدي الكويت دورًا اقتصاديًّا بارزًا على المستوى الإقليمي، وعبر الخطاب السياسي لسمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح عن هذا التوجه، وحدث الارتفاع الدراماتيكي لأسعار النفط ، التي لم يشهد العالم له مثيلًا، إضافةً إلى الفوائض المالية المتراكمة في الموازنة العامة للدولة ؛ مما جعل المركز المالي والتجاري للكويت يأخذ أبعادًا وملامح واعدة (الطريف،٢٠٠٦).

وشرعت الحكومة-بقيادة سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح- في انتهاج سياسة تعمل على تنويع مصادر الدخل القومي، وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية ، وتحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي ودولي بما في ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت. يقول صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد: «اليوم بعد أن تغيرت الظروف الدولية الإقليمية نحو الأفضل نجد أنفسنا بفضل الله ورحمته في ظل معطيات أكثر ملاءمة للسعي الحثيث لتعويض ما فاتنا من فرص ، وإعادة بناء مقومات اقتصادنا الوطني، وتحديث مجتمعنا على أسس عصرية ، وتقوم رؤيتنا الطموحة والطويلة المدى على إعادة بناء الكويت كمركز مالي وتجاري حديث كي تأخذ مكانتها التاريخية المرموقة على المستويين الإقليمي والدولي» (الزميع، ٢٠٠٦) . فهذه النظرة تركز على إيجاد بديل تنموي يساعد الكويت على تحقيق الانطلاقة الجديدة، مستندة إلى وجود مقومات تمتلكها الكويت، وتجعلها أفضل في موقف المنافسة مع مثيلاتها من دول المنطقة فيما يخص تحول الكويت إلى مركز مالي وتجارى إقليمي وعالمي. إن هذا التحول يستند إلى العديد من الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية؛ فقد أدت

الكويت عبر عصورها القديمة والمعاصرة دورها بوصفها بوابة للتواصل بين الشرق والغرب، وساهمت صناعة النقل البحري الكويتية في التبادل التجاري ونقل صادرات القارة الهندية ودول المنطقة، وعلى الصعيد الجغرافي فإن الكويت ذات المساحة والسكان المحدودين غير قادرة على أداء أدوار في الصناعات الإنتاجية أو الزراعة، ومن ثم من الصعب اعتبار هذه القطاعات بديلًا تنمويًّا رئيسًا أو رائدًا للناتج الكويتي المحلي، لذا فإن الاختيار الإستراتيجي هو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجارى إقليمي وعالمي، وهناك مدعمات تعزز هذا الاختيار، من أهمها توافر الخبرات والهياكل المؤسسية في قطاع الصناعة المالية، ووفرة الفوائض المالية الكويتية، والتميز النسبي في البنى السياسية والتشريعية والاتجاه نحو الإصلاح، وكذلك موقع الكويت الإستراتيجي وعلاقتها في سوق الشرق الأوسط والأدنى، كما أن هناك مصداقية لدى المؤسسات المالية العالمية، حظيت بها دولة الكويت ومؤسساتها المالية المتنوعة عبر تاريخها الاقتصادي بسبب الاستقرار المالي والاقتصادي، ويكفي أن منظمة الشفافية العالمية صنَّفت الكويت في الترتيب الرابع على مستوى العالم، وذلك في التقرير الذي أصدرته تلك المنظمة في عام ٢٠٠٣ (الزميع، ٢٠٠٦، ص٣٥). وعلى المستوى الرسمي، فقد أعلن سمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح في مناسبات عدة عن التزامه تعزيز نقاط القوة لحالة الشفافية في دولة الكويت ومعالجة نقاط الضعف؛ لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال، ويأتي في مقدمة ذلك اطِّلاع المواطنين على ما تقوم به الدولة من جهود التطوير من منطلق الإيمان بأن المواطن شريك أساسي في التنمية. يقول سمو الشَّيخ صباح الأحمد: «المواطن أيًّا كان موقفه شريك في هذه المسؤولية من خلال التفاني في العطاء، والإخلاص، في العمل، واحترام القانون، والمحافظة على الأملاك العامة، وحماية البيئة الطبيعية، وحتى استغلال الموارد التي أنعم الله علينا بها والحد من الإسراف والتبذير".

وتنطلق خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي من مفاهيم المشاركة الحقيقة للمواطنين، وكذلك الشفافية وتكافؤ الفرص، فنحن إذًا أمام تحالف وطني

اجتماعي بين المجتمع والدولة، ومشاركة الأجهزة الحكومية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني، والانطلاق نحو آفاق جديدة للاقتصاد الكويتي؛ لتكون الكويت مركزًا ماليًّا على المستويين: الإقليمي والعالمي، وتفعيل دور القطاع الخاص وتكثيف مساهمته في الاقتصاد الكويتي. يقول صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد: «ما من شك أنَّ القطاع الخاص الكويتي قد لعب وما يزال يلعب دورًا مميزًا في بناء نهضة بلدنا الاقتصادية على امتداد التاريخ، وحمَّل رجال الأعمال الكويتيين عبء المسؤولية بكل كفاءة واقتدار، وتقديرًا لهذا الدور التاريخي المميز فقد وضعنا نصب أعيننا بأن يكون للقطاع الخاص دور بارز ومشاركة كبيرة في المرحلة القادمة، للعمل سويًّا ؛ لإعادة الدور الريادي للكويت كمركز مالي وتجاري حديث».

ولا ينفصل عن هذا التوجه أن التزام الشفافية وتطوير القوانين والأنظمة الإدارية وإعادة هيكلة النظام الإداري كانت عناصر لمرتكزات الرؤية الأميرية لمستقبل الكويت، وفي ذلك يقول صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد: «إن الارتقاء بالعمل الحكومي مهمة ضرورية في سبيل تحقيق رؤيتنا الطموحة؛ لإعادة بناء الكويت كمركز مالي وتجاري حديث ، فعليكم مسؤولية تغير منهج العمل الحكومي الحالي وتطوير أساليبه والإبداع في تقديم الخدمة، كما أرجوكم لمراجعة القوانين والقرارات والإجراءات المعمول بها في إدارتكم واقتراح ما يلزمها من تطوير لمواكبة النهج الحديث في الإدارة».

ولتدعيم هذا التوجه الإصلاحي في الداخل كان لسمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح لقاءات مباشرة مع الخبرات التي تبنت التوجه نفسه في الخارج، انطلقت تلك اللقاءات من رؤية واقعية مفادها أن الكويت- بما لها من موقع فريد وإمكانات قابلة للنمو وازدهار التنمية - يمكن أن تستفيد من خبرات الدول الأجنبية ولاسيما وأن للكويت تجارب استثمارية فريدة في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا وبعض دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى تجربة الكويت في التنمية والاستثمار من خلال المشروعات الضخمة التي يقوم بها الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي،

ومن هنا تكررت زيارات صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح لمراكز القرار العالمي في المؤسسات المعنية بالتنمية في كثير من الدول التي حقَّقت نجاحات متوالية في فترات قصيرة، وأصبحت على خريطة العالم الاقتصادية بهدف الوقوف على كيفية التحول الإستراتيجي في التنمية الاقتصادية لهذه الدول وتحقيقها لمعدلات مرتفعة بالمقاييس الاقتصادية العالمية. لقد كانت هذه الزيارات إلى دول جنوب شرق آسيا - الصين - اليابان - كوريا الجنوبية - سنغافورة هي بداية العهد لما عرف بالدبلوماسية الاقتصادية التي تمثل عنوانًا لعصر جديد، قوامه العلاقات الدولية المرتكزة على العمل المشترك والتنمية الشاملة وتنويع مشروعاتها وتجاوز عقباتها التي كانت تحول دون التوسع في المجالات الاقتصادية المتنوعة (مركز الدراسات الكويتية، ٢٠٠٦)، وقد أثمرت هذه الزيارات عن عقد العديد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون المشترك وتحقيق الانفتاح على هذه المنظومة من الدول الواعدة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مثلما سبقت الإشارة فإن هذه الدراسة تتناول الإصلاح والتنمية في الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا في فكر سمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، وترتكز على تحليل هذا الخطاب وفق منهجية علمية للخروج برؤية استشرافية للإصلاح والتنمية بدولة الكويت؛ بحيث يتضح من هذه الرؤية العناصر التالية:

- مواصفات التنمية المنشودة وما تعنيه للوطن والمواطن بحسب الخطاب السياسي.
- مشاركات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مدعمات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مناقضات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطب السياسي.
- تحديات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.

فالدراسة إذًا تستهدف الوصول إلى رؤية متكاملة بشأن تلك العناصر

بحسب ما جسدها الخطاب السياسي الكويتي. وللوصول إلى هذا الهدف كان لابد من رصد وتحليل للخصائص العامة للحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح، وذلك باستخدام منهج تحليل حقول الدلالة (Semantics Field) باعتباره واحدًا من أبرز مناهج تحليل النصوص ، ويتيح مدى واسعًا في التحليل والاستدلال، ليس فقط من المنظور اللغوي، ولكن من المنظور الفلسفي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي أيضًا ؛ إذ إن علم الدلالة يعنى بكل المظاهر الدلالية للمفردات (بالمر، ١٩٩٧) ويدخل في عداد ذلك مفردات النصوص في المجالات المختلفة سواء كانت ضمن علوم اللغة أم السياسة أم الاجتماع أم علم النفس، أم غير ذلك من العلوم، وإن كان من الملاحظ أن الدراسات اللغوية، وكذلك الدراسات النفسية عالية التخصص وكذلك دراسات علم النفس اللغوي هي الأكثر توجهًا لاستخدام طريقة تحليل الحقل الدلالي(Aijmer etal,2004 ; Nerlich & Clarke,2000) .

ولتحقيق فهم أفضل لتلك الطريقة، تجدر الإشارة إلى أن منهج حقول دلالة المفاهيم قد تطور كثيرًا منذ ظهوره في ألمانيا خلال ثلاثينيات القرن العشرين، ثم انتشاره إلى بقية الدول الأوربية والولايات المتحدة فيما بعد، حيث أثبت هذا المنهج كفاءة واضحة في رصد وتحليل معاني المفردات ودلالتها في الفكر السياسي الغربي عبر سياقات زمنية ومجتمعية مختلفة (Wilkinson& Rosenqiuist,2006)، أما في الدراسات العربية، فإن منهج حقول الدلالة يزداد استخدامه في الدراسات اللغوية، وكذلك في الدراسات السياسية التي تهتم بتحليل مفردات الخطاب، وهناك بالفعل بعض البحوث التي استخدمت هذا المنهج في تحليل الخطاب السياسي للزعماء العرب،نذكر من تلك الدراسات دراسة نصر(١٩٩٠) عن التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، كما طبقت دراسة خليل (١٩٩٧) طريقة الحقل الدلالي في دراسة النص الصحفي خلال عصري: عبد الناصر والسادات.

وبحسب إجراءات منهج حقول دلالة المفاهيم فإن نقطة البدء هي تحديد

المفردات المطلوب تحليل حقول دلالتها، ومن ثَمَّ بناء الحقل الدلالي لكل مفردة من تلك المفردات بما يتفق والحصول على البيانات التي تجيب عن التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها أو التحقق من الفروض التي تستهدف الدراسة التحقق منها، وذلك من خلال المعالجة Processing لتلك البيانات (Johnson & Qately,1989)، ويدخل في عداد ذلك استخراج شبكة العلاقات بين المفاهيم سواء على مستوى الترادف أو التنافر أو التضاد أو المشاركة في الحقل الدلالي أو علاقة الاشتمال والتضمين، أو غير ذلك من المستويات التي تقابل الهدف من تحليل النص ؛ أي أن شبكة العلاقات بين المفاهيم تحدد مكوناتها في ضوء أهداف البحث (بالمر، ١٩٩٧) اتساقًا مع ذلك، وفي ضوء الهدف من الدراسة الحالية، تم تحديد مفردة «التنمية» ومفردة «الإصلاح» كمفهومين مركزيين في الخطاب السياسي الكويتي (خطب سمو الأمير صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد)، ومن ثَمَّ بناء الحقل الدلالي لهذين المفهومين متضمنًا مواصفات التنمية ومرادفاتها، وكذلك مدعمات ومناقضات ومشاركات وتحديات التنمية ومرادفاتها والإصلاح، يتضح ذلك من خلال الجزئية التالية المتعلقة بتصميم أداة جمع البيانات.

أداة جمع البيانات:

استخدمت تلك الدراسة صحيفة الحقل الدلالي التي تم تصميمها خصيصًا بما يتفق وموضوع الدراسة وأهدافها، وذلك بحسب إجراءات تطبيق منهج حقول الدلالة، وتتمثل تلك الإجراءات في: تحديد المفردات التي سيتم تحليلها، بناء الحقل الدلالي لتلك المفردات، ووضع مكونات هذا البناء في إطار متماسك (Johnson & Qatel,1989)، ونظرًا لأن تلك الدراسة تعنى بالفكر التنموي والإصلاحي لسمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، فقد تم تحديد مفردة «التنمية» باعتبارها الغاية من الإصلاح، كما تم تحديد مفردة «الإصلاح» باعتبار أن السياسة الإصلاحية هي نهج الحكومة التي

تولى رئاستها صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، وعبر عن هذا النهج في الخطاب السياسي (الكلمات التي ألقاها) وكذلك في الصياغة المكتوبة لبرنامج عمل الحكومة. وبموجب ذلك تم تصميم أداة الدراسة متضمنة الحقل الدلالي بمكوناته التي تتفق وهدف الدراسة وبما يجيب عن التساؤلات المطروحة، على أن يراعى في الأداة أن:

- تستوعب رؤية الخطاب السياسي للتنمية والإصلاح في دولة الكويت.

- تمكن من الحصول على البيانات المطلوبة التي تجيب عن التساؤلات التي تطرحها الدراسة.

-تكون قابلة للتطبيق، وتتيح بيانات قابلة للتحليل الكمي (Quantitative Analysis)، وتمكّن من التفسير الذي ينفذ إلى ما وراء المعطيات الكمية.

اتساقًا مع ذلك، ومع تضمين صحيفة جمع البيانات مفردة «التنمية» ومفردة «الإصلاح» بوصفهما مفهومين مركزيين، تم بناء الحقل الدلالي بمكوناته المختلفة ممثلة في العناصر التالية:

- مواصفات التنمية.
- مرادفات التنمية.
- مدعمات التنمية والإصلاح.
- مشاركات التنمية والإصلاح.
- مناقضات التنمية والإصلاح.
- تحديات التنمية والإصلاح.

وقد خضعت أداة الدراسة (صحيفة الحقل الدلالي) للتجريب المسبق من خلال اختبارها على عينة من وحدات الخطاب السياسي، حيث تم الاختيار العشوائي لثمانية خطابات، وتفريغ مفرداتها ومعالجتها إحصائيًّا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وبموجب ذلك تم

إجراء التعديلات التي تضمن كفاءة الأداة ؛ بحيث تقابل هدف الدراسة. كما تم التحقق من صدق (Validity) أداة جمع البيانات من خلال عرضها على محكمين من ذوي الاختصاص في مناهج البحث العلمي والعلوم السياسية والاتصال، والإحصاء، بالإضافة إلى فحص الصدق الذاتي للأداة من خلال المراجعة المدققة لمحتوياتها وتطوير صياغتها؛ بحيث تقيس الموضوع المطلوب قياسه (التنمية والإصلاح في الخطاب السياسي الكويتي). أما بخصوص التحقق من ثبات (Reliability) أداة جمع البيانات، فقد تم من خلال حساب نسبة الاتفاق بين أكثر من باحث في تحليل بعض نصوص الخطاب السياسي باستخدام الأداة نفسها، حيث قام الباحث بتحليل خمس وحدات من الخطاب السياسي، وقام اثنان من الباحثين- كلٌّ على حدة- بتحليل تلك الوحدات. في هذه الممارسات البحثية الثلاث تم استخدام أداة جمع البيانات؛ لتحليل المادة نفسها (خمس خطب لسمو الأمير).

وتم حساب معامل الاتفاق باستخدام المعادلة:

$$\text{ق: } \frac{\text{ق١، ق٢}}{\text{مجـ}} \times ١٠٠$$

حيث ق: معامل الاتفاق.

ق١، ق٢ = عدد المفردات التي اتفق فيها كل باحثين من الباحثين الثلاثة.

مجـ = مجموع المفردات التي تم تحليلها.

وقد تبين أن معاملات الاتفاق جاءت بالقيم التالية:

- الاتفاق بين الباحث و المحلل الأول = ٩٧ , ٠
- الاتفاق بين الباحث والمحلل الثاني = ٩٣ , ٠
- الاتفاق بين المحلل الأول والمحلل الثاني = ٩٦ , ٠
- متوسط نسبة الاتفاق = ٩٣٣ , ٠

وتعكس تلك المعطيات أن أداة الدراسة تتصف بثبات مرتفع إلى حد كبير؛ الأمر الذي يبرهن على كفاءتها في قياس الموضوع المطلوب قياسه (رصد وتحليل الفكر التنموي والإصلاحي في الخطاب السياسي الكويتي).

مصدر البيانات:

استمدت هذه الدراسة بياناتها من كلمات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد سواء فترة توليه رئاسة الوزارة أو فترة توليه رئاسة الدولة، وسوف نستخدم تلك الكلمات بمعنى (الخطاب السياسي الكويتي)، وقد ظهرت تلك الكلمات في مناسبات مختلفة خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣ حتى سبتمبر ٢٠٠٨، وهي عبارة عن ٣٨ كلمة على النحو التالي (*):

١- كلمة افتتاح الدورة الـ ٩٦ لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

٢-كلمة دولة الكويت في القمة الـ ١٣ لحركة عدم الانحياز.

٣-كلمة دولة الكويت في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر.

٤- كلمة دولة الكويت أمام الدورة الـ ٥٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥- كلمة افتتاح مؤتمر الكويت حول الحكومة الإلكترونية.

٦- كلمة افتتاح مؤتمر القمة الرابع والعشرين لقادة دول مجلس التعاون.

٧-كلمة اختتام مؤتمر القمة الرابع والعشرين لقادة دول مجلس التعاون.

٨- كلمة ضمن لقاء مع المسؤولين والعاملين بقاعدة صباح الأحمد البحرية.

٩-كلمة افتتاح الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

١٠- كلمة افتتاح الملتقى الإعلامي الثاني.

١١- كلمة افتتاح معرض علي الغانم وأولاده للسيارات.

(*) انظر الملحق الخاص بمناسبة القاء هذه الكلمات وتاريخ تقديمها.

١٢- كلمة افتتاح ندوة المنطقة والمستقبل بمجلس الأمة.
١٣- كلمة الاحتفال بالذكرى الـ ٤٠ لتأسيس جمعية المحامين الكويتية.
١٤- كلمة ضمن الحفل الذي أقامه رجال الأعمال اليابانيون تكريمًا لسمو رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له في أثناء زيارته لليابان.
١٥- كلمة ضمن الحفل الذي أقامه رجال الأعمال الكوريون تكريمًا لسمو رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له في أثناء زيارته لجمهورية كوريا.
١٦- كلمة افتتاح اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط.
١٧- كلمة افتتاح مهرجان جمعية المعلمين الكويتية.
١٨- كلمة افتتاح لقاء القيادات الحكومية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص.
١٩- كلمة ضمن لقاء مع مسؤولي وموظفي الحرس الوطني.
٢٠-كلمة افتتاح المنتدى الاقتصادي الذي نظمته شركة بيان للاستثمار وعدد من الشركات الكويتية.
٢١- كلمة افتتاح مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي، الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت.
٢٢- كلمة دولة الكويت في أثناء قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ ٧٧ والصين المنعقد في دولة قطر.
٢٣- كلمة دولة الكويت أمام الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة.
٢٤- كلمة افتتاح دورة الانعقاد الأولى من الفصل التشريعي الحادي عشر.
٢٥- كلمة افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر.
٢٦- كلمة ضمن لقاء مع مجموعة من رجال الأعمال الباكستانيين.
٢٧- كلمة ضمن لقاء مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف.
٢٨- كلمة ضمن لقاء مع أعضاء اتحاد غرفة التجارة والصناعة الهندية.

٢٩- كلمة ضمن جلسة المحادثات الرسمية مع الجانب الهندي.
٣٠- كلمة ضمن لقاء مع د. أي بي جي عبد الكلام رئيس جمهورية الهند.
٣١- كلمة افتتاح الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي.
٣٢- كلمة افتتاح مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية الكويتية.
٣٣- كلمة دولة الكويت في مؤتمر القمة العربية الـ ١٨ في السودان.
٣٥- كلمة إلى المواطنين الكويتيين بمناسبة انتهاء فترة الحداد على رحيل المغفور له الشَّيخ جابر الأحمد الجابر الصُّباح، وكذلك ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير.
٣٥-كلمة بمجلس الأمة في يناير ٢٠٠٦.
٣٦- كلمة إلى المواطنين الكويتيين في يناير٢٠٠٧.
٣٧- كلمة بمناسبة مرور عام على تولي سمو الأمير مقاليد الحكم.
٣٨- كلمة الكويت في مؤتمر القمة العربية المنعقد في المملكة العربية السعودية.

هذه الكلمات هي مصدر البيانات للدراسة الحالية، وقد ألقاها صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح سواء في أثناء توليه رئاسة مجلس الوزراء، أو عندما تولى منصب أمير البلاد وفق الدستور على النحو المعروف.

جمع البيانات والمعالجة الإحصائية:

تم جمع بيانات الدراسة باستخدام صحيفة الحقل الدلالي التي تم تصميمها خصيصًا بما يقابل هدف الدراسة على النحو السابق توضيحه. وقد بدأ جمع البيانات برصد المفردات المركزية ومفاهيم الحقل الدلالي لها في مختلف وحدات الخطاب السياسي، مع تفريغ بيانات كل وحدة خطابية في العدد الكافي من أداة جمع البيانات، مع إعطاء المفردات أرقامًا «كودية» (Codes)، وفي موازاة ذلك تم تصميم برنامج حاسوبي بواسطة اختصاصي برمجة، بحيث يمكن حساب (Calculating) المفردات والمفاهيم المعنية كما وردت في كل وحدة

من وحدات الخطاب السياسي، على أن يكون هذا العد صحيحًا وشاملًا بدرجة ثقة ٩٥٪ وهامش خطأ ٥٪ لكل مفردة، وبموجب هذه الطريقة أمكن حساب تكرارات كل المفردات حاسوبيًّا من واقع القرص الممغنط الموجود عليه وحدات الخطاب السياسي، وبعد رصد هذه التكرارات تم تفريغها كبيانات كمية وفق نظام إحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن ثم إجراء المعالجة الإحصائية لتلك البيانات من حيث التكرارات والنسب المئوية لجميع المفردات، كما تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تكرارات مكونات الحقل الدلالي لكل مفهوم، وكذلك معامل (Z) لمعرفة معنوية الفروق بين النسب (Percentages) التي تعكس تكرارات مفردات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح في الخطاب السياسي بحسب متغير الفترة الزمنية (فترة رئاسة الوزارة وفترة رئاسة الدولة).

بموجب تلك المعالجة، أمكن الحصول على معطيات إحصائية صارمة عن الفكر التنموي والإصلاحي في الخطاب السياسي الكويتي على النحو الموضح في النتائج.

نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن التنمية والإصلاح في فكر صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح وذلك بحسب ما كشف عنه تحليل حقل الدلالة Semantics field لمفاهيم التنمية والإصلاح الواردة في كلمات سموه التي سبقت الإشارة إليها. مرة أخرى، فإن مصطلح (الخطاب السياسي الكويتي) يعني الكلمات والخطب التي أدلى بها صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح. وفي ضوء التساؤلات التي تسعى الدراسة الحالية للإجابة عنها فسيتم عرض النتائج من خلال نقطتين أساسيتين: تتمثل الأولى في الخصائص العامة للحقل الدلالي لمفردات

التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي. أما الثانية فتتمثَّل في خصائص مكونات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح، ويندرج تحت تلك النقطة النتائج التالية:

- مواصفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مرادفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مشاركات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مدعمات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مناقضات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطب السياسي.
- تحديات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.

وكما هو واضح فإن النقطة الأولى تتضمن الخصائص العامة للحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح من المنظور الإحصائي، ويغلب عليها الطابع الكمي Quantitative Analysis، أما النقطة الثانية فتتضمن خصائص مكونات الحقل الدلالي كل على حدة (المواصفات، المرادفات، المشاركات، المدعمات، المناقضات، التحديات)، وذلك من المنظورين الكمي والكيفي، بمعنى النفاذ إلى ما وراء المعطيات الكمية بما يتفق وتوضيح رؤية الخطاب السياسي الكويتي بشأن التنمية والإصلاح.

أولًا: الخصائص العامة للحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي

كشف تحليل مفردات الخطاب السياسي الكويتي عن أن مفردات التنمية والإصلاح قد وردت بتكرارات قدرها ١٣٤ تكرارًا، أي ما يعادل ٢١,٢٪ من مجمل تكرارات مفردات أبعاد الحقل الدلالي البالغ ٦٣١ تكرارًا بحسب ما سيتضح لاحقًا، وعلى مستوى مفردة «التنمية» فقط، فإنها وردت بواقع ١١٣ تكرارًا، في حين وردت مفردة «الإصلاح» بواقع ٢١ تكرارًا، وهذا يعنى تركيز الخطاب السياسي على «التنمية»

بوصفها هدفًا استراتيجيًّا له الأولوية والاستمرارية، ثم « الإصلاح « باعتباره وسيلة لهذا الهدف ؛ أي أن الإصلاح الذي يعنيه الخطاب السياسي الكويتي ليس مجرد غاية، لكنه أيضًا وسيلة لهدف أهم يشغل بال القيادة والشعب ألا وهو «التنمية»، وإذا كانت تكرارات مفردة « التنمية» ومفردة « الإصلاح» تبلغ ١٣٤ تكرارًا فإن هذه التكرارات تتوزع بواقع ٣,٨٤٪ لمفردة التنمية مقابل ٩٢,٨٥٪لمفردة الإصلاح، وقد وردت مفردة التنمية ومفردة الإصلاح في معظم وحدات الخطاب السياسي سواء بصورة متلازمة أو غير متلازمة على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول رقم (١)
تكرارات مفردات التنمية والإصلاح كما عكستها وحدات الخطاب السياسي الكويتي

المفردات	وحدات الخطاب السياسي		مفردات التنمية والإصلاح	
	ك	٪	ك	٪
التنمية	١٨	٤٧,٤	٧٤	٥٥,٣
الإصلاح	٢	٥,٣	٣	٢,٢
التنمية والإصلاح	١٠	٢٦,٣	٥٧	٤٢,٥
لا يوجد	٨	٢١	—	—
المجموع	٣٨	١٠٠	١٣٤	١٠٠

خلاصة هذا الجدول ما يلي:

- هناك ١٨ وحدة (خطاب) ورد فيها مفهوم «التنمية» غير مصحوب بمفهوم «الإصلاح»، وفي تلك الوحدات بلغت تكرارات مفهوم التنمية ٧٤ تكرارًا ؛

أي ما يعادل ٥ , ٦٥٪ من تكرارات هذا المفهوم، التي تبلغ ١١٣ تكرارًا كما سبقت الإشارة.

- هناك وحدتان (خطابان) ورد فيهما مفهوم الإصلاح غير مصحوب بمفهوم التنمية، وفي هاتين الوحدتين جاء مفهوم الإصلاح بثلاثة تكرارات فقط ؛ أي ما يعادل ٣ , ١٤٪ من مجمل تكرارات مفهوم الإصلاح، هذا المجمل الذي يبلغ ٢١ تكرارًا كما سبقت الإشارة.

- إن مفهوم التنمية ؛ ومفهوم الإصلاح وردا معًا في عشر وحدات (عشرة خطابات لسمو الأمير) ، ويوضح الجدول أن هذه الوحدات العشر تضمنت ٥٧ تكرارًا لمفهوم التنمية ومفهوم الإصلاح، وكشف تحليل الخطاب عن أن هذه التكرارات تتوزع بواقع ٣٩ تكرارًا لمفهوم التنمية مقابل ١٨ تكرارًا لمفهوم الإصلاح .

- بناء على ما سبق فإن قرابة ٨٦٪ من تكرارات مفهوم الإصلاح وردت في خطابات سياسية تتضمن مفهوم التنمية ؛ كما أن ٥ , ٣٤٪ من تكرارات مفهوم التنمية وردت في خطابات سياسية تتضمن مفهوم الإصلاح، أي أن الخطاب السياسي الكويتي ينحو إلى تأكيد ضرورة الإصلاح وسيلة للتنمية.

-إن مفردات التنمية ومفردات الإصلاح وردت في قرابة ٨٠٪ من وحدات التحليل (كلمات سمو الأمير) ؛ أي أن هناك ٢٠٪ من الوحدات (ثمانية خطابات) لم تتضمن مفردات التنمية والإصلاح.

بوجه عام ينحو الخطاب السياسي الكويتي إلى التركيز الشديد على التنمية مقرونة بمفهوم الإصلاح، وقد تبين أن مفهوم «الإصلاح» ظهر واضحًا بالخطاب السياسي في سياقات متعددة، منها ضرورة إصدار قوانين وتشريعات مشجعة للاستثمار ومبسطة للإجراءات وكاشفة للفساد، وكذلك في سياق تأكيد ضرورة تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية؛ لتحقيق نقلة نوعية في التطوير الإداري وسائر مسارات الإصلاح الاقتصادي والخدمات العامة والمرافق والبنية التحتية.

وبحسب الخطاب السياسي الكويتي فإن خطط التنمية هي «الإطار المشترك؛ لتحقيق أهداف مسيرة التنمية ومسار الإصلاح»، ومن المنظور اللغوي كشف التحليل عن أن مفردة «الإصلاح» كثيرًا ما وردت معطوفة على مفردة «التنمية»، كما وردت كثيرًا في صيغة المضاف إليه، بما يكشف عن أهميتها وسيلة للتنمية بحسب ما يعبر عن ذلك الخطاب السياسي الكويتي، وقد تبين أن تلك الصيغة (المضاف إليه) تتنوع بين المفرد والجمع (الإنسان أداة الإصلاح)، (تطبيق الإصلاحات)، (مطالب الإصلاح ...)، كما ورد مفهوم «الإصلاح» باعتباره مقصودًا ليس من أجل التنمية فقط، وإنما لاعتبارات تتعلق بظروف العولمة وضرورة الانفتاح أيضًا (لابد من الانفتاح على العالم إذا ما أريد للإصلاح الاقتصادي أن يتحقق) .

ولكن ما الإصلاح الذي يعنيه الخطاب السياسي الكويتي؟ لقد كشف التحليل عن أن هذا الخطاب يركز على الإصلاح الاقتصادي في المقام الأول؛ إذ إن صفة « الاقتصادي» كانت الصفة الأكثر شيوعًا التي اقترنت بمفردة «الإصلاح»، كما أن الإصلاح «الإداري» جاء في سياق تأكيد الخطاب السياسي ضرورة التغيير والتطوير، أما المجال الثالث للإصلاح فهو الإصلاح التعليمي التربوي (بما يواكب متطلبات إنتاج الإنسان المبدع)، وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي يعطي اهتمامًا واضحًا للإصلاح الاقتصادي، فإنه في الوقت نفسه يربط هذا الاهتمام بالانعكاسات الاجتماعية من خلال تأكيد الارتفاع بمستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل وتحسين الخدمات الحيوية للمواطنين.

أما مفردة «التنمية» فقد كشف التحليل عن أنها حظيت بأشد اهتمام الخطاب السياسي الكويتي تكثيفًا، ليس فقط من المنظور الإحصائي على النحو السابق توضيحه، وإنما أيضًا من خلال السياقات المتنوعة التي وردت فيها بما يؤكد أهميتها للمجتمع والدولة، فالتنمية (تشغل بال المواطنين)، كما أن التنمية (للوطن والرخاء للمواطنين) ، والتنمية (تشغل بالنا جميعًا)، وبحسب الخطاب السياسي الكويتي فإن التنمية تتخذ بعدًا بشريًّا صريحًا (تنمية الإنسان الكويتي)،

في السياق ذاته تأتي مفردة «التنمية» في صيغة المضاف إلى الموارد (تنمية الثروة البشرية والمادية مطلب أساسي نسعى لتحقيقه)، ويضفي الخطاب السياسي صفة الفاعل على التنمية (فالتنمية تتحقق على أسس مستدامة)، و(التنمية تزدهر في أجواء يكتنفها الهدوء والسلام)، والتنمية تحتاج إلى تكاتف الجميع ...) ، ويكثف الخطاب السياسي ببلاغة ملحوظة المتطلبات الحركية للوصول إلى التنمية ، وذلك ضمن صيغة المضاف إليه (السعي نحو التنمية - الدفع بعملية التنمية - دفع مسيرة التنمية - تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة - إقامة التنمية الحقيقية والمتوازنة - دعم التنمية - تخطيط التنمية ...).

كما أتت مفردة «التنمية» ضمن صيغة المفعول به (مؤسسات قوية تدعم التنمية - الإنسان الكويتي يقود التنمية) ...إن تنوع الصيغ اللغوية التي وردت في سياقها مفردة التنمية بالخطاب السياسي الكويتي يعكس ثراء البنية الدلالية لهذا الخطاب فيما يخص تلك المفردة بوصفها مفهومًا مركزيًّا؛ بمعنى أن ذلك يعكس «محورية التنمية» في الخطاب السياسي الكويتي، خاصة أن هذا الخطاب قد أكد (ضرورة التنمية على أسس متوازنة ومستدامة...وأنها تأتي في طليعة أولوياتنا.... كما أن التنمية تشغل بال المواطن...) لقد جاءت البنية الدلالية لمفردات التنمية في الخطاب السياسي عاكسة لمجال الاهتمام المشترك بين المجتمع ونظام الحكم.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح يشمل ستة أبعاد فرعية هي : المواصفات، المشاركات، المدعمات، المرادفات، المناقضات، التحديات. في هذا الإطار كشف تحليل الخطاب السياسي الكويتي عن أن مفردات مكونات الحقل الدلالي جاءت بتكرارات إجمالية تبلغ ٦٣١ تكرارًا، تتوزع على الأبعاد الستة المذكورة على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)
تكرارات مفردات مكونات الحقل
الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح

مكونات الحقل الدلالي	ك	٪
المواصفات	٥٥	٨,٧
المشاركات	٩٢	١٤,٦
المدعمات	٢٨٣	٤٤,٨
المرادفات	٩٢	١٤,٦
المناقضات	٥٩	٩,٤
التحديات	٥٠	٧,٩
المجموع	٦٣١	١٠٠

إن النتيجة الأساسية التي يوضحها هذا الجدول هي أن الخطاب السياسي الكويتي يركز بصورة واضحة على مدعمات التنمية والإصلاح؛ بمعنى الظروف والوسائل والمعطيات الإيجابية والإجراءات المطلوب اتباعها؛ لتحقيق الإصلاح والوصول إلى التنمية كغاية منشودة. لقد جاءت المدعمات بتكرارات تعادل ٤٥٪ تقريبًا من مجمل تكرارات الحقل الدلالي لمفاهيم الخطاب السياسي، هذا يعني - بوضوح شديد - أن الخطاب السياسي ينحو إلى توضيح الكيفية How، أو الطريق المطلوب أن يسلكه المجتمع والدولة؛ لتنفيذ الإصلاح حتى تصبح التنمية حقيقة واقعة. هذه النزعة البراجماتية / العملية من المنظور الإيجابي ذات أبعاد متنوعة ، سيتم توضيحها فيما بعد في سياق عرض النتائج المعنية بمدعمات التنمية.كما يوضح الجدول أن تكرارات المشاركات (الفاعلون) تتساوى مع تكرارات المرادفات (المعاني) ؛ حيث تشكل تكرارات كل منهما ٦ , ١٤٪ من مجمل تكرارات مفردات الحقل الدلالي، وهذا يعني أن الخطاب السياسي الكويتي

ينحو إلى توضيح ما تعنيه التنمية والإصلاح للفاعلين؛ أي المشاركين فيهما - بما في هذا التوضيح من مفردات تحفيزية / ترغيبية من أجل شحذ الهمم وحشد الطاقات وتنظيم السلوك لإعمال الوسيلة (الإصلاح) باتجاه الهدف (التنمية)، ويوضح الخطاب السياسي مواصفات ذلك الهدف والمعايير المطلوب أن تتوافر فيه من خلال مفردات معينة (المواصفات) ، جاءت بتكرارات تعادل ٨,٧٪ من تكرارات مفاهيم الحقل الدلالي، وكما سيتضح فيما بعد، فإن مفردات المواصفات تؤكد - مرة أخرى الجانب التحفيزي/ الترغيبي، لكن الخطاب السياسي في الوقت نفسه يوضح أن التنمية بالمواصفات والمعايير المطلوبة إذا كانت تتطلب جهود الفاعلين، فإن ذلك ليس كافيًا، وإنما هناك أمور تناقضها ، و لابد من القضاء على تلك الأمور (المناقضات)، كما أن هناك (تحديات) تواجه التنمية ولابد من التعامل الفعَّال مع تلك التحديات. إن الجدول السابق يعكس ذلك بوضوح؛ حيث بلغت تكرارات المناقضات والتحديات ١٠٩؛ أي ما يعادل ١٧,٣٪ من مجمل تكرارات مفردات الحقل الدلالي، وقد كشفت المعالجة الإحصائية للبيانات عن أن هناك علاقة إحصائية ذات دلالة بين بعض مكونات الحقل الدلالي وذلك من واقع قيم معامل ارتباط بيرسون، الأمر الذي يكشف عنه الجدول التالي:

جدول رقم (٣)
العلاقة بين مكونات الحقل الدلالي
لمفاهيم التنمية والإصلاح في الخطاب السياسي

مكونات الحقل الدلالي	المواصفات	المشاركات	المدعمات	المرادفات	المناقضات	التحديات
المواصفات	____					
المشاركات	٠,٥١**	____				
المدعمات	٠,٣٧*	٠,٤١٣*	____			
المرادفات	٠,١٣٢	٠,٠٤٥	٠,٤٣٣*	____		
المناقضات	٠,٣٨*	٠,٠١٤	٠,٢٥٥	٠,٣	____	
التحديات	٠,١٥٦	٠,٠١	٠,٢٧٧	٠,١٤٧	٠,١٩	____
المجموع	٠,٦٤٨**	٠,٥٧٧**	٠,٨٧١**	٠,٥٧٧**	٠,٥٠٩**	٠,١٤

*P <0.05 / **P<0.01

فمن بين إحدى و عشرين علاقة، هناك عشر علاقات ذات دلالة إحصائية، علمًا بأن جميع تلك العلاقات طردية موجبة، ومن المنظور الإحصائي ترتبط المواصفات ارتباطًا جوهريًّا بكل من المشاركات (P<0.01) ، والمدعمات (P<0.05)، و المناقضات (P<0.05)، وهذا يعني أنه كلما زاد استخدام مواصفات التنمية زاد استخدام مشاركاتها ومدعماتها ومناقضاتها؛ الأمر الذي يعكس نزعة الخطاب السياسي إلى تأكيد فكرة أنه «إذا أردنا تحقيق التنمية بالمواصفات المطلوبة؛ فعلينا الأخذ بأسبابها، والمساهمة فيها، والقضاء على مناقضاتها»، كما يوجد ارتباط إحصائي جوهري بين المشاركات والمدعمات (P<0.05)؛ بمعنى أنه كلما زاد استخدام مشاركات التنمية زاد استخدام مدعماتها ، وهذا يدل على أن الخطاب السياسي إذا كان يوضح الفاعلين في التنمية والمشاركين فيها؛ فإنه في الوقت نفسه يوضح ماذا على كل منهم أن

يفعله أو يقوم به، كما يوضح الجدول أن تكرارات كل بعدDimension من أبعاد الحقل الدلالي ترتبط ارتباطًا جوهريًّا بمجمل تكرارات هذا الحقل، على سبيل المثال فإن معامل ارتباط بيرسون بين تكرارات المواصفات وإجمالي تكرارات الحقل الدلالي تبلغ قيمته (٠,٦٤٨) وهذه القيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية مرتفع (P<0.01).

المنطق نفسه فيما يخص العلاقة بين مجمل تكرارات الحقل الدلالي وتكرارات كل من المشاركات، المدعمات، المرادفات، المناقضات، التحديات ، وهذا يعكس وحدة المجال السياقي الذي تنتمي إليه هذه الأبعاد، ويلاحظ من الجدول أن تكرارات مفردات التحديات لا ترتبط بتكرارات أي من مفردات الحقل الدلالي، أما المواصفات فإنها ترتبط بكل من المشاركات والمدعمات والمناقضات، وهذا يعني أن الخطاب السياسي عندما تزداد به مفردات مواصفات التنمية تزداد به أيضًا مفردات المشاركات والمدعمات والمناقضات، أما عندما يذكر الخطاب تحديات التنمية والإصلاح فإن ذلك لا يقترن بزيادة أو نقصان في استخدام مفردات المكونات الأخرى للحقل الدلالي . الجزئية الأخرى ضمن الخصائص الإحصائية للحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح في الخطاب السياسي الكويتي هي تلك التي تتعلق بتوزيع مفردات مكونات هذا الحقل بحسب الفترة الزمنية) فترة رئاسة الوزارة وفترة رئاسة الدولة)، وقد كشف التحليل عن أن تكرارات مكونات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح تتوزع بحسب الفترة الزمنية على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)
تكرارات مكونات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح بحسب الفترة الزمنية

مكونات الحقل الدلالي	الفترة الزمنية				قيمة Z
	فترة رئاسة الوزارة		فترة رئاسة الدولة		
	ك	٪	ك	٪	
المواصفات	٣٧	١٠	١٨	٦,٧	٦٨**
المشاركات	٦٦	١٨	٢٦	١٠	٢٨٠**
المدعمات	١٦٥	٤٤,٦	١١٨	٤٥	١٧,٧٦ **
المرادفات	٣٩	١٠,٦	٥٣	٢٠,٢	٣٢٠**
المناقضات	٣٢	٨,٧	٢٧	١٠,٣٢	٦٩,٦**
التحديات	٣٠	٨,١	٢٠	٧,٦	٢٥**
المجموع	٣٦٩	١٠٠	٢٦٢	١٠٠	١٦,٩ **

**P<0.01

يكشف هذا الجدول عن فروق جوهرية بين مجمل تكرارات الحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح في الخطاب السياسي الكويتي في فتره رئاسة الوزارة وفترة رئاسة الدولة؛ حيث تزداد تلك التكرارات بوضوح في أثناء فترة رئاسة الوزارة مقارنة بفترة رئاسة الدولة ، وإذا كان ذلك ينطبق على مجمل تكرارات مكونات الحقل الدلالي، فإنه ينطبق أيضًا على كل من: المواصفات، المشاركات، المدعمات، المناقضات، التحديات (P<0.01) ، وعلى المستوى الإجمالي يبلغ تكرارات مفردات الحقل الدلالي في أثناء فترة رئاسة الوزارة ٣٦٩ تكرارًا ؛ أي ما يعادل٥٨,٥٪ من التكرارات الكلية، أما

في فترة رئاسة الدولة، فإن تكرارات مفردات الحقل الدلالي تبلغ ٢٦٢؛ أي ما يعادل٥ , ٤١٪ من التكرارات الكلية، وعلى مستوى المواصفات يوضح الجدول أن تكرارات المفردات في أثناء فترة رئاسة الوزارة تبلغ ٣٧ تكرارًا، في حين تنخفض تكرارات المواصفات في أثناء فترة رئاسة الدولة إلى ١٨ تكرارًا، الاتجاه نفسه فيما يخص كل من المشاركات، المدعمات، المناقضات، التحديات (حيث تزداد تكرارات كل منها في الخطاب السياسي في أثناء فترة رئاسة الوزارة مقارنة بفترة رئاسة الدولة) ،أما المرادفات (مرادفات التنمية)، فإن تكرارات مفرداتها تزداد بفروق جوهرية في أثناء فترة رئاسة الدولة (٥٣) مقارنة بفترة رئاسة الوزارة (٣٩) ، وهذا يعكس تركيز الخطاب السياسي في أثناء فترة رئاسة الدولة على ما تعنيه التنمية، وذلك بدرجة أكبر من التركيز على مواصفات التنمية والمشاركين فيها ومدعماتها وما يواجهها من تناقضات وتحديات ، باعتبار تلك الأمور التفصيلية من اختصاص السلطة التنفيذية في المقام الأول.

خلاصة هذه الجزئية أن الخطاب السياسي الكويتي عكس ثراءً واضحًا في مفردات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح، وينحو هذا الخطاب إلى التركيز على كيفية تحقيق هذه المفاهيم على أرض الواقع ، وهناك علاقة جوهرية من المنظور الإحصائي بين مكونات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح ، تلك المفاهيم التي تتركز مفرداتها في التوجه نحو الداخل (المجتمع الكويتي) كما تزداد تلك المفردات في الخطاب السياسي في فترة تولي رئاسة الوزارة مقارنة بفترة رئاسة الدولة.

ثانيًا: خصائص مكونات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي

في الجزئية السابقة تم عرض النتائج التي كشفت عنها الدراسة فيما يخص خصائص الحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح بحسب ما وردت في

الخطاب السياسي الكويتي (كلمات صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح)، أما في الجزئية الحالية فسيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يخص مكونات الحقل الدلالي من حيث الأبعاد الستة التالية:

- مواصفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مرادفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مشاركات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مدعمات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.
- مناقضات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطب السياسي.
- تحديات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي.

أ- مواصفات التنمية كما عبر الخطاب السياسي

ما خصائص التنمية بحسب تصورات الخطاب السياسي الكويتي؟ لقد كشف تحليل مفاهيم هذا الخطاب عن أنه يطرح رؤية مفادها أن التنمية لابد أن تتصف بالقصدية والهدف، وأن تكون شاملة ليس فقط في مجالاتها ومساراتها وإنما أيضًا في أبعادها البشرية والزمنية، وأن تتصف بالمواءمة والتوازن مثلما تتصف بالواقعية والاستدامة. وقد وردت تكرارات مفردات مواصفات التنمية بواقع ٥٥ تكرارًا؛ أي ما يعادل ٨,٨٪ من مجمل تكرارات الحقل الدلالي على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)
مواصفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي

مواصفات التنمية	ك	٪
واقعية/ مستدامة	١٦	٢٩,١
مقصودة/ هادفة	١٥	٢٧,٣
كلية / شاملة	١٣	٢٣,٦
تواؤمية/ متوازنة	١١	٢٠
المجموع	٥٥	١٠٠

يكشف هذا الجدول عن أن أول مواصفات التنمية – كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي – هي أن تتصف بالواقعية والاستدامة « ...إن قراراتنا يجب أن تتسم بالواقعية وإمكانية التطبيق، وأن نتعامل مع الأحداث انطلاقًا من الإمكانات المتاحة» ، ويتصل بالواقعية أن تكون التنمية حقيقية « المشاركة التنمية الحقيقية في البلاد»، « محورها الإنسان الكويتي كما تهتم بالإنسان الكويتي»، وترتكز على الموضوعية «...وأن نلتزم بالموضوعية في كل الأحوال...». ويشدد الخطاب السياسي على أهمية صفة (الاستدامة) في التنمية «... إن الكويت حريصة على مواكبة علوم العصر وتقنياته وتوظيفها في خدمة التنمية المستدامة»، وأن ننتقل بوطننا إلى اقتصاد جديد يخلق فرص عمل منتجة ومتنوعة ومتجددة لشبابنا ويحقق الرخاء للمواطنين والتنمية للوطن على أسس مستدامة . ويربط الخطاب السياسي الكويتي بين صفة استدامة التنمية والتطورات الإيجابية (لقد سعت الدولة إلى المضي قدمًا في إستراتيجيتها الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل ... وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ...)

وقد كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي الكويتي عن أن صفة (استدامة التنمية) قد تأكدت عبر هذا الخطاب في سياقات مختلفة (سواء كان في مناسبات

محلية أم عربية أم دولية)، كما أن هناك ربطًا بين استدامة التنمية وبين الأمن والاستقرار، «... استغلال ثمار العولمة بما يمكن مجتمعاتنا من الاستفادة منها بقدر عادل ومنصف لتحقيق التنمية المستدامة والأمن والاستقرار السياسي»، وكان الخطاب السياسي واضحًا في استخدام تلك المفردة (الاستدامة) بمعنى استمرارية التنمية دون انقطاع.

وبحسب الخطاب السياسي، فإن التنمية المنشودة تتصف بأنها «مقصودة هادفة». في هذا الإطار يستخدم الخطاب مفهوم « تنمية منشودة» وكذلك «تنمية مأمولة». إن ذلك يعني كون التنمية مخططًا لها؛ بمعنى وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة والخطط والإستراتيجيات التي (تستهدف) تحقيق أهداف معينة يجملها الخطاب السياسي في:

- خدمة المجتمع.
- تحقيق السعادة والرخاء والارتفاع بمستوى المعيشة.
- توطيد الأمن والاستقرار.
- حماية أمن الكويت وسلامتها.
- التصدي للمشكلات ومواجهة المخاطر.
- تعزيز مكانة الكويت ودروها في المنطقة.
- تحقيق الازدهار الاقتصادي والتجاري المنشود.

أما فيما يخص صفة «الشمول»، فإن الخطاب السياسي الكويتي يستخدم مفهوم «التنمية الشاملة» ؛ بمعنى أنها تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما تشمل الجوانب البشرية والمادية والمعنوية، إنها «تنمية في شتى المجالات «،كما تشمل كافة مستويات العمل»،... وهي للكويتيين جميعًا - شيبًا وشبانًا رجالًا ونساءً - باعتبارهم لبنات هذا الوطن التي يتكون منها البناء الشامخ الرصين الذي يواجه الأحداث بكل متغيراتها « .ومن المثير للانتباه أن الخطاب السياسي الكويتي يطرح شمولية التنمية برؤية أكثر عمقًا، كما أنها رؤية

حديثة وغير تقليدية، فمن المعتاد أن مفهوم «التنمية الشاملة» يعني أنها تتم في كل المجالات (الاقتصادية الاجتماعية السياسية والثقافية .. إلخ)، لكن صفة الشمول - بحسب الخطاب السياسي الكويتي - تتضمن ذلك وتتجاوزه إلى أن الشمول يتضمن أبعاداً مجالاتيه وبشرية وزمنية، فإذا كانت التنمية مطلوبة في جميع المجالات، فإنها لكل الكويتيين، وتشمل الحاضر والمستقبل « تنمية تحقق العيش الكريم للمواطن وللأجيال القادمة... تنمية ضمان للمستقبل ... تنمية تناسب تطلعاتنا المستقبلية ... تنمية تتفق ومستقبلًا زاهرًا وآمنًا...» . وفيما يخص التوازن والتواؤم - كمواصفات للتنمية - بحسب مفردات الخطاب السياسي الكويتي، فإن الجدول السابق يوضح أن ٢٠٪ من مجمل تكرارات مفردات المواصفات جاءت لتؤكد هذا المعنى « ولا يمكن أن نصل إلى أهدافنا في إقامة التنمية الحقيقية والمتوازنة إلَّا باتباع الأسس السليمة، وكذلك من الضروري إنشاء نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتوازن «، وقد كانت صفة (التوازن في التنمية) تأتي في سياقات متنوعة ضمن مفردات الخطاب السياسي، أبرزها ما يتعلق بالتوازن بين معطيات الداخل ومعطيات الخارج:، «فالتنمية لابد أن ترتكز على اقتصاد وطني أكثر نموًّا وازدهارًا وتطورًا، وترتكز على الانفتاح وتواكب التغيرات المحلية والإقليمية والدولية باعتبارها تتم في بيئة مليئة بالتحديات والفرص». في الوقت نفسه يستخدم الخطاب السياسي مفردة (التوازن) بين الطموح والإمكانية، « تنمية طموحة »، « تنمية ممكنة "، فإذا كانت التنمية طموحة « إلَّا أن ذلك لا يعني أنها مستحيلة، بل إنها ممكنة».

في ضوء ما سبق يمكن تلخيص مواصفات التنمية -كما وردت الخطاب السياسي الكويتي - في أنها تنمية واقعية / حقيقية / مستدامة، كما أنها تنمية مقصودة (كونها مخططًا لها)، وذات أهداف وغايات محددة بدقة، وهي أيضًا تنمية تتصف بالشمول في أبعادها البشرية والزمنية والمكانية، والتنمية المنشودة هي أيضًا تتصف بالتوازن والتواؤم مع المعطيات المحلية والمتغيرات الإقليمية والدولية بما فيها من فرص وتحديات.

ب- مرادفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي

ماذا تعني التنمية في الخطاب السياسي الكويتي؟ وما دلالة ذلك للمواطنين الكويتيين؟ من منظور الدراسة الحالية، فإن الإجابة عن هذا التساؤل ليست ضرورية لأنها تلقي الضوء على ما يعنيه الخطاب السياسي بالتنمية فحسب، ولكن لأنها توضح أيضًا الفائدة التي تعود على المواطن الكويتي من جراء التنمية التي تتبناها أعلى سلطة في الدولة. و من واقع تحليل مفاهيم الخطاب السياسي الكويتي تبين أن مفردات مرادفات التنمية وردت بتكرارات قدرها ٩٢ تكرارًا، أي ما يعادل ١٤,٥ ٪ من مجمل تكرارات مفردات الحقل الدلالي، التي تبلغ ٦٣١ تكرارًا، كما سبقت الإشارة، وقد كشف التحليل عن أن تكرارات مرادفات التنمية تتوزع على أربعة مجالات أساسية وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٦)
مرادفات التنمية كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي

المرادفات	ك	٪
مرادفات تطورية نهضوية	٢٩	٣١,٥
مرادفات أمنية استقرارية	٢٥	٢٧,٣
مرادفات اقتصادية بنائية	١٩	٢٠,٦
مرادفات اجتماعية معيشية	١٨	٢٠,٦
المجموع	٩١	١٠٠

يكشف هذا الجدول عن أن المرادفات التطورية النهضوية تتصدر الترتيب الأول كمرادفات للتنمية، حيث تشكل تكراراتها قرابة ثلث مجمل تكرارات المرادفات، وبحسب الخطاب السياسي الكويتي، فإن المرادفات التطورية

النهضوية تتمثل في أن التنمية تعني التقدم والرقي كما تعني العزة والازدهار، وهي في الوقت نفسه تعني التطوير كما تعني التطور. والتنمية كذلك تعني التحديث (تحديث مجتمعنا لمواكبة العصر)، كما أن التنمية بحسب ما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي تعني الازدهار (ازدهار الاقتصاد الوطني، ازدهار الوطن) مثلما تعني النماء (حدوث النماء)، والتنمية أيضًا تعني النهوض الشامل ونهضة البلاد (النهوض بالبلاد، نهضة البلاد). أما فيما يخص المرادفات الأمنية الاستقرارية، فقد كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي الكويتي عن أن مفردة «الأمن» هي المفردة الأكثر شيوعًا لمعنى التنمية، وكثيرًا ما كانت تلك المفردة تقترن بالوطن (الأمن الوطني -أمن الوطن) ، كما كانت تقترن أيضًا بمفردة الأمان (استتاب الأمن والأمان)، ويعبر الخطاب السياسي عن شمول الأمن كمرادف للتنمية (الأمن الجماعي) وكذلك عن المستقبل (مستقبل زاهر وآمن). وحسب الخطاب السياسي الكويتي أيضًا فإن التنمية هي شاطئ الأمان، وهي في الوقت نفسه الاستقرار (الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي)، وترتبط تلك الفكرة بمفردة «السلام»؛ بمعنى أن الخطاب السياسي يعكس رؤية مفادها أن التنمية تعني العيش بسلام، أي العيش الآمن المستقر المزدهر في الحاضر والمستقبل.

وقد وردت المرادفات الاقتصادية البنائية في الخطاب السياسي؛ لتعكس أدوات وسيلية للتنمية، فالتنمية هي: برنامج متكامل (للإصلاح الاقتصادي، برنامج اقتصادي طموح وهادف)، كما أنها انتقال ونمو وتطور (الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي... نمو الاقتصاد الوطني وتطوره) ، كما أن التنمية هي بناء وإعادة بناء (بناء اقتصاد كويتي جديد، إعادة بناء الاقتصاد الوطني) وهي البناء الوطني (بناء الوطن ورفعة شأنه،البناء والتعمير، معركة التعمير). هذه المفردات الاقتصادية / البنائية - كمرادفات للتنمية - كثيرًا ما كانت تأتي مقترنة بمفردة «الإصلاح» وكذلك بمفردة «التغيير "

ولكن ماذا تعني التنمية للمواطن الكويتي بحسب رؤية الخطاب السياسي؟ لقد كشف تحليل مفاهيم هذا الخطاب عن أن التنمية تعنى الرخاء والخير (الرخاء للمواطنين، التمتع بخير هذا الوطن، العيش الكريم والحياة الزاهرة، العيش الرغيد، الرفاه، النهوض بمستوى الحياة المعيشية، رفع مستوى المعيشة، فرص عيش كريم لأبنائنا...)؛ بمعنى أوضح، فإن مفردات الخطاب السياسي الكويتي عكست أن التنمية - بالنسبة الشعب - هي ارتفاع شامل وحقيقي بمستوى معيشة المواطن واستمتاع هذا المواطن بذلك .

ج- مشاركات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي

من منظور الدراسة الحالية، فإن المقصود بمشاركات التنمية والإصلاح هو كل ما ورد في الخطاب السياسي الكويتي بشأن الفاعلين (Actors)، أي هؤلاء الذين يسهمون في جهود وخطط التنمية والإصلاح سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد كشف تحليل مفاهيم هذا الخطاب عن أن تكرارات مفردات مشاركات التنمية والإصلاح تبلغ ٩٢ تكرارًا، أي ما يعادل ١٤,٦ ٪ من مجمل تكرارات الحقل الدلالي التي تبلغ ٦٣١ تكرارًا. وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي يؤكد الدور الأساسي للحكومة (السلطة التنفيذية)، فإنه في الوقت نفسه يرى القطاع الخاص فاعلًا أساسيًّا في التنمية والإصلاح؛ الأمر الذي يكشف عنه تقارب تكرارات مفردات الحكومة مع مفردات القطاع الخاص كمشارك في التنمية على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)
مشاركات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي

المشاركات	ك	٪
الدولة	٢٢	٢٤
القطاع الخاص	٢١	٢٢,٨
الشعب الكويتي	١١	١٢
الفعاليات الأجنبية	١٠	١١
الفعاليات الاقتصادية	٨	٨,٦
مؤسسات المجتمع المدني	٨	٨,٦
وسائل الإعلام	٧	٧,٦
الوافدون	٥	٥,٤
المجموع	٩٢	١٠٠

من الواضح أن مفردة « الدولة» تأتي باعتبارها الفاعل الأول في التنمية والإصلاح؛ حيث تشكل تكرارات مفرداتها ٢٤ ٪ من تكرارات مفردات المشاركات ، وهذا يعكس الدور المحوري للدولة في الاقتصاد الكويتي، وقد وردت مفردة (الدولة) في سياقات إجمالية تارة وسياقات مفصلة تارة أخرى، فالخطاب السياسي يؤكد دور الحكومة بصفتها عازمة على الإصلاح والتغيير وتوفير الدعم والمؤازرة ، كما يؤكد أيضًا دور السلطة التشريعية (مجلس الأمة) في التشريع والرقابة ، ودور السلطة القضائية في إعمال القانون وسيادة العدالة. ويدخل في عداد مفردات الدولة (القطاع العام) باعتباره قاطرة التنمية والإصلاح، كما يدخل في عداد ذلك أيضًا المؤسسة الأمنية من منظور دورها الجوهري في توفير الأمن لجهود التنمية من خلال حماية الوطن على المستويين الداخلي والخارجي، وقد كان ذلك واضحًا في الكلمة التي ألقاها سمو الشيخ

صباح الأحمد في زيارة قام بها لقاعدة صباح الأحمد البحرية (٢٠٠٤)، حيث شدد على أهمية « دور ومسؤولية أفراد قواتنا المسلحة في الحفاظ على أمن وسلامة الوطن من كل العابثين والمخربين الذين قد ينتهزون هذه الظروف التي نمر بها للعبث بأمن البلاد وترهيب العباد»، وفي زيارة للحرس الوطني(نوفمبر٢٠٠٤) يشدد الخطاب السياسي على أن «مسؤولية الحفاظ على أمن الوطن وسلامته والتصدي لمن يريد به سوءًا إنما هي مسؤولية مشتركة بين قطاعات قواتنا المسلحة».

في السياق نفسه - دور الدولة في التنمية والإصلاح - يشدد الخطاب السياسي على أهمية التعاون بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية؛ ففي النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة (أكتوبر ٢٠٠٦)، يذكر الخطاب السياسي:» وإنني أهيب بالسلطتين: التنفيذية والتشريعية أن تكون أولى ثمار التعاون بينهما تحديد لأهم الأولويات ووضع الضوابط والإجراءات المناسبة لكيفية استخدام تلك الموارد المالية في تطوير وتحسين مرافق الأمن والتعليم والصحة والتنمية والخدمات العامة ؛ لتحقيق كل ما من شأنه مصلحة هذا الوطن». وفي النطق السامي بمجلس الأمة (يناير ٢٠٠٦) يشدد الخطاب السياسي على أن «التعاون الإيجابي المثمر بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية قدر حتمي؛ لتحقيق النقلة النوعية نحو التغيير والإصلاح والتنمية إلى الأمام».

وعلى مستوى القطاع الخاص-كمشارك في التنمية والإصلاح- كشف تحليل الخطاب السياسي الكويتي عن أنه يرى في هذا القطاع مشاركًا أساسيًّا، وفاعلًا مؤثرًا، وقد وردت مفردات القطاع الخاص بتكرارات تعادل ٨ ,٢٢٪ من تكرارات المشاركات، وفي سياق تلك المفردات يذكر الخطاب السياسي الكويتي مفردات القطاع الخاص ضمن أدوار أساسية،كما يعبر عن تلك المفردات أحيانًا «برجال الأعمال الكويتيين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية»، وقد ظهرت غرفة تجارة وصناعة الكويت باعتبارها الإطار التنظيمي

للقطاع الخاص، ويضفي الخطاب السياسي أهمية شديدة على القطاع الخاص «إن إستراتيجية التنمية والإصلاح وبرامج تنفيذها لن تكتمل ملامحها ولن تتجسد على أرض الواقع دون مشاركة جادة وفاعلة من القطاع الخاص، وضعت الدولة نصب أعينها دعوة القطاع الخاص للنهوض بمسؤولياته الوطنية للمشاركة، سواء من خلال اللجان المتخصصة مثل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أو اللجان المشتركة واللقاءات المستمرة».

في السياق نفسه يؤكد الخطاب السياسي الثقة في قدرة القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في التنمية « كما نثني على جهود القطاع الخاص الذي بدأ التنافس في الفوز بمجموعة من المشاريع في العديد من دول العالم مما يعزز قناعاتنا بقدرات وإمكانات وخبرات هذا القطاع «، ويعقد الخطاب السياسي الأمل على القطاع الخاص في المساهمة في التنمية والإصلاح من خلال استقطاب هذا القطاع للعمالة الوطنية للعمل فيه، خاصة أن الدولة تشجع هذا التوجه : « إن الاعتماد على العمالة الوطنية المؤهلة واجتذابها إلى كافة مناشط القطاع الخاص هي مسؤولية وواجب وطني قبل أن تكون مسألة عرض وطلب في سوق العمل، إذ لا يجوز أن يبقى أبناؤنا وبناتنا بعد تخرجهم في انتظار وظيفة في الحكومة تكون في كثير من الأحيان بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم ومؤهلاتهم الدراسية، بينما يكون القطاع الخاص بحاجة ماسة لهذه التخصصات وتلك المؤهلات»، كما يرى الخطاب السياسي أهمية «إقامة مشاريع استثمارية كبرى في البلاد بإمكانها توظيف أكبر عدد ممكن من أبنائنا ... الذين بإمكانهم المشاركة في هذه المشاريع التي ينفذها القطاع الخاص»، ويصف الخطاب السياسي برنامج الحكومة الاقتصادي الطموح بعدة مواصفات أساسية من أبرزها « تعزيز القطاع الخاص ودوره في النشاط الاقتصادي»، كما يبرز الخطاب السياسي جهود الحكومة في « تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلاد لاسيما قطاعات الطاقة والاستثمار سواء بشكل منفرد أو مع الشركاء الأجانب للمساهمة بخبراتهم التكنولوجية المتطورة في تنفيذ برامج التنمية ؛ بحيث يسهم

القطاع الخاص بشكل فاعل في عملية التنمية المستدامة في البلاد بشتى قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»، ويشدد الخطاب السياسي على «ضرورة التعاون المخلص والبناء بين كافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص".

أما عن التطلعات والتوقعات المنتظرة من جراء ذلك التشجيع والتعاون فإنها تتمثَّل في الوصول إلى «مرحلة نمو مفعم بالثقة بمستقبل باهر لاقتصادنا الوطني على جعله أكثر ازدهارًا ونموًّا وتطورًا ، ونتطلع لأن يكون للقطاع الخاص دور فاعل في دفع عجلة الاقتصاد الوطني مستفيدين بذلك مما حبانا به الله عز وجل من احتياطات وفيرة من النفط وموقع جغرافي مميز وتاريخ تجاري شيده الأجداد بالعمل الحر الشريف المنتج».

الفاعل الأساسي الآخر في التنمية والإصلاح بحسب رؤية الخطاب السياسي الكويتي - هو «الشعب الكويتي»، ويوضح الجدول السابق أن تكرارات الشعب الكويتي تشكل ١٢٪ من تكرارات مفردات المشاركات. لكن المعطيات الكمية Quantitative تتعاظم أمامها تلك التأكيدات النوعية بشأن الشعب الكويتي كمشارك في التنمية والإصلاح بحسب ما ورد في الخطاب السياسي، فهو يصف الشعب الكويتي بأنه «شعب طيب الأعراق.. وأن ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها وهي ثروة لا تعادلها أي ثروة، وأبناء الكويت هم عماد المستقبل وأمل الوطن وكل سواعدهم تبني الإنجازات وتحقق الطموحات، وأن المواطن الكويتي - أياً كان موقعه - شريك في المسؤولية من خلال التفاني في العطاء والإخلاص في العمل واحترام القانون والمحافظة على الأملاك العامة وحماية البيئة الطبيعية وحسن استغلال الموارد التي أنعم بها الله علينا، والحد من الإسراف»، وفي موضع آخر يذكر الخطاب السياسي أنه « بهذا الفهم المستنير يقدم كل كويتي صورة مشرقة لشعب له دور بارز في صنع مستقبله»، ويستخدم الخطاب السياسي أسلوب مسار البرهنة حين يستند إلى معطيات تاريخية وحاضرة؛ لتأكيد دور الشعب الكويتي ومسؤوليته في التنمية والإصلاح: «شعب الكويت الذي ضرب مثلًا مشرفًا في الوعي

المستنير كان شعبًا قويًّا طوال تاريخه، فقد صمد للتحديات والمتغيرات»، وفي موضع آخر يذكر الخطاب:»... ونحمد الله على تلاحم وحيوية أهلها (أهل الكويت)، وحرصهم على إرثهم الغني بالحكمة والشهامة والتجربة الرائدة في العمل الدستوري والممارسة الديمقراطية ...»، ويربط الخطاب السياسي بين تحقيق تقدم الكويت ونهضتها من جهة وتماسك الشعب الكويتي من جهة ثانية:»..لن يكون ذلك (النهضة والتقدم) إلَّا إذا أصبح الكويتيون جميعًا يدًا واحدة وجبهة متماسكة تؤمن بالهدف الواحد والعمل المشترك»، كما يربط الخطاب السياسي بين فاعلية دور الشعب في التنمية وبين مفهوم المساواة «... فعلى كاهلهم جميعًا تقع مسؤولية خدمة الوطن والنهوض به، وهم جميعًا يتمتعون بالمساواة في الحقوق والواجبات لا فرق بين رجال ونساء، فهم جميعًا متساوون أمام القانون...»، كما يوضح الخطاب السياسي أن المسؤولية مشتركة بين الشعب والحكومة: «...إن المحافظة على ازدهار الاقتصاد الوطني ونموه وتطوره هو إحدى المهمات الوطنية الملقاة على عاتقنا جميعًا حكومة وشعبًا...». وفي سياق الحديث عن الشعب الكويتي - كقوى أساسية فاعلة في التنمية والإصلاح - يذكر الخطاب السياسي الأسرة الحاكمة باعتبارها من الشعب «... إخواني الذين ساندوني في النهوض بأعباء مسؤولياتي، كما يحسب للأسرة الحاكمة ما أكدته من حرص على وحدة الصف والكلمة والتزام الثوابت الكويتية الوطنية».

وعلى مستوى الفعاليات الأجنبية، يوضح الجدول أنها وردت بتكرارات تشكل ١١٪ من مجمل تكرارات المشاركات، وقد كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي عن أن الفعاليات الأجنبية جاءت في سياق الحديث عن الانفتاح وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في الكويت، وكذلك في سياق التعاون الدولي، وتتمثل الفعاليات الأجنبية التي وردت بالخطاب السياسي في: الشركاء الأجانب، رؤوس الأموال الأجنبية، المستثمر الأجنبي ، الاتحادات الاقتصادية الدولية - كما تطرق الخطاب أيضًا إلى المؤسسات الخليجية بما في ذلك

مجلس التعاون الخليجي، وقد ظهرت مفردات الفعاليات الأجنبية بوضوح في كلمات سمو الأمير في أثناء جولاته في كل من الصين والهند (يونيو ٢٠٠٦)، كما ظهرت تلك المفردات – وإن كانت بدرجة أقل - في كلمات سموه في المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها الكويت.

أما فيما يخص الفعاليات الاقتصادية فإن الجدول السابق يوضح أن مفرداتها وردت بتكرارات تعادل ٨,٦ ٪ من مجمل تكرارات المشاركات في التنمية والإصلاح، وقد عبَّر الخطاب السياسي عن تلك الفعاليات بمفاهيم محددة تتضمن: المشاريع المشتركة، والمشاريع الاستثمارية الجريئة والطموحة، كما أعطى الخطاب السياسي اهتمامًا ملحوظًا بالقطاع النفطي والصناعات النفطية، قطاع التأمين، القطاع المالي والمصرفي والتجاري، المؤسسات الاستثمارية ، وكذلك الاستثمارات الكويتية بصفتها فعاليات اقتصادية أساسية في التنمية والإصلاح .

وفيما يخص مؤسسات المجتمع المدني والإعلام يوضح الجدول السابق أن مفرداتها - كمشاركات في التنمية والإصلاح – وردت بتكرارات تعادل ١٦٪ تقريبًا من إجمالي تكرارات المشاركات، وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمفردات مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، فإن دورها النوعي كان واضحًا في الخطاب السياسي من منظور الفاعلية في التنمية والإصلاح، ففي كلمة افتتاح مؤتمر الكويت حول مشروع الحكومة الإلكترونية- وفي سياق الحديث عن خطوات تجسيد هذا المشروع- جاء التأكيد واضحًا أن:«أولى الخطوات تتمثَّل في تهيئة المجتمع؛ لاستيعاب ونشر ثقافة التعامل الإلكتروني، وهنا يأتي دور وسائل الإعلام في التوجيه والإرشاد والتوعية بأهمية المشروع واستعمالاته وجوانبه الإيجابية في خدمة المواطنين وتحقيق الفائدة لكل من يقيم على هذه الأرض الطيبة...»، وفي كلمة افتتاح الملتقى الإعلامي الثاني في إبريل ٢٠٠٤ يذكر الخطاب السياسي الكويتي: «... نحن ننتظر أن يقود الإعلام كل قاطرات التعليم والتنوير والتثقيف... يجب أن نستثمر أدواتنا الإعلامية بما يعود علينا بالخير والمنفعة ، وأن نستثمر سلاح الإعلام في التنمية والإصلاح والتطور...»،

ويخص الخطاب السياسي الصحافة باهتمام ملحوظ، وقد كان ذلك واضحًا في كلمة سمو الأمير بمجلس الأمة (يناير ٢٠٠٦)، حيث قال».. مثمنين أيضًا بالتقدير الدور البناء لصحافتنا المحلية وما أظهرته من حرص وإدراك لمصلحة وطننا الكويت... «. المعنى نفسه أكدته كلمة سمو الأمير بمناسبة مرور عام على توليه مقاليد الحكم (يناير ٢٠٠٧) حيث يؤكد على « الدور المسؤول للصحافة الكويتية وأدائها المتميز من أجل تعزيز الوحدة الوطنية»، ويربط الخطاب السياسي بين دور منظمات المجتمع المدني ودور وسائل الإعلام في محاربة الفساد باعتباره معوقًا للتنمية والإصلاح، وكان هذا الربط واضحًا في الكلمة التي ألقاها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد - عندما كان رئيسًا للوزراء، في كلمة افتتاح مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي (مايو ٢٠٠٥) حيث أكد «الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في نجاح الحملة الوطنية ضد الفساد وذلك من خلال نشر الوعي بأخطاره وآثاره وضرورة محاربته بكافة صوره وعدم التسامح معه...».

ويوضح الخطاب السياسي أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في تنفيذ الرؤية الإستراتيجية للتنمية: «...فمسؤولية تحقيق هذه الرؤية والنهوض بها نتقاسمها جميعًا كل حسب موقعه من المسؤولية سواء كمواطنين أو كمسؤولين حكوميين أو كقطاع خاص أو كممثلين لمؤسسات المجتمع المدني، فمصلحة الكويت أمانة يجب أن ترقى على كل الاعتبارات وأن يهون في سبيلها كل غال ونفيس ...“

أخيرًا كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي الكويتي عن أن قوة العمل الوافدة تشكل إحدى الفعاليات في التنمية والإصلاح، وقد وردت مفردة «الوافدين» في سياقها العام بمعنى كافة الوافدين «... إن الحفاظ على جبهتنا الداخلية آمنة هو أول المسؤوليات الملقاة على عاتقنا جميعًا مواطنين ومقيمين... كل مواطن خفير وكل مقيم شريف معين ونصير..» كما وردت مفردة الوافدين في سياقها الخاص بمعنى تأكيد الخطاب السياسي على جاليات معينة «.. إننا في

الكويت نقدر الدور الذي تقوم به الجالية الباكستانية في الكويت في مجالات عديدة من أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والحرفي، وإن هذا التواجد يمثل أحد شرايين ربط المصالح المشتركة وتبادل المنافع بين بلدينا ...»، كما أشار الخطاب إلى الجالية الهندية «.... تواجد جاليات هندية كبيرة في الكويت منذ الخمسينيات ساهموا مع الكويتيين في تحقيق التنمية التي نعيشها ...»

يتضح من ذلك أن الخطاب السياسي الكويتي اتصف بالثراء والتنوع فيما يخص مفردات المشاركات في التنمية والإصلاح لدرجة أنه لا يوجد أية فعاليات لم يتضمنها هذا الخطاب، لقد جاء شاملًا لتلك المفردات المتعلقة بالدولة (الحكومة والقطاع العام) وكذلك القطاع الخاص والشعب الكويتي والفعاليات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقوة العمل الوافدة.

د- مدعمات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي

لقد كشف تحليل الحقل الدلالي لمفاهيم الخطاب السياسي عن أن مدعمات التنمية والإصلاح تأتي في الترتيب الأول، حيث تستحوذ على أكبر نسبة من مفردات هذا الحقل، فإذا كان مجمل تكرارات مفردات الحقل الدلالي هو ٦٣١ تكرارًا، فإن تكرارات مفردات المدعمات بلغت ٢٨٣ تكرارًا؛ أي ما يعادل ٤٤,٨٪ من الإجمالي، وهذا يعني بوضوح أن الخطاب السياسي قد ركز على الآليات والوسائل كيف يمكن تحقيق التنمية والإصلاح ؟ هذه رؤية واقعية براجماتية توضح المسار الذي يتعين أن يسلكه المجتمع والدولة؛ لتحقيق التنمية والإصلاح، ولكن ما المدعمات - آليات ووسائل هذا التحقيق على وجه التحديد؟ لقد أجاب الخطاب السياسي عن ذلك في سياقات متنوعة، حيث كشف تحليل الحقل الدلالي عن أن مدعمات التنمية والإصلاح وردت بالتكرارات والمسميات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)
مدعمات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي

المدعمات	ك	٪
اقتصادية	٦٥	٢٣
قيمية	٥٩	٢٠,٨
إدارية	٣٨	١٣,٤
اجتماعية	٢٤	٨,٥
سياسية	١٩	٦,٧
تشريعية وقانونية	١٨	٦,٤
تكنولوجية / علمية	١٧	٦
معنوية / نفسية	١٤	٥
بنيوية	١٣	٤,٦
تربوية	١٠	٣,٥
أمنية	٦	٢,١
المجموع	٢٦٥	١٠٠

فعلى الرغم من تعدد مجالات مدعمات التنمية (أحد عشر مجالًا)، فإنها تتباين في الأهمية (بدلالة عدد تكرارات كل مجال)، ويلاحظ من الجدول أن ٢ , ٥٧٪ من التكرارات تشكلها المدعمات الاقتصادية والقيمية والإدارية، وتشكل المدعمات الاقتصادية وحدها ٢٣٪ من مجمل تكرارات مدعمات التنمية والإصلاح، وقد كشف تحليل مفردات الخطاب السياسي عن أنه يطرح رؤية مفصلة؛ لتطوير بنية الاقتصاد الكويتي ليكون داعمًا للتنمية والإصلاح ، وتتلخص تلك الرؤية في العناصر الآتية :

- رفع كفاءة الاقتصاد الكويتي وتنافسيته.
- خلق نشاطات اقتصادية مستقرة النمو.
- تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني ودعم ركائزه وتحديث آلياته.
- بناء نهضة استثمارية جديدة باستخدام رأس المال الوطني.
- الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.
- إصلاح هياكل الاقتصاد الوطني.
- توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل القومي.
- تعزيز القدرات الاستيرادية والتصديرية.
- تطوير أنشطة اقتصادية جديدة.
- كفاءة استثمار الموارد المالية.
- زيادة التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري.
- إقامة المشاريع الوطنية والمشاريع الاقتصادية مع الدول الأخرى.

ويربط الخطاب السياسي بين الخصخصة والمسؤولية الاجتماعية لرأس المال الخاص باعتبار ذلك من المدعمات الاقتصادية للتنمية والإصلاح، حيث يؤكد ضرورة خلق فرص عمل منتجة للمواطنين، وأن توظيف المواطنين في القطاع الخاص واجب وطني، وكذلك ضرورة تعزيز فرص العمل والإنتاجية للمواطنين. وعادةً ما تقترن « فرص العمل» بصفة «منتجة» (توفير فرص العمل المنتجة) .

أما عن القطاعات الاقتصادية التي تضمنها الخطاب السياسي في سياق مفردات المدعمات الاقتصادية للتنمية فإنها: قطاع النفط، القطاع المالي والتجاري، قطاع التأمين، القطاع الاستثماري. ويعكس الخطاب السياسي اهتمامًا مفعمًا بالجدية بشأن النفط حتى يكون داعمًا للتنمية والإصلاح. في هذا الإطار يشدد الخطاب على ضرورة تطوير الصناعة النفطية والاستفادة من

ارتفاع أسعار النفط، وكذلك تقليل الاعتماد على النفط وضرورة تنويع مصادر الدخل. وحسب الخطاب السياسي، تأتي الحرية الاقتصادية باعتبارها مرتكزًا أساسيًّا للتنمية والإصلاح، وقد ارتبط بذلك مدعمات جوهرية تشمل تشجيع الاستثمار، تشجيع انتقال رؤوس الأموال، السياسات المخططة (لتحفيز رجال الأعمال)، الانفتاح على العالم، الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية، إعطاء مزايا للمستثمر الأجنبي، الخصخصة، ربط الاقتصاد الوطني بالأسواق العالمية، استغلال ثمار العولمة، ويطرح الخطاب السياسي ضرورة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي مع ربط تلك الفكرة بواقع الاقتصاد الدولي وكذلك بواقع تاريخي:«الاستفادة من التاريخ التجاري الذي شيَّده الأجداد».

أما فيما يخص المدعمات القيمية فإنها تشكل ٨ , ٢٠٪ من مجمل مدعمات التنمية والإصلاح، وتتمثل المدعمات القيمية في تلك القيم Values التي يدعو الخطاب السياسي إلى التحلي بها، حيث وردت بتكرارات قدرها ٥٩ تكرارًا، وقد تنوَّعت بدرجة ملحوظة كمجموعات وكمفردات. في هذا الإطار أشار الخطاب السياسي إلى القيم الدينية، وكذلك إلى القيم الأخلاقية، بصورة تتسم بالوضوح والتحديد، وتتمثل تلك القيم في:

– المنافسة الشريفة.	– معالجة الخلل.	– الوفاء.
– تكافؤ الفرص.	– الإتقان.	– العطاء.
– الشفافية.	– العدالة.	– الالتزام.
– التشاور.	– الإخلاص للعمل.	– التضحية.
– الموضوعية.	– التعامل الشريف.	– الإخلاص للوطن.
– الأمانة.	– الانفتاح.	– الحفاظ على الممتلكات العامة.
– المسؤولية.	– العمل الجاد.	– تقدير قيمة الوقت - استثمار الوقت.
– الواجب.	– التعاون - العمل المشترك.	– تقدير قيمة العمل - العمل الدؤوب.
– الاعتراف بالخطأ.	– الإنجاز المتكامل.	– رحابة الصدر وتقبل الرأي الآخر.
– الحفاظ على البيئة.	– الثقة.	– تغليب المصلحة الوطنية.
– الواقعية.	– النظرة للمستقبل.	– الوسطية والاعتدال.
– التماسك - الإيمان بالهدف الواحد.	– العمل المشترك - العمل الجماعي.	– الأصالة والمعاصرة.
– التسابق مع الأحداث.	– الاحترام المتبادل.	– التزام القانون - سيادة القانون.
– الصدق.		

من الواضح أن نسق القيم (Value system) الوارد في الخطاب السياسي الكويتي، يفوق كثيرًا مجرد تجويد الإنتاجية من المنظور الكيفي والكمي، هذا المنظور الذي يتلخص في تحقيق أكبر إنجاز بأعلى درجة من الجودة في أقصر

وقت وبأقل تكلفة. إن الخطاب السياسي الكويتي يتضمن هذا المعنى ويتعداه بحيث يكون في إطار إنساني أخلاقي.

المجموعة الثالثة ضمن مدعمات التنمية والإصلاح - كما عكسها الخطاب السياسي الكويتي - تتمثل في المدعمات الإدارية التي يوضح الجدول السابق أنها وردت بتكرارات قدرها ٣٨ تكرارًا؛ أي ما يعادل ٤ , ١٣٪ من مجمل تكرارات المدعمات، وفيما وراء هذه المعطيات الكمية كشف تحليل مفردات الخطاب السياسي عن أن المدعمات الإدارية للتنمية والإصلاح ترتكز على رؤية مفادها التخطيط بالمعنى العام والتخطيط الإستراتيجي، وتتدرج إلى مستوى التنفيذ بنوع من التفصيل؛ لتصل من ذلك إلى ما يتعلق بالمتابعة والتقويم. فعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي يؤكد الخطاب السياسي ضرورة وجود: إستراتيجيات بعيدة المدى، استراتيجية تنموية شاملة وطموحة، إعادة تنظيم عملية التخطيط، وضع خطط شاملة. في السياق نفسه وعلى مستوى التنظيم يوضح الخطاب السياسي ضرورة: إحداث نقلة نوعية في التطوير الإداري، تبسيط الإجراءات، تحديث الإدارة الحكومية، التنظيم الجيد ... إلخ. أما على مستوى التنفيذ فإن الخطاب السياسي يركز على مفاهيم تتفق ومعايير الكفاءة، من أبرزها: رفع كفاءة العمل، إتاحة الفرص للقدرات الفنية والمالية، استغلال الطاقات الإبداعية. وعلى مستوى التقويم فإن المدعمات الإدارية للتنمية -والإصلاح كما عكسها الخطاب السياسي- تتمثل في إزالة العقبات وكشف الفساد وعقاب المفسدين. في الوقت نفسه يتضمن الخطاب السياسي مدعمات إدارية عامة؛ بمعنى ضرورة الأخذ بها في جميع المراحل، وتتمثل تلك المدعمات في:

- الإدارة الإيجابية (للأنشطة الحكومية وللثروة النفطية).
- التعاون البناء بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص.
- الاستفادة من تحارب الدول المتقدمة - الخبرات المتراكمة - الإمكانات البشرية.
- تدعيم مكاتب الاستشار بخبرات أجنبية.

- استغلال العلاقات الإبداعية.
- الموضوعية والواقعية (في اتخاذ القرارات) .
- تكريس (كل الجهود والقدرات والإمكانات للنهوض بوطننا).
- امتلاك:(الخبرات والمهارات).
- الإمساك (بمقومات النجاح والإبداع والتميز).

يتضح من ذلك أن الخطاب السياسي الكويتي ينحو إلى تنفيذ رؤية متكاملة بشأن المدعمات الإدارية للتنمية والإصلاح، حيث تشمل تلك الرؤية المستوى الأكبر macro والمستوى المصغر micro مع التفاعل بين هذين المستويين؛ بحيث تكون هناك إدارة رشيدة تتصف بالكفاءة والفاعلية.

أما المدعمات الاجتماعية للتنمية والإصلاح - كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي - فإنها تشكل ٥ , ٨٪ من مجمل مفردات المدعمات، وفيما وراء المعطيات الكمية، كشف التحليل عن أن مفهوم «الوحدة الوطنية» يتصدر جميع مفاهيم المدعمات الاجتماعية، ويرتبط بهذا المفهوم أربع مفردات أساسية هي:
- **التماسك**: (تماسك الجهة الداخلية ،التماسك بين الشعب والقيادة وبين فئات الشعب).
- **التجمع**: (نبذ التحزب والأهواء الطائفية والقبليَّة).
- **الوحدة**: (وحدة الصف كالبنيان المرصوص).
- **روح الأسرة**: (العمل بروح الأسرة الواحدة).

ويشدد الخطاب السياسي على أن «الوحدة الوطنية» داعم أساسي للتنمية والإصلاح، وأن هذه الوحدة تعني التماسك ونبذ التحزب، كما تعني وحدة الصف والعمل بروح الأسرة الواحدة دون شقاق أو صراع. في السياق نفسه يتضمن الخطاب السياسي أهمية التكاتف وتجميع الطاقات وتضافر جهود الجميع، كما يتضمن التأكيد على أن الحرية الاجتماعية من ركائز التنمية والإصلاح، وفي الوقت نفسه يدعو إلى التطوير (الاستمرار في تطوير مجتمعنا إلى

الأفضل، وكذلك إلى خلق الإنسان الكويتي المبدع والمنتج والقادر على المنافسة، وتوفير سُبُل العيش الكريم).

وتظهر المدعمات السياسية في الخطاب السياسي باعتبارها إحدى ركائز التنمية والإصلاح، وقد شكَّلت مفردات المدعمات السياسية ٦,٧٪ من مجمل تكرارات مفردات المدعمات، وفي السياق الذي تظهر فيه مفاهيم الحرية السياسية والديمقراطية والاستقرار السياسي ضمن المدعمات السياسية للتنمية والإصلاح تتواتر مفردات التعاون الدولي بكثافة واضحة، ويدخل في عداد ذلك التركيز على تطوير التعاون الاقتصادي بين الكويت والدول الأخرى، والشراكة طويلة الأمد مع أطراف دولية. أما عن دور الدولة في المجال الاقتصادي فقد تضمن الخطاب السياسي تأكيد أهمية إعادة رسم هذا الدور وانسجام القرارات الحكومية مع الأهداف والبرامج التنموية والارتقاء بالعمل الحكومي، ووجود برامج عمل حكومية (تتبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي)، وفي سياق المدعمات السياسية للتنمية أيضًا يتضمن الخطاب السياسي سياقات متكررة لمصطلح «الاستقرار السياسي» كما ورد مصطلح (الدبلوماسية الاقتصادية) وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي للكويت.

وفيما يخص المدعمات التشريعية والقانونية للتنمية والإصلاح - كما عكسها الخطاب السياسي الكويتي - فإنها جاءت بتكرارات تشكل ٦,٤٪ من مجمل تكرارات المدعمات، وقد ظهرت تلك المدعمات (التشريعية والقانونية) في سياقين أساسيين:

الأول: تشجيع الاستثمار وجذبه (التشريعات المشجعة للاستثمار والجاذبة له).

الثاني: الفاعلية (توفير الإطار التشريعي والرقابي الفعَّال).

ولتحقيق ذلك يذكر الخطاب السياسي ضرورة توافر خاصية (الكفاءة) في التشريعات والقوانين، كما يوضح أن الوصول إلى ذلك يتطلب:

- إعادة النظر في الكثير من التشريعات والقوانين.
- تطوير قوانين الاستثمار الأجنبي.
- تطوير القوانين بوجه عام واستحداث قوانين وتشريعات جديدة مناسبة.

في السياق نفسه - المدعمات التشريعية والقانونية - يشدد الخطاب السياسي على ضرورة صيانة الحقوق، وسيادة القانون، وفرض هيبته، واحترامه.

وتأتي المدعمات التكنولوجية/ العلمية في الخطاب السياسي باعتبارها من أهم ركائز التنمية والإصلاح، وعلى الرغم من أن تلك المدعمات جاءت بتكرارات تشكل ٦٪ من مجمل تكرارات المدعمات، فإنها وردت في صياغات تأكيدية مشددة على أهميتها، لقد أكَّد الخطاب السياسي ضرورة « التسلح بالعلم المتطور والأخذ بأسباب العلم ومنجزاته التقنية، وتوظيفها في خدمة التنمية..»، وفي بعض الصياغات أتت مفردة « العلم « مقرونة بمفردة « الإيمان « كما يبدو تأكيد الإيمان بأهمية التكنولوجيا وفاعليتها في التطوير. في هذا الإطار يؤكد الخطاب السياسي الكويتي:

- فاعلية التكنولوجيا (في التطوير).
- علوم العصر (توظيفها في خدمة التنمية).
- المستحدثات التكنولوجية (الاستفادة منها).
- توطين التكنولوجيا.
- التقنية الحديثة والمتطورة ،والاتصالات الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة (توظيفها في خدمة التنمية) ،كما يوضح الخطاب السياسي أهمية تطوير نظام الحكومة الإلكترونية واستكمال مشروع استخدام التكنولوجيا في الأعمال الحكومية.

وعلى مستوى المدعمات النفسية المعنوية كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي عن أن تلك المدعمات جاءت بتكرارات تبلغ ١٤ تكرارًا؛ أي ما يعادل ٥٪ من تكرارات مدعمات التنمية والإصلاح، وقد تبين أن المدعمات النفسية المعنوية تندرج تحت تصنيفين أساسيين:

الأول: يضم المدعمات الدينية، وتتمثل في: ديننا الحنيف (الاهتداء بمبادئ ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء)، التزام الدين، حب الدين.

الثاني: يضم المدعمات السيكولوجية، وتتمثَّل في: الوعي ، البصيرة الواعية، الإرادة الصادقة ، الإرادة الوطنية الواعدة، الإبداع، اليقظة والحذر، الاستعداد (لكل طارئ محتمل)، التحفيز (تحفيز الإمكانات الوطنية)، الهدوء ، السلام، وكذلك التفاعل الواعي المستنير (مع المتغيرات التي يموج بها العالم).

وتعكس المدعمات النفسية والمعنوية بالتفاعل مع المدعمات القيمية السابق الإشارة إليها أن رؤية الخطاب السياسي الكويتي في التنمية والإصلاح، لا ترتكز على أسس مادية فقط وإنما على أسس معنوية وأخلاقية وإنسانية أيضًا.

أما بخصوص المدعمات البنيوية للتنمية والإصلاح، فيقصد بها كل المفردات التي تتعلق بالبنية التحتية (Infrastructure) ويوضح الجدول السابق أن تكرارات مفردات المدعمات البنيوية وردت في الخطاب السياسي بواقع ١٣ تكرارًا؛ أي ما يعادل ٦ , ٤ ٪ من تكرارات مدعمات التنمية والإصلاح، وفيما وراء تلك المؤشرات الكمية يؤكد الخطاب المفاهيم التالية:

- تشييد (بنية تحتية قوية وحديثة).
- إنشاء: (ميناء تجاري جديد ، إنشاء السكك وشبكات الطرق الحديثة).
- تحديث: (تحديث وإنشاء موانئ جديدة).
- توفير: (الخدمات الأساسية).
- تطوير وتأهيل: (البنية التحتية والمواصلات والنقل).
- توسعة: (المطارات والطاقة الاستيعابية للمنافذ).
- تعزيز: (البنية التحتية) .
- الارتقاء: (بالخدمات العامة).

أي أن الخطاب السياسي الكويتي يطرح رؤية مفادها أن تحقيق التنمية والإصلاح يتطلب تطوير وتحديث جوانب البنية التحتية الموجودة وتشييد

مقومات جديدة/ حديثة، والارتقاء بمستوى البنية التحتية بوجه عام وتعزيزها قوية متكاملة بما يتفق والتنمية الشاملة والإصلاح المتكامل.

أما المدعمات التربوية للتنمية والإصلاح، فإن الجدول السابق يوضح أن مفرداتها وردت بتكرارات تعادل ٥ , ٣٪ من مجمل تكرارات المدعمات، وفي ضوء تحليل الخطاب السياسي، تتلخص مفردات المدعمات التربوية في:

- التطوير: (تطوير التربية ، وتطوير النظام التعليمي، وتطوير المناهج التربوية، وتطوير التعليم والتدريب).
- المراجعة (مراجعة التخصصات العلمية وإعادة النظر في المنهج الدراسي).
- نقلة نوعية (إحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي).
- إصلاحات (إصلاحات تعليمية وتربوية بكافة مراحل التعليم).
- نهوض (النهوض بالعملية التربوية).
- ارتقاء (بمستوى المعلم).

يتضح من ذلك أن الخطاب السياسي يطرح رؤية مفادها التكامل في تطوير النظام التربوي بمكوناته الأساسية، وتنحو تلك الرؤية إلى وجود تربية حقيقية تضمن توفير الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلًا صحيحًا للتنمية والإصلاح، وهذا يتطلب - بحسب طرح الخطاب السياسي - التطوير والمراجعة والإصلاح في النظام التعليمي والتربوي الكويتي بحيث تتحقق نقلة نوعية في هذا النظام. أخيرًا، وفيما يخص المدعمات الأمنية للتنمية والإصلاح، يوضح الجدول السابق أنها وردت بتكرارات تعادل١ , ٢٪ من إجمالي تكرارات مفردات المدعمات، وفي هذا السياق ظهرت مفاهيم: الأمن، الاستقرار الأمني، التصدي لظاهرة الإرهاب، تجفيف منابع الإرهاب، دعم الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة.

هـ - مناقضات التنمية والإصلاح كما عبَّر عنها الخطاب السياسي

كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي عن أن هناك مناقضات للتنمية والإصلاح تتمثَّل في خمس مناقضات أساسية هي: الفساد ، التخلف الإداري،

الشقاق والخلافات ، الاضطرابات الأمنية ، المناقضات الاجتماعية والنفسية. وقد جاءت هذه المناقضات بتكرارات تبلغ ٥٩ تكرارًا؛ أي ما يعادل ٤ , ٩٪ من تكرارات مجمل الحقل الدلالي، والجدول التالي يوضح هذه النتيجة:

جدول رقم (٩)
مناقضات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي

المناقضات	ك	٪
الفساد	٢١	٣٥,٦
التخلف الإداري	١٢	٢٠,٣
الشقاق والخلافات	١٢	٢٠,٣
مناقصات اجتماعية نفسية	٨	١٣,٦
المناقضات الأمنية	٦	١٠,٢
المجموع	٥٩	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن « الفساد « يتصدر الترتيب الأول كمناقض للتنمية والإصلاح، وقد وردت مفردة «الفساد» بتكرارات تعادل ٦ , ٣٥ ٪ من مجمل تكرارات مفردات المناقضات، وفيما وراء تلك المعطيات الكمية كشف التحليل عن أن الفساد هو «سلوك ضعاف النفوس»، كما أن الفساد هو تغليب المصلحة الذاتية / الفردية / الخاصة على الصالح العام، والفساد « يعكس النوازع الشخصية الشريرة»، وهو في جوهره «استغلال الوظيفة العامة للحصول على المنفعة الشخصية»، كما وردت مفردة «الفساد » مقرونة بمفردات أخرى تعكس مظاهره المختلفة مثل : «الرشوة» «الغش» «الاحتكار». أما فيما يخص «التخلف الإداري» فإنه يعبر عن سوء الإدارة أو ضعفها، وقد تنوَّعت المفاهيم

الواردة بالخطاب السياسي التي تعكس ذلك وتتمثَّل تلك المفاهيم في : العوائق والتدخلات، القوانين والتشريعات المقيدة، النهج غير العصري، التخلف عن ركب الحضارة ، تشتيت الموارد ، المغالاة والتهويل، الإخفاق ، التراجع، التوقف، الانتظار، أن نظل أسرى الفرص الضائعة، عدم وضوح الرؤى. ويرى الخطاب السياسي الكويتي أن التخلف الإداري لا يقل خطورة عن الفساد، فكلاهما مناقض للتنمية والإصلاح.

أما الخلافات والشقاق فإنها - بحسب الخطاب السياسي الكويتي- معاول للهدم والتفريق والتخريب، وهي استنزاف للوقت والجهد في مساجلات وحوارات غير مجدية، وتتخذ صورًا شتى من الصراع والنزاع والخلاف. ويذكر الخطاب السياسي الكويتي أن الخلافات «وقودها الفتن وتعميم التهم وتوجيه الاتهامات دون بينة...»

وعلى مستوى المفردات التي تعكس المناقضات الاجتماعية والنفسية المعرقلة للتنمية والإصلاح- كما عبَّر عنها الخطاب السياسي الكويتي- يتضح من الجدول السابق أن تكرارات تلك المفردات تمثل ١٣,٦٪ من مجمل تكرارات المناقضات، وفي هذا الإطار المهم يعكس الخطاب السياسي تشديدًا ملحوظًا على مفاهيم سيكولوجية وسلوكيات تناقض التنمية والإصلاح، من أبرز تلك المفاهيم: التوتر والإحباط واليأس، بجانب مفاهيم اجتماعية تتمثل في: سوء الظن، انعدام الثقة، عدم التعاون، انتهاك حقوق الإنسان، التشكيك في النوايا.

أخيرًا، فإن الجدول السابق يوضح أن مفردات المناقضات الأمنية - كمناقضات للتنمية والإصلاح - جاءت بتكرارات تشكل ١٠,٢٪ من تكرارات المناقضات، وبحسب الخطاب السياسي الكويتي، فإن المناقضات الأمنية تتمثَّل في: القلاقل والاضطرابات، زعزعة الأمن الوطني، المخططات الإجرامية... وهذه الممارسات يقوم بها «العابثون والمخربون والطابور الخامس».

(و) تحديات التنمية والإصلاح كما عبَّر عنها الخطاب السياسي

جاء الخطاب السياسي واقعيًّا بصورة واضحة في تأكيده أن هناك مجموعة من التحديات (Challenges) تواجه التنمية والإصلاح ولابد من التعامل معها والاستجابة لها بالطريقة الصحيحة، وقد وردت تحديات التنمية والإصلاح بتكرارات بلغت ٥٠ تكرارًا؛ أي ما يعادل ٩ ,٧٪ من مجمل تكرارات مفردات الحقل الدلالي، وتوزعت تكرارات تحديات التنمية والإصلاح على مفردات أساسية يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)
تحديات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي

التحديات	ك	٪
اقتصادية	١٣	٢٦
عولمية	١٣	٢٦
سياسية	٨	١٦
اجتماعية ثقافية	٦	١٢
الإرهاب	٦	١٢
إدارية	٤	٨
المجموع	٥٠	١٠٠

يكشف هذا الجدول عن أن تحديات التنمية والإصلاح تتمثَّل - بصفة أساسية - في التحديات الاقتصادية وتحديات ظروف العولمة، حيث وردت مفردات هاتين المجموعتين بتكرارات تشكل ٥٢٪ من إجمالي تكرارات التحديات، أما التحديات السياسية فإنها تشكل ١٦٪ من هذا الإجمالي، بينما

تـأتي التحديـات الاجتماعيـة الثقافيـة وكذلـك الإرهـاب بنسـب تكرارية متسـاوية (١٢٪ لـكل منهـما)، وأخـيرًا تـأتي التحديـات الإداريـة بنسـبة ٨٪ مـن إجمـالي تكـرارات مفـردات التحديـات. وفيما وراء تلك المؤشرات الكمية فإن التحديات الاقتصاديـة للتنميـة والإصـلاح بحسـب مـا عبَّر عنهـا الخطاب السـياسي - تتمثَّل بصفـة أساسـية في:

- التطورات الاقتصادية المتسارعة.
- التكتلات الاقتصادية الضخمة.
- الصروح التجارية والصناعية والمالية المتكاملة.
- تنامي اقتصاد السوق.
- تقلبات أسعار النفط.
- الاقتصاد أحادي المورد.
- التقلبات والهزات الاقتصادية.
- الديون (التعامل مع الديون المستحقة للكويت) .

هـذا بالإضافـة إلى تحديـات اقتصاديـة أخـرى تتمثَّـل في غسـيل الأمـوال وآليات الاسـتثمار عـلى النحـو الأمثل.

ويتضـح مـن ذلـك أن الخطـاب السـياسي الكويتي تعامـل مـع التحديـات الاقتصاديـة في خصوصيتهـا المحليـة (تقلبـات أسـعار النفـط، الاقتصـاد أحـادي المـورد)، وكذلـك في أبعادهـا الدوليـة (التكتـلات الاقتصادية، الـصروح التجارية والصناعيـة والماليـة المتكاملـة، تنامـي اقتصـاد السـوق)، وقـد بدا ذلـك واضحًا فيما شـدد عليـه الخطـاب السـياسي بشـأن تحديـات ظـروف العولمـة بـما فيهـا مـن تنافـس دولي ونقـل التكنولوجيـا وضرورة مواكبـة التغـيرات والتحـولات ، ومـا يتعلـق بذلـك مـن ظـروف متغـيرة تشـكل في مجملهـا تحديـات في النظـام الـدولي لابـد مـن التعامـل معهـا بوصفهـا حقيقـة واقعـة .

أما التحديات السياسية- كتحديات للتنمية والإصلاح- فإن الخطاب السياسي أوردها في سياقات متفرقة، وترتبط تلك التحديات بصفة أساسية بمشكلة الشرق الأوسط والوضع في العراق، والبرنامج النووي الإيراني، وأسلحة الدمار الشامل. ويربط الخطاب السياسي الكويتي بين ظروف التنمية وتلك القضايا والمشكلات الإقليمية بما تعنيه من التوتر وعدم الاستقرار الذي ينعكس سلبيًّا على برامج التنمية والإصلاح. أما التحديات الاجتماعية الثقافية التي لا بد من التعامل الفعَّال معها بحسب ما يؤكد الخطاب السياسي الكويتي - فإنها تتمثَّل - بصفة أساسية - في التهيئة المجتمعية (تهيئة المجتمع الكويتي لاستيعاب التكنولوجيا وإعداد الذات لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين) ، وإزالة الحواجز (التي تعوق التطور)، ويذكر الخطاب السياسي أن هناك تباينًا بين فئات المجتمع من حيث القدرة على التعامل مع التكنولوجيا. في السياق نفسه - التحديات الاجتماعية الثقافية- يشير الخطاب السياسي إلى المخاطر البيئية ومشكلة المخدرات باعتبارهما من أبرز تلك التحديات.

أما «الإرهاب» -كأحد تحديات التنمية والإصلاح - فإن الخطاب السياسي يراه « ليس كخصوصية كويتية وإنما كظاهرة عالمية لا دين لها ولا وطن»، وكثيرًا ما اقترن مفهوم الإرهاب بمفهوم العنف، ويدعو الخطاب السياسي إلى ضرورة تضافر الجهود الدولية؛ لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي ألقت بظلالها الكئيبة على مسيرة الإنسانية على طريق التطور. أخيرًا، فإن التحديات الإدارية للتنمية والإصلاح تتمثل بصفة أساسية في التقصير في الوظيفة العامة، وكذلك في القيود الحكومية وتنفيذ مطالب الإصلاح ومتطلبات التغيير.

يتضح من ذلك أن الخطاب السياسي في سياق توضيح تحديات التنمية والإصلاح ينحو إلى بلورة تلك التحديات ذاتية المنشأ، وكذلك التحديات المرتبطة بظروف المنطقة وظروف الأمة العربية، بالإضافة إلى تأكيد معطيات النظام الدولي وظروف العولمة. ففي هذه الأطر هناك تحديات لابد من التعامل معها بكفاءة إذا أردنا التنمية والإصلاح.

الخاتمة

بعد هذه الجولة البحثية، يمكن بلورة الملامح الأساسية للتنمية والإصلاح في الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا في فكر صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح. لقد تم إعمال المنهج العلمي في تحليل مفاهيم الخطاب السياسي الذي يعبر عن هذا الفكر، وتم عرض النتائج التي توضح الخصائص العامة للحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح، وكذلك النتائج التي توضح خصائص مكونات هذا الحقل كل على حدة من حيث مواصفات التنمية، مرادفات التنمية، وكذلك مدعمات ومشاركات ومناقضات وتحديات التنمية والإصلاح ، كما عبَّر عنها الخطاب السياسي الكويتي. في ضوء تلك النتائج يمكن بلورة الطرح الإصلاحي والتنموي في كلمات صاحب السمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، باعتباره رئيس الدولة، وقبل ذلك مباشرة كان رئيس الوزراء، كما أنه من الشخصيات ذات التأثير الجوهري في السياسة الكويتية على المستويين: الداخلي والخارجي.

أولًا- التوجهات الأساسية للطرح الإصلاحي والتنموي في الخطاب السياسي الكويتي:

إن الخصائص العامة للحقل الدلالي لمفردات التنمية والإصلاح - كما عبَّر عنها الخطاب السياسي الكويتي - تكشف عن التركيز على التنمية بوصفها هدفًا إستراتيجيًّا له الأولوية، ثم « الإصلاح « باعتباره وسيلة لهذا الهدف ؛ أي أن الإصلاح ليس مجرد غاية بذاته، لكنه أيضًا وسيلة لهدف أهم «يشغل بال القيادة والشعب» ألا وهو التنمية، وكان مفهوم «الإصلاح» - كما عبر عنه الخطاب السياسي- متضمنًا جوانب أساسية تتمثَّل في تطوير البنية التحتية، والتطوير

الإداري على أسس عصرية، وإصدار قوانين وتشريعات مشجعة للاستثمار ومبسطة للإجراءات وكاشفة للفساد، كما تضمن «الإصلاح» استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ لتحقيق نقلة نوعية في الإدارة والإنتاج والخدمات.

وبحسب الخطاب السياسي الكويتي، فإن خطط التنمية هي الإطار المشترك لكل من الإصلاح والتنمية، وكثيرًا ما أتت مفردة «الإصلاح» معطوفة على مفردة «التنمية» ؛ بمعنى أن التنمية والإصلاح متلازمان، فلا تنمية دون تنفيذ إصلاح حقيقي، ولا إصلاح حقيقي دون استهداف تنمية حقيقية،كما وردت مفردة «الإصلاح» كثيرًا بصيغة المضاف إليه، بما يكشف تعدد المجالات التي يجب أن يشملها الإصلاح حتى يتسنَّى الوصول إلى التنمية. وردت مفردة «الإصلاح» ليس باعتباره مقصودًا من أجل التنمية فقط ، وإنما أيضًا لاعتبارات تتعلَّق بظروف العولمة وضرورة الانفتاح .

والإصلاح الذي يعنيه الخطاب السياسي الكويتي هو إصلاح متعدد الأبعاد، فعلى الرغم من التركيز على الإصلاح الاقتصادي ، فإن هناك تأكيدًا واضحًا على الإصلاح «الإداري»، وكذلك الإصلاح التعليمي التربوي، كما يربط الخطاب السياسي بين «الإصلاح» والارتفاع بمستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل وتحسين الخدمات الحيوية للمواطنين ، وذلك ضمن «التنمية»، وقد حظيت مفردة «التنمية» باهتمام جوهري في الخطاب السياسي الكويتي بحسب ما أكد ذلك تحليل مفاهيم هذا الخطاب سواء من المنظور الإحصائي أو من منظور السياقات المتنوعة التي وردت فيها مفردة التنمية ، بما يكشف عن أهميتها للمجتمع والدولة، فالتنمية (تشغل بال المواطنين)، كما أن التنمية (في طليعة أولوياتنا)، والتنمية (للوطن والرخاء للمواطنين) ، والتنمية (تشغل بالنا جميعًا). وبحسب الخطاب السياسي الكويتي ، فإن التنمية تتخذ بعدًا بشريًّا صريحًا (تنمية الإنسان الكويتي)، كما تتخذ بعدًا شاملًا لكل الموارد (تنمية الثروة البشرية والمادية مطلب أساسي نسعى لتحقيقه)، ويضفي الخطاب السياسي صفة الفاعل على التنمية (فالتنمية

تتحقق على أسس مستدامة)، و(التنمية تزدهر في أجواء يكتنفها الهدوء والسلام)، و(التنمية تحتاج إلى تكاتف الجميع ...)، ويظهر الخطاب السياسي المتطلبات الحركية للوصول إلى التنمية وذلك ضمن صيغة المضاف إليه (السعي نحو التنمية - الدفع بعملية التنمية - دفع مسيرة التنمية - تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة - إقامة التنمية الحقيقية والمتوازنة - دعم التنمية ...) كما أتت مفردة «التنمية» ضمن صيغة المفعول به (مؤسسات قوية تدعم التنمية - الإنسان الكويتي يقود التنمية) ...إن تنوع الصيغ اللغوية التي وردت في سياقها مفردة «التنمية» ضمن الخطاب السياسي الكويتي يعكسُ ثراء البنية الدلالية لهذا الخطاب فيما يخص تلك المفردة كمفهوم مركزي، الأمر الذي يتفق مع كون التنمية مفردة محورية في الخطاب السياسي الكويتي تعبيرًا عن حقيقة أنها القاسم المشترك في اهتمام الدولة والمجتمع (فالتنمية في طليعة أولويات الدولة، كما أنها تشغل بال المواطن).

وينحو الخطاب السياسي الكويتي إلى التركيز على مدعمات التنمية والإصلاح بمعنى الظروف والوسائل والمعطيات الإيجابية والإجراءات المطلوب اتباعها؛ لتحقيق الإصلاح والوصول إلى التنمية كغاية منشودة، ويبدو ذلك واضحًا في مفردات «مدعمات التنمية»، التي جاءت بتكرارات تعادل ٤٥٪ تقريبًا من مجمل تكرارات الحقل الدلالي، فالخطاب السياسي يوضح الكيفية أو الطريق المطلوب أن يسلكه المجتمع والدولة؛ لتنفيذ الإصلاح والوصول إلى التنمية، كما ينحو هذا الخطاب إلى توضيح ما تعنيه التنمية والإصلاح للمواطن الكويتي ، بما في هذا التوضيح من مفردات تحفيزية / ترغيبية من أجل شحذ الهمم وحشد الطاقات وتنظيم السلوك لإعمال الوسيلة (الإصلاح) باتجاه الهدف (التنمية)، وتبدو واقعية الخطاب السياسي حين يوضح أن التنمية بالمواصفات والمعايير المطلوبة إذا كانت تتطلب جهود الفاعلين، فإن ذلك ليس كافيًا، وإنما هناك أمور تناقضها وتحديات تواجهها، ولا بد من التعامل بصرامة وحسم مع تلك المناقضات والتحديات.

وقد كشف التحليل الإحصائي لمفاهيم الخطاب السياسي عن وجود ارتباط طردي موجب بين معظم مكونات الحقل الدلالي، فمواصفات التنمية ترتبط

بكل من المشاركات والمدعمات والمناقضات ؛ الأمر الذي يعكس نزعة الخطاب السياسي إلى تأكيد فكرة أنه «إذا أردنا تحقيق التنمية بالمواصفات المطلوب فعلينا الأخذ بأسبابها والمساهمة فيها والقضاء على مناقضاتها»، كما يوجد ارتباط إحصائي جوهري بين المشاركات والمدعمات ؛ بمعنى أنه كلما زاد استخدام مشاركات التنمية زاد استخدام مدعماتها ، وهذا يدل على أن الخطاب السياسي إذا كان يوضح الفاعلين في التنمية والمشاركين فيها فإنه في الوقت نفسه يوضح ماذا على كل منهم أن يفعله أو يقوم به. كما كشف التحليل الإحصائي لمفاهيم الخطاب السياسي الكويتي عن أن تكرارات مفاهيم التنمية والإصلاح تزداد زيادة جوهرية في أثناء فترة رئاسة الوزارة مقارنة بفترة رئاسة الدولة. وبوجه عام، فإن الخطاب السياسي الكويتي عكس ثراءً واضحًا في مفردات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح، وينحو هذا الخطاب إلى التركيز على كيفية تحقيق هذه المفاهيم على أرض الواقع، وهناك علاقة جوهرية من المنظور الإحصائي بين مكونات الحقل الدلالي لمفاهيم التنمية والإصلاح، تلك المفاهيم التي تتركز مفرداتها في التوجه نحو الداخل (المجتمع الكويتي) دون إغفال التفاعل الإيجابي مع الخارج.

ثانيًا- ظروف ومتطلبات التنمية والإصلاح كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي:

جاء الخطاب السياسي الكويتي متضمنًا مواصفات التنمية وما تعنيه للوطن والمواطن، مع التركيز على كيفية تحقيق التنمية والإصلاح، وتوضيح القوى المحورية الفاعلة (المشاركين في التنمية والإصلاح)، وما يرتبط بذلك من مناقضات وتحديات:

أ- مواصفات التنمية:

يطرح الخطاب السياسي رؤية مفادها أن التنمية لابد أن تتَّصف بالواقعية والاستدامة والقصدية والهدف، وأيضًا بالشمولية في مجالاتها الموضوعية وأبعادها

البشرية ومداها الزمني (الحاضر والمستقبل)، كما تتَّصف التنمية بالمواءمة والتوازن. ومن منظور القصدية والهدف، فإن التنمية تستهدف تحقيق أهداف معينة يجملها الخطاب السياسي في: خدمة المجتمع، وتحقيق السعادة والرخاء للمواطنين والارتفاع بمستوى معيشتهم، وتوطيد الأمن والاستقرار، وحماية أمن الكويت وسلامتها، والتصدي للمشكلات ومواجهة المخاطر، وتعزيز مكانة الكويت ودورها في المنطقة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والتجاري المنشود.

ويستخدم الخطاب السياسي مفهوم «التنمية الشاملة « ؛ بمعنى أنها تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما تشمل الجوانب البشرية والمادية والمعنوية، وتشمل أيضًا جميع مستويات العمل، مثلما تشمل المستهدفين (فهي للكويتيين جميعًا).وفيما يخص التوازن والتواؤم - كمواصفات للتنمية حسب مفردات الخطاب السياسي الكويتي- كشف التحليل الإحصائي عن أن ٢٠٪ من مجمل تكرارات مفردات المواصفات جاءت؛ لتؤكد هذا المعنى، وقد أتت صفة (التوازن في التنمية) في سياقات متنوعة ضمن مفردات الخطاب السياسي، أبرزها ما يتعلق بالتوازن بين معطيات الداخل ومعطيات الخارج «... فالتنمية لابد أن ترتكز على اقتصاد وطني أكثر نموًّا وازدهارًا وتطورًا، كما ترتكز على الانفتاح على العالم وتواكب التغيرات المحلية والإقليمية والدولية باعتبارها تتم في بيئة مليئة بالتحديات والفرص». في الوقت نفسه يستخدم الخطاب السياسي مفردة التوازن بين الطموح والإمكانية، «تنمية طموحة»، «تنمية ممكنة»، فإذا كانت التنمية طموحة، إلَّا أن ذلك لا يعني أنها مستحيلة، بل إنها ممكنة». وبصورة موجزة، فإن مواصفات التنمية - بحسب الخطاب السياسي الكويتي - تتمثَّل في أنها تنمية واقعية / حقيقية / مستدامة، كما أنها تنمية مقصودة ولها أهداف وغايات معينة، وهي أيضاً تنمية تتَّصف بالشمول والتوازن، والتواؤم مع المعطيات المحلية والمتغيرات الإقليمية والدولية، بما فيها من فرص وتحديات.

ب- مرادفات التنمية:

كشف التحليل الإحصائي لمفردات الخطاب السياسي الكويتي عن أن التنمية ذات معانٍ متعددة ودلالات مرغوبة للوطن والمواطن. في هذا السياق جاءت مرادفات التنمية موزعة على أربعة مجالات أساسية، هي: المرادفات النهضوية والتطورية، والمرادفات الاقتصادية البنائية، المرادفات الأمنية والاستقرارية، والمرادفات الاجتماعية المعيشية. وتتصدر مرادفات التطور النهضوية الترتيب الأول، وخلاصتها أن التنمية تعني التقدم والرقي كما تعني العزة والازدهار، وهي في الوقت نفسه تعنى التطوير والتطور. والتنمية كذلك تعنى التحديث (تحديث مجتمعنا لمواكبة العصر)، وتعني ازدهار الاقتصاد الوطني وازدهار الوطن بما في ذلك النماء والنهوض الشامل ونهضة البلاد.

وهناك مرادفات أمنية/ استقرارية للتنمية، تتمثَّل في أن التنمية تعني الأمن للوطن والمواطن، وتعني استتباب الأمان، ويعبر الخطاب السياسي عن شمول الأمن كمرادف للتنمية (الأمن الجماعي) وكذلك عن المستقبل (المستقبل زاهر وآمن)، كما أن التنمية تعني الاستقرار السياسي والاقتصادي بما في ذلك أن يعيش المواطن في سلام وأمن واستقرار في الحاضر والمستقبل.

وقد شكَّلت المرادفات الاقتصادية البنائية معانٍ جوهرية للتنمية، كما عبَّر عنها الخطاب السياسي الكويتي بما يعكس أدوات وسيلية للتنمية، فالتنمية ترتكز على برنامج متكامل طموح وهادف للإصلاح الاقتصادي، كما أنها انتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي مع نمو الاقتصاد الوطني وتطوره، ويدخل في عداد ذلك أن التنمية هي بناء اقتصاد كويتي جديد ، وهي بناء الوطن ورفعة شأنه. وقد بدا البعد الاجتماعي للتنمية واضحًا من خلال ما عبَّر عنه الخطاب السياسي من دلالة التنمية للمواطن، فالتنمية تعني الرخاء للمواطنين والتمتع بخير وطنهم بما يجعلهم يعيشون في رغد ورفاهية، والنهوض بمستوى الحياة والمعيشة. وبوجه عام، فإن مفردات الخطاب السياسي عكست أن التنمية – بالنسبة للشعب - هي ارتفاع شامل وحقيقي بمستوى معيشة المواطن واستمتاعه بذلك.

جـ - مشاركات التنمية والإصلاح:

يعكس الخطاب السياسي الكويتي الدور الأساسي للحكومة في تحقيق الإصلاح والتنمية، وفي الوقت نفسه يرى أن للقطاع الخاص دورًا فاعلًا وأساسيًّا في ذلك، كما يؤكد دور الشعب الكويتي، والفعاليات الأجنبية، والفعاليات الاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وقوة العمل الوافدة. وقد شدَّد الخطاب السياسي على دور الحكومة بصفتها «عازمة على الإصلاح والتغيير وتوفير الدعم والمؤازرة»، كما شدَّد على دور السلطة التشريعية (مجلس الأمة) في التشريع والرقابة ، وعلى دور السلطة القضائية في إعمال القانون وسيادة العدالة، مع ضرورة التَّعاون بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية. ويدخل في عداد مفردات الدولة أيضًا: القطاع العام «باعتباره قاطرة التنمية والإصلاح»، وكذلك المؤسسة الأمنية من منظور دورها الجوهري في حماية الأمن على المستويين: الداخلي والخارجي.

ويعبر الخطاب السياسي عن دور القطاع الخاص بمفردات متنوعة ضمن أدوار أساسية في التنمية والإصلاح، باعتبار مشاركة هذا القطاع ضرورية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات التنمية والإصلاح ، ويشير الخطاب السياسي إلى ثقة الدولة في قدرة القطاع الخاص على المشاركة الفعَّالة في التنمية وضرورة استقطاب هذا القطاع للعمالة الوطنية للعمل فيه ؛ الأمر الذي دفع الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، وكذلك تعزيز دوره في النشاط الاقتصادي بوجه عام.

ويوضح الخطاب السياسي دور الفعاليات الاقتصادية -كمشارك في الإصلاح والتنمية - وتتمثَّل تلك الفعاليات في المشروعات المشتركة والاستثمارية الجريئة والطموحة، كما خص الخطاب السياسي باهتمام ملحوظ القطاع النفطي والصناعات النفطية، وكذلك قطاع التأمين، والقطاع المالي والمصرفي والتجاري، والمؤسسات الاستثمارية، والاستثمارات الكويتية في الخارج.

أما عن المشاركة الشعبية في التنمية والإصلاح، فقد تناولها الخطاب السياسي باعتبارها ضرورة لا غنى عنها، مبينًا أن ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها، وأن المواطن الكويتي - أيًّا كان موقعه - شريك في المسؤولية من خلال التفاني في العطاء والإخلاص في العمل واحترام القانون والمحافظة على الأملاك العامة والحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد والحد من الإسراف. في السياق نفسه يرى الخطاب السياسي أن مسؤولية خدمة الوطن والنهوض به تقع على جميع المواطنين الذين هم جميعًا يتمتعون بالمساواة في الحقوق والواجبات، كما يوضح الخطاب السياسي أن المسؤولية مشتركة بين الحكومة والشعب بما في ذلك الأسرة الحاكمة باعتبارها من الشعب، ويربط الخطاب السياسي بين تماسك الشعب الكويتي من جهة وتحقيق تقدم الكويت ونهضتها من جهة ثانية. وعلى الرغم من التركيز على دور الشعب الكويتي في التنمية، فإن الخطاب السياسي يبرز مجموعة فعاليات أجنبية ذات علاقة ببرامج التنمية والإصلاح، وذلك في سياق الحديث عن الانفتاح وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في الكويت، وكذلك في سياق التعاون الدولي، وتتمثَّل تلك الفعاليات في: الشركاء الأجانب، رؤوس الأموال الأجنبية، المستثمر الأجنبي، التعاون الدولي، الاتحادات الاقتصادية الدولية، المؤسسات الخليجية بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي.

ويرى الخطاب السياسي أن قوة العمل الوافدة مساهم أساسي في التنمية والإصلاح، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، تلك الوسائل التي تقع عليها مسؤولية « تهيئة المجتمع لاستيعاب ونشر ثقافة التعامل الإلكتروني، وأن يقود الإعلام قاطرات التعليم والتنوير والتثقيف والتنمية والإصلاح والتطور، وقد أشاد الخطاب السياسي «بالدور البنَّاء للصحافة الكويتية وأدائها المتميز من أجل تعزيز الوحدة الوطنية»، كما ربط الخطاب السياسي بين دور منظمات المجتمع المدني ودور وسائل الإعلام في محاربة الفساد باعتباره معوقًا للتنمية والإصلاح، وذلك من خلال نشر الوعي بأخطار الفساد وآثاره وضرورة محاربته بجميع صوره وعدم التسامح معه.

يتضح من ذلك أن الخطاب السياسي الكويتي اتَّصف بالثراء والتنوع فيما يخص مفردات المشاركات في التنمية والإصلاح لدرجة أنه لا يوجد أية فعاليات لم يتضمنها هذا الخطاب. لقد جاء الخطاب شاملًا لتلك المفردات المتعلقة بالدولة (الحكومة والقطاع العام) وكذلك القطاع الخاص والشعب الكويتي والفعاليات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقوة العمل الوافدة .

د- مدعمات التنمية والإصلاح:

عكس الخطاب السياسي الكويتي اهتمامًا شديدًا بمدعمات التنمية والإصلاح، حيث ركَّز على الكيفية والوسائل، بمعنى المسار الذي يتعيَّن أن يسلكه المجتمع والدولة؛ لتحقيق التنمية والإصلاح، وبحسب الخطاب السياسي، فإن هناك أحد عشر مجالًا كمدعمات للتنمية والإصلاح، وتأتي المدعمات الاقتصادية في الترتيب الأول، يليها المدعمات القيمية، فالمدعمات الإدارية، والسياسية، والاجتماعية، وكذلك المدعمات التكنولوجية العلمية، والمدعمات المعنوية النفسية، والمدعمات البنيوية، والمدعمات التربوية:

- **المدعمات الاقتصادية:** يطرح الخطاب السياسي الكويتي رؤية مفصَّلة لتطوير بنية الاقتصاد الكويتي بما يتفق ومتطلبات الإصلاح والتنمية، وتتلخص تلك الرؤية في:

١-رفع كفاءة وتنافسية الاقتصاد الكويتي.

٢-خلق نشاطات اقتصادية مستقرة النمو.

٣- وتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني ودعم ركائزه.

٤- تحديث آليات الاقتصاد الكويتي.

٥-بناء نهضة استثمارية جديدة باستخدام رأس المال الوطني.

٦-الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

٧- إصلاح هياكل الاقتصاد الوطني.
٨- توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل القومي.
٩- تعزيز القدرات الاستيرادية والتصديرية.
١٠- تطوير أنشطة اقتصادية جديدة.
١١- استثمار الموارد المالية بكفاءة.
١٢- إعادة رسم دور الدولة في المجال الاقتصادي.
١٤- انسجام القرارات الحكومية مع الأهداف والبرامج التنموية.
١٥- الارتقاء بالعمل الحكومي.
١٦- وجود برامج عمل حكومية تتبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي.

ويربط الخطاب السياسي بين الخصخصة والمسؤولية الاجتماعية لرأس المال الخاص باعتبار ذلك من المدعمات الاقتصادية للتنمية والإصلاح، وذلك من خلال توظيف المواطنين في القطاع الخاص باعتبار ذلك واجبًا وطنيًّا، ويشدد الخطاب السياسي على ضرورة تطوير الصناعة النفطية والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وكذلك تقليل الاعتماد على النفط وضرورة تنويع مصادر الدخل، كما يرى أن الحرية الاقتصادية ضرورية ؛ لتشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، والخصخصة والانفتاح على العالم والاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية وربط الاقتصاد الوطني بالأسواق العالمية واستغلال ثمار العولمة، وضرورة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجارى عالمي، وتوسيع التعاون الدولي من خلال تطوير التعاون الاقتصادي بين الكويت والدول الأخرى، والشراكة طويلة الأمد مع أطراف دولية، وزيادة التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري، وإقامة المشاريع الوطنية والمشاريع الاقتصادية مع الدول الأخرى.

- **المدعمات القيمية**: يحفل الخطاب السياسي الكويتي بالقيم الدينية والقيم الأخلاقية التي لا بدَّ من التمسك بها؛ لتحقيق التنمية والإصلاح، وتتمثَّل

تلك القيم في: المنافسة الشريفة ، تكافؤ الفرص، الشفافية، التشاور، الموضوعية، الأمانة، المسؤولية، الواجب، الاعتراف بالخطأ، معالجة الخلل، الإتقان، العدالة، الإخلاص للعمل، التعامل الشريف، الانفتاح ، العمل الجاد، التعاون ، العمل المشترك، الإنجاز المتكامل، الثقة ، النظرة للمستقبل، العمل الجماعي، الاحترام المتبادل، الوفاء، العطاء، الالتزام، التضحية، الإخلاص للوطن، الحفاظ على الممتلكات العامة، تقدير قيمة الوقت، تقدير قيمة العمل، تقبل الرأي الآخر، تغليب المصلحة الوطنية، الوسطية والاعتدال، الأصالة والمعاصرة، سيادة القانون، الحفاظ على البيئة، التماسك ووحدة الهدف، التسابق مع الأحداث، الواقعية، الصدق.

- **المدعمات الإدارية**: يشدد الخطاب السياسي على المدعمات الإدارية للتنمية والإصلاح، وقد جاءت تلك المدعمات على مستويات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والتقويم، كما عبَّر الخطاب السياسي عن مدعمات إدارية عامة تتمثَّل في: الإدارة الإيجابية (للأنشطة الحكومية وللثروة النفطية)، التعاون البناء (بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص)، الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والخبرات المتراكمة والإمكانات البشرية، تدعيم مكاتب الاستشار بخبرات أجنبية، استغلال العلاقات الإبداعية، الموضوعية والواقعية في اتخاذ القرارات، تكريس الجهود والقدرات والإمكانات للنهوض بالوطن، امتلاك الخبرات والمهارات، الإمساك (بمقومات النجاح والإبداع والتميز) .
- **المدعمات الاجتماعية**: عكس الخطاب السياسي مدعمات اجتماعية للتنمية والإصلاح، وتتمثَّل تلك المدعمات في الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية بما في ذلك التماسك بين الشعب والقيادة وبين فئات الشعب، كما شدَّد على نبذ التحزب والأهواء الطائفية والقبلية.
- **المدعمات السياسية**: ظهرت تلك المدعمات في الخطاب السياسي باعتبارها إحدى ركائز التنمية والإصلاح، وقد عبَّر عن تلك المدعمات بمفاهيم الحرية السياسية والديمقراطية والاستقرار السياسي.

- **المدعمات التشريعية والقانونية**: عكس الخطاب السياسي الكويتي مدعمات تشريعية وقانونية يتطلبها تحقيق الإصلاح والتنمية، وتتمثل تلك المدعمات في: صيانة الحقوق وسيادة القانون وفرض هيبته واحترامه، وجود التشريعات المشجعة للاستثمار والجاذبة له، وكذلك توفير الإطار التشريعي والرقابي الفعَّال، إعادة النظر في الكثير من التشريعات والقوانين، تطوير القوانين بوجه عام ، بما في ذلك قانون الاستثمار الأجنبي، استحداث قوانين وتشريعات جديدة مناسبة.
- **المدعمات التكنولوجية/ العلمية**: وتتمثَّل في التسلح بالعلم المتطور والأخذ بأسباب العلم ومنجزاته التقنية، وتوظيفها في خدمة التنمية، واستخدام التكنولوجيا الفعَّالة وعلوم العصر في تطوير المواطن والمجتمع، وتوطين التكنولوجيا مع تطوير نظام الحكومة الإلكترونية واستكمال مشروع استخدام التكنولوجيا في الأعمال الحكومية.
- **المدعمات النفسية المعنوية**: وقد وردت كمدعمات للتنمية والإصلاح ضمن الإطارين: الديني والسيكولوجي، وتتمثَّل تلك المدعمات في الاهتداء بمبادئ الدين، وكذلك في السلوك القائم على: الوعي ، البصيرة الواعية، الإرادة الصادقة ، الإرادة الوطنية الواعدة، الإبداع، اليقظة والحذر، الاستعداد (لكل طارئ محتمل)، التحفيز (تحفيز الإمكانات الوطنية)، الهدوء ، السلام ، التفاعل الواعي المستنير (مع المتغيرات التي يموج بها العالم).
- **المدعمات البنيوية**: وقد عبَّر عنها الخطاب السياسي بأهمية واضحة للتنمية والإصلاح، وتتمثَّل تلك المدعمات في: تشييد بنية تحتية قوية وحديثة، إنشاء ميناء تجاري جديد، إنشاء السكك الحديدية وشبكات الطرق الحديثة، تحديث الموانئ القائمة، توفير الخدمات الأساسية، تطوير المواصلات والنقل، توسعة الطاقة الاستيعابية للمنافذ، الارتقاء بالخدمات العامة .
- **المدعمات التربوية**: وتتمثَّل تلك المدعمات في: تطوير التربية والنهوض بها بما في ذلك تطوير النظام التعليمي والمناهج والتدريب بما يحقَّق نقلة نوعية في التربية بجميع المراحل.

- **المدعمات الأمنية**: وتتمثَّل في: الاستقرار، الأمن، التصدي لظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعه، دعم المؤسسة الأمنية.

هـ - مناقضات التنمية والإصلاح:

كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي الكويتي عن أن هناك مناقضات للتنمية والإصلاح تتمثَّل في خمسة مناقضات أساسية هي: الفساد، التخلف الإداري، الشقاق والخلافات، الاضطرابات الأمنية، المناقضات الاجتماعية النفسية.

ويأتي **الفساد** في الترتيب الأول كمناقض للتنمية والإصلاح، ويعكس الخطاب السياسي الكويتي رؤية مفادها أن الفساد هو استغلال الوظيفة العامة للحصول على المنفعة الشخصية، والفساد سلوك ضعاف النفوس، كما أنه تغليب المصلحة الخاصة على الصالح العام، و» الفساد « يعكس النوازع الشخصية الشريرة، ويتخذ مظاهر متعددة.

أما **التخلف الإداري** فهو سوء الإدارة أو ضعفها، وقد تنوعت المفاهيم الواردة في الخطاب السياسي التي تعكس ذلك، وتتمثل تلك المفاهيم في: العوائق والتدخلات، القوانين والتشريعات المقيدة، النهج غير العصري، التخلف عن ركب الحضارة، تشتيت الموارد، المغالاة والتهويل، الإخفاق، التراجع، التوقف، الانتظار، أن نظل أسرى الفرص الضائعة، عدم وضوح الرؤى.

أما **الخلافات والشقاق** فقد تناولها الخطاب السياسي كمناقضات للتنمية والإصلاح؛ لأن الخلافات والشقاق « معاول للهدم والتفريق والتخريب، وهي استنزاف للوقت والجهد في مساجلات وحوارات غير مجدية...»، وتتخذ صورًا شتى من الصراع والنزاع، كما أن وقودها الفتن وتعميم التهم وتوجيه الاتهامات دون بينة.

ويتضمن الخطاب السياسي مفردات تعبر عن **المناقضات الاجتماعية والنفسية** للتنمية والإصلاح، ومن تلك المناقضات: التوتر والإحباط واليأس، سوء الظن، انعدام الثقة، عدم التعاون، انتهاك حقوق الإنسان، التشكيك في النيات.

أما **المناقضات الأمنية** للتنمية والإصلاح - كما عبر عنها الخطاب السياسي - فإنها تتمثَّل في: القلاقل والاضطرابات، زعزعة الأمن الوطني، المخططات الإجرامية، وهذه الممارسات يقف وراءها «العابثون والمخربون و الطابور الخامس».

و- تحديات التنمية والإصلاح:

كشف تحليل مفردات الخطاب السياسي الكويتي عن رؤية واقعية مفادها أن هناك تحديات تواجه التنمية والإصلاح ولابدَّ من التعامل مع تلك التحديات والاستجابة لها بالطريقة الصحيحة، وتتمثَّل تلك التحديات بصفة أساسية في عوامل اقتصادية وتحديات ظروف العولمة، تحديات سياسية، تحديات اجتماعية ثقافية، الإرهاب، تحديات إدارية. وعلى المستوى الداخلي يرى الخطاب السياسي أن هناك تحديات اجتماعية ثقافية، يأتي في مقدمتها كيفية تهيئة المجمع الكويتي؛ لاستيعاب التكنولوجيا وإعداد الذات لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين، وإزالة الحواجز التي تعوق التطور، كما أن هناك تحديات إدارية للتنمية والإصلاح تتمثَّل بصفة أساسية - في التقصير في الوظيفة العامة وكذلك في القيود الحكومية التي تناقض مطالب الإصلاح ومتطلبات التغيير. أما التحديات الاقتصادية للتنمية والإصلاح بحسب ما عبر عنها الخطاب السياسي - فتتمثَّل في الاقتصاد أحادي المورد، الديون المستحقة للكويت، متطلبات التعاطي الصحيح مع التطورات الاقتصادية المتسارعة والتكتلات الاقتصادية الضخمة والصروح التجارية والصناعية والمالية المتكاملة وتنامي اقتصاد السوق، وكذلك تقلبات أسعار النفط وما يرتبط بذلك من تقلبات وهزَّات اقتصادية، كما يشير الخطاب السياسي إلى تحديات اقتصادية ذات طابع أمني تتمثَّل في غسيل الأموال، الجرائم البيئية، التجارة الدولية للمخدرات. كما يربط الخطاب السياسي بين تحديات التنمية والظروف الإقليمية والدولية من خلال عدة قضايا أساسية هي مشكلة الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي)، الوضع في العراق، البرنامج النووي الإيراني، أسلحة الدمار الشامل.

هذه خلاصة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، ويتَّضح من تلك النتائج أن الخطاب السياسي الكويتي يطرح رؤية للإصلاح والتنمية، وتتَّصف تلك الرؤية بالتكامل

والارتكاز على العلم، وعلى الرغم من أن تلك الرؤية طموحة ومثالية ، فإنها واقعية ؛ بمعنى إمكانية تطبيقها، فهي ليست رؤية طوباوية أو تقبع في برج عاجي، بل يصل الأمر إلى أن الخطاب السياسي الكويتي يبلور بوضوح كيفية الأخذ بالتنمية والإصلاح، يتَّضح ذلك فيما تضمنه الخطاب السياسي الكويتي بشأن مدعمات التنمية والإصلاح بما في ذلك المدعمات الاقتصادية والمدعمات القيمية والإدارية والسياسية والاجتماعية، وكذلك المدعمات التكنولوجية/ العلمية، والمدعمات المعنوية/ النفسية، والمدعمات البنيوية، والمدعمات التربوية، كما بين الخطاب السياسي الكويتي القوى الفاعلة في التنمية والإصلاح، حيث جاء شاملًا للمفردات المتعلقة بالدولة (الحكومة والقطاع العام) وكذلك القطاع الخاص والشعب الكويتي، وقوة العمل الوافدة، ووسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية والمالية ومؤسسات المجتمع المدني. ويتسع نطاق الرؤية التي يطرحها الخطاب السياسي الكويتي؛ ليشمل الأمور التي تعرقل التنمية والإصلاح، سواء تمثَّلت تلك الأمور في تحديات أساسية يجب التعامل معها وفق إستراتيجيات طويلة المدى، أو تمثَّلت تلك الأمور في مناقضات يمكن التعامل معها بالإستراتيجيات المرنة العاجلة.

بناءً على ذلك، هناك رؤية متكاملة للتنمية والإصلاح في دولة الكويت، وهذه الرؤية أقوى من أي توصيات في الشأن نفسه، ليس فقط لأنها رؤية عملية / قابلة للتطبيق ولكن أيضًا لأن مصدرها القيادة السياسة العُليا للبلاد، ولكي توضع تلك الرؤية موضع التنفيذ يتعيَّن ترجمتها إلى مشروعات وبرامج عمل (الأنشطة التي سيتم تنفيذها بالتحديد، والمسؤولين عن التنفيذ والمدى الزمني لتنفيذ كل نشاط)، على أن تكون هناك متابعة قوية للتنفيذ، وحل المشكلات التي تواجهه أولًا بأول ، وفي الوقت نفسه لا بدَّ أن تكون هناك مساءلة حاسمة وإجراءات رادعة في حالة الفشل أو التقاعس أو الإهمال أو الفساد. هذه الفكرة تثير ضرورة إعمال «قوة القانون»، لقد أكد الخطاب السياسي الكويتي ـ ممثلًا بفكر صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد- ضرورة تطوير التشريعات، وسيادة القانون باعتبار ذلك ضمن متطلبات الإصلاح والتنمية، وهذا يتضمن ضرورة أن يكون للقانون قبضة حديدية هائلة الشدة كإحدى الضمانات الأساسية لضبط مسار مشروعات التنمية والإصلاح بحسب الرؤية الواقعية الطموحة التي عبَّر عنها الخطاب السياسي الكويتي.

مصادر البحث ومراجعه

أولًا- مصادر ومراجع عربية:

ثانيًا - مصادر ومراجع أجنبية:

أولًا- مصادر ومراجع عربية:

- بالمر، فرانك (١٩٩٧). مدخل إلى علم الدلالة. ترجمة خالد محمود جمعة، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٧). بالتعاون مع وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية لدولة الكويت، ص١٤٢.
- خليل، محمود (١٩٩٧). إنتاج الدلالة في النص الصحفي. دراسة للخطاب الصحفي في عصري: عبدالناصر والسادات. القاهرة. العربي للنشر والتوزيع.
- الزميع،على (٢٠٠٦) .الكويت كيف تتحول إلى مركز مالي عالمي.ندوة الكويت كيف تكون مركزًا ماليًّا ، وعالميًّا، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص٣٥.
- الصباح، أمل يوسف العذبي (١٩٨٩). تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية: دراسة سكانية تحليلية مقارنة (١٩٧٥-١٩٨٥)، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- الطريف، عبد الله (٢٠٠٦). تقرير ندوة:»الكويت كيف تكون مركزًا ماليًّا عالميًّا « الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص٢٥.
- الفضالة، فهد (٢٠٠٣). التدريب أثناء الخدمة ودوره في التنمية البشرية، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص٢٥.
- فقير، حسين (١٩٩٥). الإدارة وتحديات التنمية خلال الفترة من: ١٩٥٠-١٩٩٤: الإدارة الحكومية والتنمية خارج الإطار التقليدي، الكويت، ديوان الموظفين، ص٢٢٥.
- مركز البحوث والدراسات الكويتية (٢٠٠٤) . صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح: عزيمة وبناء، الكويت، ص، ٢٨٥.

- مركز البحوث والدراسات الكويتية (٢٠٠٦). صاحب السُّمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح أمير دولة الكويت وقائد مسيرتها. الكويت، ص٥٧.
- المعهد العربي للتخطيط (١٩٩٢). تحديات التنمية إقليميًّا وعربيًّا الكويت، أكتوبر، ص٢٩.
- نصر، مارلين (١٩٩٠). التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر: دراسة في علم المفردات والدلالة. القاهرة، دار المستقبل العربي.
- وكالة الأنباء الكويتية (٢٠٠٥) . تقرير عن إنجازات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، الكويت.

ثانيًا - مصادر ومراجع أجنبية:

- Aijmer، Karin etal (2004) A model and a methodology for the study of pragmatic markers: The semantic field of expectation. Journal of Pragmatics, VOL 36(10), pp. 1781-1805
- Johnson-Laird، P. N.& Qately، Keith (1989) The language of Emotions: An Analysis of a Semantic Field.; Cognition & Emotion، VOL 3(2), pp. 81-123
- Nerlich، Brigitte&Clarke, David D (2000) Semantic fields and frames: Historical explorations of the interface between language, action, and cognition Journal of Pragmatics, VOL 32(2), pp. 125-150.
- Wilkinson، Krista M.& Rosenquist, Celia (2006) Demonstration of a Method for Assessing Semantic Organization and Category Membership in Individuals with Autism Spectrum Disorders and Receptive Vocabulary Limitations. AAC: Augmentative and Alternative Communication، VOL 22(4), pp. 242-257

الدراسة الثانية

مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي

دراسة تحليلية لكلمات سمو أمير دولة الكويت الأمير الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح

إعـداد: د. فهد يوسف الفضالة

سبتمبر ٢٠١١

المحتـويـات	رقم الصفحة

ـ ملخص الدراسة ١٢٣
ـ مقدمة ١٢٥
ـ أولاً: مشكلة البحث ومراجعة الأدبيات السابقة ١٢٩
ـ أ- تحديد مشكلة البحث ١٢٩
ـ ب- الدراسات السابقة ١٣٠
ثانياً: الخلفية المرجعية للدراسة ١٣٥
ـ أ- مفهوم السياسة الخارجية ١٣٥
ـ ب- الخطاب السياسي ونموذج العامل الخاص ١٣٨
ـ ج- منهجية تحليل الخطاب السياسي ١٤٠
ـ د- السياق التاريخي للخطاب السياسي الكويتي ١٤١
ـ هـ- السياسة الخارجية في خبرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ١٤٤
ـ ثالثاً: منهج الدراسة وإجراءاتها ١٥٠
ـ أ- منهج الدراسة ١٥٠
ـ ب- مصدر البيانات ١٥١
ـ ج- أداة الدراسة ١٥٣
ـ د- جمع البيانات ومعالجتها ١٥٥

المحتـويـات	رقم الصفحة

ـ رابعاً : نتائج الدراسة: ١٥٥

ـ أ- الدائرة الخليجية ١٥٨

ـ ب- الدائرة العربية ١٦١

ـ ج- الدائرة الإسلامية ١٧٢

ـ د- دائرة عدم الانحياز ١٧٤

ـ هـ- دائرة الحوار بين الشمال والجنوب ١٧٦

ـ و- دائرة العلاقات الثنائية الدولية ١٧٩

ـ ز- دائرة الأُمم المتحدة..... ١٨١

ـ خامساً : الخلاصة والمناقشة ١٨٣

هوامش البحث..... ١٩٣

ـ مصادر البحث ومراجعه..... ١٩٩

الملاحق..... ٢٠٥

ملخص الدراسة

اهتمت هذه الدراسة ببحث مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا في كلمات صاحب السمو أمير البلاد الشَّيخ / صباح الأحمد الجابر الصُّباح خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣م أثناء توليه رئاسة الوزراء حتى سبتمبر ٢٠٠٨. كان الهدف الأساسي للدراسة التعرف على دوائر (مجالات) السياسة الخارجية لدولة الكويت، والقضايا والقيم السياسية محل الاهتمام، وتوجهات السياسة الخارجية الكويتية بشأنها، وكيفية تعبير الخطاب السياسي الكويتي عن تلك التوجهات. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) في إطار المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ التحليل الكمي والكيفي لثمانية وثلاثين خطابًا. أما أداة الدراسة فهي صحيفة تحليل المحتوى، والتي تم تصميمها خصيصًا بما يتفق مع موضوع الدراسة وأهدافها، وتمَّ التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام الطرق العلمية المتعارف عليها في هذا الشَّأن. كشفت الدراسة عن أن الخطاب السياسي الكويتي يتضمن ٣٣١ مفردة تغطي سبع دوائر تتحرك فيها السياسة الخارجية لدولة الكويت، وتتمثَّل تلك الدوائر في: الدائرة الخليجية، الدائرة العربية ، الدائرة الإسلامية ، دائرة عدم الانحياز، دائرة الحوار بين الشمال والجنوب، دائرة العلاقات الثنائية الدولية لدولة الكويت، دائرة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة) ، وتتوزع هذه المفردات بين القضايا بنسبة ٦٥ ٪ والقيم بنسبة ٣٥٪، وهذا يعني أن السياسة الخارجية الكويتية تركز على قضايا بعينها Issues، وفي الوقت نفسه تتضمن القيم Values ذات الدلالة لهذه القضايا، وتأتي الدائرة العربية في المرتبة الأولى من حيث اهتمام الخطاب السياسي الكويتي ، إذ إن

مفرداتها تشكَّل ٢ , ٣٧ ٪ من إجمالي مفردات السياسة الخارجية الكويتية حسبما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي، كما تبيَّن أن مفردات دائرة عدم الانحياز وردت بأقل عدد من المفردات في الخطاب السياسي الكويتي (٧ , ٥٪)، وهناك فروق ضئيلة بين مفردات القضايا ومفردات القيم فيما يخص الدائرة الإسلامية ودائرة المجتمع الدولي ممثلًا بالأمم المتحدة ، وهذا راجع إلى اهتمام الخطاب السياسي الكويتي بالكثير من القيم الإسلامية ، وقيم الشرعية الدولية التي من المفترض أن تحكم العلاقة بين الشعوب ، خاصة قيم العدل والحرية والمسؤولية والاحترام، ونبذ التطرف، ورفض الإرهاب. وقد كشف التحليل الكيفي (Qualitative Analysis) عن دلالات عميقة لمفردات السياسة لدولة الكويت حسبما عبَّر عنها الخطاب السياسي الكويتي بما يتجاوز بكثير المعطيات الكمية، حيث يتصف هذا الخطاب بالثراء بمفردات تشخيص الواقع، ثم تحديد الأهداف المطلوبة والغايات النهائية، وتأكيد الوسائل، وتحديد العقبات والتحديات التي لا بدَّ من التعامل معها وذلك على مستوى القضايا الحيوية الواردة في دوائر السياسة الخارجية لدولة الكويت .

مقدمـــة

يُشكل فحوى الخطاب السياسي المنطلق الأساسي للقيادة السياسية للتأثير على النخب السياسية وأوسط الجماهير، إضافة إلى رسم الخطوط العريضة لمعالم السياسة الخارجية للدولة وارتباطاتها الخارجية وعلاقاتها المستقبلية بدول المحيط والعالم قاطبة لكونه صادر من أعلى سلطة شرعية في البلاد التي تجمع ما بين مصدر القرار السياسي وسلطة تنفيذه. وتشكل عناصر عدة سر نجاح وتميز الخطاب السياسي، حيث تتمحور في جوانب عديدة منها الخبرة الشخصية والكفاءة المهنية، والتأثير في المحيط والرسالة الإنسانية التي يتبناها القائد السياسي. ومنذ عصر النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر برز العديد من القيادات السياسية العربية والزعماء الأفذاذ الذين كان لخطابهم السياسي تأثير بالغ في صناعة حاضر ومستقبل بلادهم والأمة العربية وذلك لممارستهم القيادة والعمل السياسي القائم على بذل الجهد، وتقديم الحجج المنطقية للإقناع، والتأثير على الجماهير، وإدارة التحالفات مع المناصرين، وجذب القوي المحايدة.

يمثل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، أحد أبرز رواد السياسة العربية المعاصرة، حيث يحظى سموه بالاحترام والتقدير في أواسط النخب السياسية عربياً وعالمياً، نظراً لما تُمثل خبرة سموه السياسية الثرية والممتدة لما يربو من خمسين عام في إدارة شؤون الدولة والعمل السياسي، كما اقترن التاريخ السياسي لسموه بالعديد من المساهمات والإنجازات السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي، وتبني العديد من المبادرات السياسية والإنسانية الناجحة التي كان لها الأثر على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

وعلى صعيد رصد الخطاب السياسي الخارجي لحكام الكويت، فقد ساهم موقع الكويت المتميز في أقصى شمال الخليج العربي، أن تكون هذه البلاد في أتان وبؤرة الصراعات السياسية للدولة الكبرى منذ تأسيسها، والتي تمثلت في القوى التي هيمنت على منطقة الخليج العربي في تلك الفترة، الدولة العثمانية والدول الأوروبية الراغبة في مد سيطرتها على المنطقة، إضافة إلى ما عانته الكويت من تجاذبات القوى القبيلة المحيطة لها بالصحراء بهدف مد النفوذ السياسي لها على منفذ الكويت البحري الهام على رأس الخليج العربي، أو ما قد صاحب تلك الفترة من تنامي حركات الفكر الديني التي سادت أرجاء المنطقة بهدف السيطرة وتحقيق الانتشار والنفوذ الديني والسياسي على بلدان الجزيرة العربية، وعلى ذلك فقد تدرج الخطاب السياسي لحكام الكويت منذ تلك الفترة بالشكل والمضمون وفقاً لطبيعة الموقف والتحالفات الواجبة والتهديدات المحيطة ودواعي الأمن والسلامة الوطنية، بهدف حفظ وصون الكيان السياسي للكويت حدوداً وشعباً. ففي تلك الحقبة كان أبرز معالم الخطاب السياسي الكويتي يتمثل في مكاتبات حكام الكويت مع أطراف الصراع والقوى الفاعلة في النظام الدولي آنذاك، وقد ركزت تلك المكاتبات على أمن الكويت وضمان استقرارها. وتُعد بدايات الخطاب السياسي الكويتي المكتوب ما جاء في وثيقة المعاهدة البحرية عام ١٨٤٠م بين حاكم الكويت الثالث جابر بن عبد الله الصُّباح (١٨١٣ - ١٨٥٩م) والحكومة البريطانية بهدف الحفاظ على الممرات الملاحية في الخليج من أعمال القرصنة البحرية ، ثم استكملت مسيرة الخطاب السياسي الكويتي عند رغبة حاكمها السابع الشَّيخ مبارك الصُّباح (١٨٦٩-١٩١٥م) وتوجهاته السياسية في تمكين الكويت من الحفاظ على وجودها وأمن حدودها ، حيث تم توقيع اتفاقية الصداقة عام ١٨٩٩ م مع بريطانيا ، وقد تمَّ إلغاء تلك الاتفاقية عندما استقلت الكويت عام ١٩٦١ م ، أي أنه في مرحلة ما قبل الاستقلال كان الخطاب السياسي الخارجي لحكام الكويت يستهدف تحقيق«الأمن» والاستقرار للكويت، ولهذا الهدف ركز هذا الخطاب على التعاون أو الأرتباط بمعاهدات أمنية أو اتفاقيات صداقة وحماية مع قوى أجنبية نافذة بالمنطقة علماً أن ذلك

لم يقيد ممارسة الكويت لدورها الكامل في علاقتها الخارجية حيث تم تأسيس العديد من الأطر والأشكال المتنوعة في إدارة الكويت لعلاقتها الخارجية مع الدول الشقيقة والصديقة والمتمثل في تأسيس ممثليات تجارية، كما في الهند وامارات الخليج العربي أو مكاتب تعليمية في مصر وإمارات الساحل المتصالح، وغيرها من أشكال التمثيل والاتصال الخارجي، أما بعد الاستقلال، فإن الخطاب السياسي الكويتي تطور في المعنى والمفردات والتوجهات بما يتناسب مع واقع جديد يتفق مع توجهات سياسة خارجية لدولة مستقلة ذات سيادة، تشهد نموًا مطردًا في علاقاتها الخارجية، وتشارك بقوة في كافة المحافل الدولية.

وقد اقترن الخطاب السياسي الكويتي المعاصر منذ عهد الاستقلال باسم سمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح ، فقد باشر سموه أدواراً متنوعة وقدَّم مساهمات متعددة في إدارة شؤون الدولة بما في ذلك اضطلاعه بشؤون السياسة الخارجية للكويت وتأسيس مرتكزاتها،ورسم مساراتها وتوجهاتها الأساسية، فلقد تقلد سموه منصب وزير خارجية البلاد في التشكيل الوزاري الثاني في ٢٨ يناير عام ١٩٦٣م ، واستمر متقلدًا هذا المنصب في جميع الوزارات التي شكِّلت لاحقاً ماعدا وزارة التحرير عام ١٩٩١، إضافةً إلى تكليفه بمهام وزارية ومسؤوليات عُليا أخرى ، كنائب لرئيس مجلس الوزراء ، ورئاسة مجلس الوزراء في ١٣ يوليو ٢٠٠٣م ، واستمر كذلك حتى أصبح أميرًا على البلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦م .

على امتداد تلك الحقبة الزمنية الطويلة ظهر صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الصُّباح باعتباره صانع السياسة الخارجية الكويتية ومجددها، واهتم منذ البداية بما يمكن تسميته «هندسة» السياسة الخارجية للكويت، بحيث تتوافق مع الواقع المتطور للدول الحديثة، فكان من أولويات السياسة الكويتية الخارجية إيجاد حيز سياسي مميز للكويت في النظام الإقليمي والدولي ، بما يتناسب مع القوة الاقتصادية للكويت كبلد منتج للبترول وتقوم بأدوار اقتصادية وإنمائية في الكثير من دول العالم العربي ودول العالم الثالث،وكذلك انتهاج سياسة التوازن على المستوى الإقليمي ، وتأكيد الصداقة والتعاون مع دول العالم، والابتعاد عن سياسة المحاور والتحالفات. في هذا الإطار ركَّز

الخطاب السياسي الكويتي على «المبادئ» في التعامل مع القضايا الرئيسة العربية، دافعًا بها إلى الساحة الدولية، مع العناية بالتعاون والتضامن العربي دون الإخلال بمسألة التوازن بين « الإقليمي» «والدولي»، فدول مجلس التعاون الخليجي تربطها بدولة الكويت روابط قربى وجوار،وأواصر مشتركة، فكان أن توجهت السياسة الخارجية الكويتية نحو تكثيف الجهود المعنية بإيجاد تجمع يضم دول الخليج العربية، وبالفعل تمَّ قيام مجلس التعاون الخليجي.أما الدائرة العربية فهي العمق الإستراتيجي للكويت، وترتبط معها بروابط الانتماء والمصير المشترك، والدين واللغة والتاريخ، فكان من الطبيعي أن تكون الدائرة العربية في بؤرة اهتمام صانع السياسة الخارجية الكويتية، فليس غريبًا أن تستحوذ قضايا ومشكلات الأمة العربية على جل الاهتمام، خاصةً قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتعاون الاقتصادي العربي، وتنمية العلاقات العربية، وحل الخلافات العربية...إلخ. ولم ينحصر اهتمام الخطاب السياسي الكويتي المعاصر في دائرة اهتمام الأخوة والأشقاء فقط، ولكنه امتد إلى الدول الإسلامية الصديقة التي تربطها بالكويت الرابطة الروحية والعديد من القضايا المشتركة، وعلى نفس المستوي وجه الخطاب السياسي الكويتي اهتمامه إلى دول حركة عدم الانحياز ، مشاركًا في مؤتمراتها ومدافعًا عن حقوق الشعوب غير المنتمية إلى سياسة كلا القطبين .

كان لذلك أثره في أن اتسعت دائرة اهتمام الخطاب السياسي الكويتي صوب توطيد علاقات الكويت الثنائية مع دول العالم قاطبة ، وما اتحاد مواقف هذه الدول مع الحق الكويتي والمشاركة الدولية الهائلة في تحريرها من العدوان العراقي (أغسطس ١٩٩٠م) إلَّا نتاجًا لعمل سياسي كويتي دءوب لسنوات طويلة ، وسياسة خارجية متوازنة حظيت باحترام دول العالم ، وكان من ركائز تلك السياسة أنها ذات أولوية إنسانية واقتصادية وإنمائية، وأنها تلتزم مبادئ ثابتة لا تحيد عنها، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، والتحرر ، ومواجهة مشكلات الفقر والعوز والديون ، والمساهمة في حل المشكلات الإقليمية المزمنة، وإيجاد آلية؛ لتسوية الصراعات المسلحة ، وتمكين الشعوب الفقيرة من مقدراتها، هذه الأمور في بعدها الإنساني تمثل ثوابت وقيمًا راسخة في الذهنية السياسية الكويتية، وهو ما عزز من مكانة الكويت في النظام الدولي.

وإذا كانت السياسة الخارجية الكويتية تعني حاليًّا بقضايا الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة والسلم والتعاون الدولي، فإنها لم تطرح هذه القضايا مجردة، وإنما عبرت عن وسائل إجرائية وأخرى قيمية للتنفيذ، مثل إيجاد آليات فعَّالة للتعاون المتبادل، وتحقيق الشراكة والعمل الجماعي مع الدول المعنية لمعالجة تحديات الحاضر، ودعم آلية التعاون والتنسيق الدولي وتعزيز وسائلة وإمكانياته، والعمل نحو تحقيق التكامل وتأمين التمويل من أجل التنمية، وتقديم القروض الاقتصادية الميسرة والمساعدات الإنمائية المباشرة للدول الشقيقة والصديقة، وتخفيض وإبعاد شبح الديون الاقتصادية عن كاهل الدول النامية. في الوقت نفسه، فإن السياسة الخارجية لدولة الكويت تسعى لتثبيت الحقوق الدولية للكويت، وتوطيد وتنمية علاقات قوية بدول الجوار والأشقاء والدول الصديقة والحليفة بما يتفق والمصلحة العُليا للكويت، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مفردات السياسة الخارجية الكويتية كما يعكسها الخطاب السياسي في تعبيره عن المعاني والقيم المذكورة، وهو ما تتناوله الدراسة الحالية.

أولًا: مشكلة البحث ومراجعة الأدبيات السابقة:

(أ) تحديد مشكلة البحث:

تهتم الدراسة الحالية ببحث مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت وذلك من واقع الخطاب السياسي الكويتي، ممثلًا بكلمات صاحب السمو الأمير الشَّيخ/ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، وتتمثَّل مشكلة الدراسة في ستة تساؤلات أساسية هي:

- ما مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت؟
- ما دوائر (مجالات) السياسة الخارجية لدولة الكويت؟
- ما القضايا محل اهتمام السياسة الخارجية لدولة الكويت؟
- ما توجهات السياسة الخارجية لدولة الكويت؟
- كيف عبَّر الخطاب السياسي الكويتي عن توجهات السياسة الخارجية لدولة الكويت؟

- هل تختلف الكثافة الكمية لمفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت حسب مجال الاهتمام؟ ما مظاهر هذا الاختلاف إن وجد؟

يتضح من ذلك أن مجال الدراسة هو (مفردات) السياسة الخارجية كما يتضمنها الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا بكلمات صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح أمير البلاد الحالي، والذي تولى وزارة الخارجية الكويتية منذ فبراير ١٩٦٣م واستمر فيها لمدة أربعين عامًا حين تولى رئاسة مجلس الوزراء في يوليو ٢٠٠٣م، ثم أصبح أميرًا للبلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦م.

وإذا كانت هذه الدراسة تبحث مفردات السياسة الخارجية، فإن أدوات تحليل الخطاب Discourse Analysis، بما فيها تحليل المضمون تؤكد على أن وحدة المفردة تُعد إحدى وحدات التحليل الأساسية، باعتبار أن المفردة تعبر عن مصطلح لغوي يدل على معنى محدد، ويعبر عن فكر المصدر أو المتحدث (Smith & Price,2005) [٢]

(ب) الدراسات السابقة :

لم يحظَ الخطاب السياسي الكويتي بالعناية والاهتمام من الباحثين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وإن كانت هناك بعض الكتابات الإعلامية والجهود البحثية التي تناولت موضوع السياسية الخارجية لدولة الكويت والتي غطت فترات تاريخية مُعينة لعلاقات الكويت السياسية ببعض الدول المجاورة والصديقة. أما فيما يتعلق بموضوع تحليل الخطاب السياسي الكويتي الخارجي والذي عبرت عنه القيادات والنخب السياسية الكويتية، فلم يستدل على دراسة علمية تناولت هذا الموضوع، وإن كانت بعض الدراسات قد تناولت تحليل الخطاب السياسي الداخلي لبعض القيادات والنخب الكويتية البارزة، وذلك فيما يتعلق بموضوعات محددة مثل الفكر التنموي والإصلاحي والتربوي لهذه النخب السياسية، واستخدمت بعض هذه الدراسات أسلوب تحليل محتوى هذه الخطب والكلمات بهدف الاسترشاد بها والتوصل إلى ما وراءها من دلالات ومعانٍ باعتبارها مرآة عاكسة لتراث الأمة وتنطوي على دلالات معينة للمستقبل والأجيال القادمة.

ولعله من المفيد هنا إلقاء الضوء على أهم الدراسات السابقة ذات الدلالة للبحث الحالي، حيث أمكن حصر هذه الدراسات في إطارين أساسيين:

الأول: يتمثَّل في دراسات تتعلَّق بسياسة الكويت الخارجية.

الثاني: دراسات تتعلَّق بالخطاب السياسي الكويتي الداخلي.

ـ دراسات تتعلَّق في سياسة الكويت الخارجية

١ـ دراسة طلال المرزوق (٢٠٠٣م) « المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ».[٣]

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات الكويتية العراقية ، ومحددات وثوابت هذه العلاقة ، وتأتي أهمية تلك الدراسة من محاولتها التعرف على السلوك الخارجي للسياسة الخارجية للكويت بعد عملية الغزو العراقي لدولة الكويت ، وأثر عامل الغزو على سياسة الكويت الخارجية على الصعيد العربي والإقليمي والدولي ، وتوصل الباحث إلى نتائج مهمة تختص بالأدوار الجديدة للدبلوماسية الكويتية لمرحلة ما بعد التحرير ، كما اقترح الباحث عدد من الأدوات الدبلوماسية التي يجب أن تنتهجها الكويت في سياستها الخارجية المستقبلية ، والتي تحفظ وتدعم سياج السيادة والاستقلال الوطني فيها ، وقد أعطي الاعتبارات الإستراتيجية دورًا وأهمية أكبر في بناء سياسة الكويت الخارجية ، إضافة إلى تبني أدوات دبلوماسية جديدة في الشأن الاقتصادي والإعلامي بما يدعم ويقوي من متانة السياسة الخارجية للكويت.

٢ـ دراسة عبد الرضا أسيري (١٩٩٣م) « الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات وإخفاقات وتحديات» .[٤]

وهي دراسة وثائقية غطت فترات مهمة للنظام السياسي في الكويت منذ مطلع الاستقلال عام ١٩٦١م إلى مرحلة التحرير ١٩٩٢م ، تقوم الدراسة على

تحليل وتقييم ونقد لأداء السياسة الكويتية في المحيط الخارجي ، وأثر عوامل الدين والقيم الاجتماعية والتطورات الجوهرية السياسية في تشكيل سياسة الكويت الخارجية ، والتي حدد أهدافها الوطنية في ثلاثة أولها : الأمن السياسي والعسكري ، والثاني : الهوية العربية والإسلامية المحافظة، والذي أعطى صفة التوازن والوسطية للخطاب السياسي الكويتي الموجه إلى العالم العربي والدولي في حين كان الهدف الأخير الموجه لسياسة الكويت الخارجية هو التنمية الاقتصادية والمساعدات الإنمائية للدول العربية والصديقة ، وتخلص الدراسة إلى تقسيم مراحل الخطاب السياسي الكويتي الخارجي منذ عهد الاستقلال إلى الزمن الحالي بخمسة مراحل سياسية هي : البقاء والدفاع عن النفس، البراجماتيكية والمنهاج العلمي المتوازن، التذبذب والميل والانحياز، التخوف والتشكل والقلق، وأخيرًا الغزو والتفكك والتحرير والتردد.

وترى الدراسة أن تثبيت نموذج دولة الكويت كمفهوم سياسي جديد في عالم السياسة الدولية ينبثق من الدور الريادي والسياسي الذي يمكن أن تلعبه الدول الصغيرة على الساحة السياسية الدولية، بالرغم من عدم تكافئ ذلك الدور المميز مع العناصر الأساسية المكونة للدولة كالسكان والمساحة والقوة، وهو ما ينصب في نجاح مسيرة القيادة الدبلوماسية الكويتية في العالم.

- دراسات تتعلق بالخطاب السياسي الكويتي الداخلي:

١ - دراسة وكالة الأنباء الكويتية (٢٠٠٢م) [٥]

قامت وكالة الأنباء الكويتية بإعداد ثلاث دراسات تختص بتحليل الفكر التنموي لسمو الأمير الراحل الشَّيخ جابر الأحمد الجابر الصُّباح، الدراسة الأولى اختصت بفكر سموه في مجال التنمية البشرية، أما الدراسة الثانية فهي قراءة في أفكار سموه من خلال نصوص كلماته بما يوضح الموضوعات والأفكار التي ركزت عليها تلك النصوص، وتتناول الدراسة الثالثة مسألة الاهتمام بالدائرة

الإسلامية والنظام العالمي كما عبَّر عنها الخطاب الأميري. هذه الدراسات ـ ليست بحوثًا علمية بالمعنى المتعارف عليه، وإنما هي أقرب إلى تقارير صحفية، وإن كانت تتضمن تحديد الملامح والاتجاهات العامة والقضايا التي تناولها الخطاب الأميري بما فيه من مفاهيم ومبادئ وقيم إصلاحية وسياسية على درجة كبيرة من الأهمية

٢- دراسة فاطمة نذر (٢٠٠٣م) المضامين التربوية في كلمات صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح .. رؤية تحليلية لاستشراف مستقبل دولة الكويت. (٦)

كان الهدف من تلك الدراسة استخلاص المضامين التربوية في فكر سمو الأمير الراحل جابر الأحمد الجابر الصُّباح، وذلك للاستفادة من هذه المضامين التي جاءت بها هذه الكلمات كأبعاد تربوية في رسم وتخطيط مستقبل الإستراتيجية التربوية، باعتبارها مادة حية واقعية تمثَّل فكر زعماء الأمة وتجاربهم، وخبراتهم، والتي تُشكل رؤية ورافد لتخطيط تربوي هادف لمستقبل الأجيال . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت تحليل المحتوى، وتوصلت إلى أن الخطاب الأميري يتضمن مجموعة من المفاهيم والأفكار التربوية ذات الدلالة لمستقبل الكويت، كما أن هذه المفاهيم والأفكار ترتبط ارتباطًا لا انفصام له بالظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية في المجتمع الكويتي. الدراسة المذكورة تتفق مع الدراسة الحالية من حيث المنهج، حيث استخدمت تحليل المضمون Content Analysis وهو المنهج نفسه الذي استخدمته الدراسة الحالية، إلا أنها تختلف من حيث مجال الخطاب السياسي وموضوعه.

٣- دراسة فهد الفضالة (٢٠٠٩م) خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السُّمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح.. رؤية تحليلية استشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت (٧).

بحثت تلك الدراسة قضية الإصلاح والتنمية في الخطاب السياسي الكويتي مُمثلًا بفكر صاحب السُّمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، وقد

استخدمت الدراسة طريقة تحليل حقول دلالة المفاهيم، حيث تم تحديد مفردة « التنمية » ومفردة « الإصلاح » بوصفهما مفهومين مركزيين، مع بناء الحقل الدلالي الذي يتفق مع هدف الدراسة في التعرف على مواصفات التنمية وما تعنيه للوطن والمواطن، وكذلك رصد وتحليل مدعمات سياسة التنمية والإصلاح والقوى المحورية الفاعلة في تلك السياسة ، وما يواجهها من مناقضات وتحديات . وقد استمدت هذه الدراسة بياناتها من ٣٨ كلمة ألقاها صاحب السُّمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣م حتى سبتمبر ٢٠٠٨م ، وتتلخص نتائج الدراسة في تركيز الخطاب السياسي على التنمية بوصفها هدفًا استراتيجيًّا له الأولوية ، ثم « الإصلاح » باعتباره وسيلة لهذا الهدف ، وقد أظهرت الدراسة أن «الإصلاح » يتضمن جوانب أساسية تتمثَّل في تطوير البنية التحتية ، والتطوير الإداري على أسس عصرية ، وإصدار قوانين وتشريعات مشجعة للاستثمار ومبسطة للإجراءات ، وكاشفة للفساد ، كما تضمن «الإصلاح» استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ لتحقيق نقلة نوعية في الإدارة والإنتاج والخدمات ، وعلى الرغم من التركيز على الإصلاح الاقتصادي فإن الخطاب السياسي الكويتي تضمن تأكيدًا واضحًا للإصلاح «الإداري»، وكذلك الإصلاح التعليمي التربوي . توصلت الدراسة أيضًا إلى أن الخطاب السياسي الكويتي عبر عن اهتمام كثيف بالتنمية بوصفها قضية مشتركة في اهتمام القيادة والشعب، كما كشفت الدراسة عن أن الخطاب السياسي الكويتي الداخلي ينحو إلى التركيز على مدعمات التنمية والإصلاح، والمسار الذي يتعيَّن أن يسلكه المجتمع والدولة في هذا الشأن، من خلال مدعمات اقتصادية وقيمية وإدارية وسياسية واجتماعية، وكذلك مدعمات تكنولوجية / علمية، ومدعمات معنوية/ نفسية، ومدعمات بنيوية، ومدعمات تربوية.

وفيما يخص مناقضات التنمية والإصلاح، كشف تحليل مفاهيم الخطاب السياسي الداخلي عن أن تلك المناقضات تتمثَّل في الفساد، والتخلف الإداري، والشقاق والخلافات، والاضطرابات الأمنية، إضافة إلى المناقضات الاجتماعية/

النفسية. أما تحديات التنمية والإصلاح، فقد كشفت النتائج عن رؤية واقعية مفادها أن هناك تحديات تواجه التنمية والإصلاح، ولابدَّ من التعامل معها والاستجابة لها بالطريقة الصحيحة، وتتمثَّل تلك التحديات بصفة أساسية في عوامل اقتصادية، وظروف العولمة، بالإضافة إلى تحديات سياسية، وتحديات اجتماعية ثقافية ، وتحديات إدارية. ويلاحظ أن تلك الدراسة تتفق مع البحث الحالي فيما يخص المنهج العلمي المستخدم وهو أسلوب تحليل محتوى الكلمات والخطب السياسية، وتختلف مع هذا البحث من حيث مجال الخطاب السياسي كونه خارجيًّا وليس داخليًّا موجه للأمة، حيث تناولت الدراسة المذكورة الخطاب السياسي الداخلي لسمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، أما البحث الحالي فهو يتناول الخطاب السياسي الخارجي.

ثانيًا: الخلفية المرجعية للدراسة

كما هو واضح مما سبق، فإن الدراسة الحالية تبحث مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي الذي عبرت عنه كلمات سمو أمير الدولة. واتساقًا مع هذا الموضوع، فإن الخلفية المرجعية لهذه الدراسة تتناول مفهوم السياسة الخارجية بإيجاز، ومفهوم الخطاب السياسي ونموذج العامل الخاص، ثم منهجية تحليل الخطاب السياسي إلى جانب توضيح لسياق التاريخي للخطاب السياسي الكويتي، فضلًا عن بيان مركز للسياسة الخارجية في خبرة صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

(أ) مفهوم السياسة الخارجية

يحدد النظام الدولي المسؤولية الدولية بين الدول وتصرفاتها تجاه بعضها البعض، ويدخل في عداد ذلك تحديد ما هو مشروع وما هو غير مشروع وفقًا للأطر القانونية الدولية، ويتم تسوية النزاعات والخلافات بينها وفقًا

لهـذا الأسـاس، وتسـتند الـدول في تنظيـم وتحديـد مبـادئ وثوابـت علاقتهـا الثنائيـة والدوليـة وإدارة مصالحهـا الإسـتراتيجية إلى انتهـاج سـلوك سـياسي يعـبر عنـه مفهـوم السياسـة الخارجيـة (Foreign Policy). وعـلى الرغـم مـن شـيوع هـذا المفهـوم، إلَّا أن التعريـف الشـامل لـه مـا زال غـير مسـتقر ، نظـرًا لما يكتنف السياسة الخارجية من منظورات متشابكة وأبعاد متعددة وتغير سريع في الشكل والمضمون تبعًا لطبيعة الظروف الدولية وواقع العلاقات الثنائية سريعة التغيير بين الدول، هذا بالإضافة إلى الطبيعة المتغيرة للتحالفات بين الدول وعلاقتها بالنظام الدولي، وبموجب ذلك يتسع نطاق السياسة الخارجية وتتشابك موضوعاته، وعلى الرغم من ذلك يرى بعض السياسيين والبحثين في الحقل السياسي أن مفهوم السياسة الخارجية يرتبط فقط بجانب القيادة السياسية وطبيعتها، وقد أشار إلى ذلك هنري كيسنجر- وزير الخارجية الأمريكي الأسبق - حيث أكد على أنه مهما كانت وجهة النظر محددة ودقيقة حول درجة الخيارات في السياسة الدولية فإن القرار يبقى صناعة أشخاص معينين» [٨]. وأيًّا كان غموض مفهوم السياسة الخارجية رغم وضوح ممارستها، فإن التأكيد يبدو واضحًا على أهمية القيادة السياسية ودورها في صناعة وصياغة القرار السياسي، وهنا تبرز أهمية القدرات الخاصة والمهارات الشخصية والقيادية في نشاط السياسة الخارجية. وفي حين يرى البعض أن مفهوم السياسة الخارجية هو مفهوم سلوكي ولا يكشف أي دور أو أبعاد لما يتعلق بطبيعة الالتزام الخارجي للدول والذي ترتبط به بعلاقات مستقرة أو تحالفات فيما بينها، فإن البعض الآخر ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها تتحدد في جميع صور النشاط الخارجي والصادر عن الجهات والمؤسسات المختلفة للدولة بواسطة ممثليها الرسميين أو الذي يقوم به جهاز متخصص؛ لتسيير علاقتها بالدول الأخرى أو أطراف دولية» [٩].

وفقًا لهذا المفهوم فإن السياسة الخارجية هي مجموعة عمليات تنظم نشاط الدولة وسلوكها تجاه الدول الأخرى، ورعاية المؤسسات التابعة لسيادتها

وعلاقاتها مع غيرها من الدول على كل من الصعيدين: الإقليمي والعالمي؛ لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية وحماية أمنها وسلامتها الوطنية [١٠]، ويعبر عن هذا المعنى ريتشارد ميريت Richard Merritt بالقول «: إن السياسة الخارجية مجموعة من الأنظمة والخطط التي يقرها ويوظفها زعيم الدولة » [١١].

فالسياسة الخارجية إذن هي نشاط مخطط هادف يعمل على تعبئة الموارد المتاحة في الدولة؛ لتحقيق تلك أهداف الدولة، فهذه السياسة ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية، ولكنها عملية منظمة تتم في إطار السياسة العامة وقيادتها السياسية، ولا يمكن تصور قيام سياسة خارجية بدون تحقيق أهداف محددة مسبقًا. ويؤكد « السيد سليم (١٩٩٨م) على أن النظر إلى السياسة الخارجية كعملية هدفية إنما يحقق الرابط بين مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع (الثقافة ـ الاقتصادية ـ السياحية) والتي تعمل على تعبئة موارد المجتمع بحكم أنها تسعى إلى تحقيق أهدافه مع العالم الخارجي، كما أن تحديد الأهداف يسمح بتقييم أداء الأجهزة القائمة على ذلك ومن ثم تحديد معايير التقويم للسلوك السياسي الخارجي أما بالفشل أو النجاح » [١٢]. وبموجب ذلك، فإن السلوك السياسي الخارجي للدولة هو محصلة لمجموعة من العوامل الموضوعية والنفسية، وهو يختلف من دولة إلى أخرى، ومن بيئة إلى بيئة، ويتأثر بالمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، ويمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية فيما يلي:

- **العوامل الطبيعية مثل**: (المساحة، الموقع، المناخ، التضاريس، والموارد الطبيعية، المعادن، الطاقة، الإنتاج الغذائي).
- **العوامل البشرية والحضارية والثقافية والنفسية وتشمل**: (المكان، الإعلام، التراث الثقافي، الرأي العام) .
- **القيادة السياسية وتتمثَّل في**: (الزعماء، النظام السياسي للدولة، الأحزاب السياسية)

هذه العوامل تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض حيث لا يمكن فهم كل عنصر على حدة، وعند تحديد وتحليل العوامل المشار إليها يمكن استشراف السلوك السياسي المتوقع خاصة فيما يتعلق بالأداء السياسي للقيادات والنخب السياسية، والذي يعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها عملية صناعة وصياغة القرار السياسي للدولة. فمن الثابت أن معطيات السياسة الخارجية تؤكد على أهمية دور القيادة السياسية في توجيه وصياغة القرار السياسي، والتي تنبع أولًا من قدرة القيادة السياسية على التعامل مع مختلف المستويات السياسية في المجتمع ، واكتساب التأييد لتوجهاته السياسية ، إضافةً إلى فهم حركة وآلية النظام السياسي الداخلي والأدوات القانونية والإدارية ، وتوظيف عناصر القوة في المجتمع لصالح أدواتها في إدارة السياسة الخارجية للدولة ، ومما لاشك فيه أن شخصية وكاريزما القائد السياسي يعد عنصرًا أساسيًّا في اكتساب الولاء والثقة من الجماهير ، التي عادة ما تساند قيادتها السياسية وتعطى تفويضًا مطلقا لها لإدارة السياسة الخارجية للبلاد.

(ب) الخطاب السياسي ونموذج العامل الخاص:

الخطاب السياسي للدولة يعبر عن مجمل توجهاتها الإستراتيجية المتعلقة بالسياسة الخارجية حسب مدركات القيادة السياسية العُليا، وهذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة والتحليل بما يوضح دوائر الاهتمام (مجالات) السياسة الخارجية للدولة ، ومجموعة المبادئ والقضايا والقيم السياسية لها، والتي تمثِّل في مضمونها وحدة متشابكة متكاملة لعناصر النظام السياسي «السياسة الخارجية تتألف من مجموعة الأفعال والقرارات الرسمية غير المترابطة لصانعي السياسة الخارجية » [١٣].

والخطاب السياسي في الدرجة الأولى هو صناعة أشخاص ويعتمد في جزء كبير منه على خبراتهم الشخصية، وهو يمثل مجموعة من الأنظمة والخطط التي يقرها ويوظفها زعيم الدولة للوصول إلى أهدافه [١٤] وعلى ذلك، يكون من الضروري

التعرف على مدى تأثير الدور البشري في هذا الجانب، وهذا الدور تقوم به النخب الحاكمة والقيادة السياسية الأولى في البلاد. وتنطوي صناعة وصياغة القرار السياسي على أبعاد متعددة ومتداخلة منها الجانب الاجتماعي والنفسي والمؤسسي والتي تُمثل في مجموعها عددًا من المتغيرات الحاكمة والمتحكمة بالخطاب السياسي، ويشير أحد الباحثين (Marsh Emily 2000) إلى أن الراصد لهذه العملية بحاجة إلى فهم وتحليل الشخصية السياسية لصانع الخطاب السياسي الذي يُعَدُّ في واقع الأمر إنجاز للنخب والزعامة السياسية بالدولة ويُمثل نمط التفكير والمدركات والتوجهات الخاصة بهؤلاء، وقدراتهم على التعامل مع الأفعال وردود الأفعال في المحيط الخارجي ، وإدارة الأزمات واتخاذ القرار السياسي وتحمل نتائجه ومخاطره، كما يعكس بالواقع قدرة وإمكانيات صانعي الخطاب السياسي والنمط السلوكي والإبداعي للقيادة السياسية [١٥].

ويؤكد (Rieme Neal 2007) أن نموذج العامل الخاص وهو أحد النماذج الخاصة بفهم الأشكال العملية للخطاب السياسي للنخب السياسية ، يظهر أهمية الدور الحساس لشخصية القائم على الخطاب السياسي ، والذي ينطلق من عوامل عقلانية سياسية وتنظيمية صفوية خاصة به ، حيث تمتلك هذه الزعامات والنخب السياسية مواهب فريدة تستخدم كقيم للسلام والحرية والعدل ، وما يمكن تسميته بالخطاب السياسي الجمعي والذي ينطلق من رؤية محسوسة واعتبارات خيرية حقيقية لشعوبها[١٦]. غير أنه لا بدَّ من التأكيد على أن أداء النخب السياسية وصياغة الخطاب السياسي على وجه العموم، لا يتوقف على عنصر الشخصية القيادية فحسب وإنما هناك العديد من العناصر الأساسية والمساعدة في هذا الجانب، والتي تشكل في مجملها مضمون وقوة ونمط السياسة الخارجية للدولة، منها الموارد الطبيعية مثل: المساحة والموقع الجغرافي وعدد السكان والقوة العسكرية والتكنولوجية وحجم القدرات الاقتصادية ، حيث تساهم كافة تلك العناصر وبشكل فعَّال في طبيعة ونمط التوجهات السياسية للدولة ، ورسم مسارات سياستها

الخارجية ، ومتانة علاقتها ، وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، ولما كان الخطاب السياسي هو بالواقع نص مكتوب أو منطوق يرتكز على أسس فكرية ويتضمن مجموعة من الأفكار والمفاهيم حول قضايا محددة ، فإنه يعبر عن مجموعة الأحكام لمن صدر عنه هذا الخطاب ، وأن هذه الأفكار والمفاهيم تعبر عن موقف صاحب الخطاب وتصوراته وآرائه[١٧]

(ج) منهجية تحليل الخطاب السياسي:

يمكن تتبع فكر النخب والقيادة السياسية من خلال أخذ نماذج من هذه النصوص الواردة في هذه الخطب وتحليلها وتفسيرها بغية التعرف على فكر القيادة السياسية ورؤيتها في صناعة سياسة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى الرغم من تعدد مناهج دراسة الخطاب السياسي، إلا أن منهج أسلوب تحليل المضمون (Content Analysis) هو الأسلوب الأكثر استخدامًا في دراسة الخطاب السياسي للنخب السياسية ، وكذلك في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري ، وهو أسلوب شائع الاستخدام في النصوص المكتوبة، وقد ظهر هذا الأسلوب والذي تركز استخدامه في الصحافة بعد الحرب العالمية الثانية وأظهر مدى أهمية الدعاية في تشكيل الرأي العام. وتشير الكتابات المتخصصة (Neuendorf Kinberly 2002) إلى أن تحليل المضمون من أسرع وسائل البحث الكمي وهو المدخل الأكثر موضوعية وتنظيمًا وتطورًا في الاستخدام [١٨] ، وإذا كان تحليل المضمون يعرف بأنه الوصف الكمي المنظم للمحتوى الظاهر للاتصال، إلَّا أن هذا المفهوم قد تطور كثيرًا للوصول إلى نتائج تتعلق بما يكمن خلف المحتوى الظاهر من معانٍ ودلالات، وكذلك بما يتضمنه المحتوى من تفاصيل، خاصة وأن تعدد وحدات Units التحليل يمكن من ذلك ، فهناك أكثر من وحدة للتحليل، أهمها وحدة الكلمة ، والتي تعد أصغر وحدة للتحليل وقد تكون عبارة أو رمزًا أو مصطلحًا لبعض المفاهيم السياسية وغيرها ، وهناك وحدة الموضوع والذي يتمثَّل في جملة أو فكرة أو قضية تتطلَّب

تفسيرها، وهناك أيضًا وحدة الشخصية وتستخدم عند دراسة الشخصيات والسير الذاتية، بجانب ذلك هناك وحدة المفردة والتي تُسمَّى أحيانًا الوحدة الطبيعية ، ويقوم الباحث خلالها بتحليل وتفسير مضمون خطاب أو كتاب معين بهدف غرضي محدد، ومن وحدات تحليل المضمون كذلك وحدة قياس المساحة والزمن ويقصد به التحليل وفقًا للمساحة التي يشغلها النص أو لعامل الوقت الذي استغرقه[١٩]، وفي دراسة الخطاب السياسي يجب التميز هنا بين مفهومين متشابهين في هذا الجانب الأول هو الوصف الغرضي (purposive description) أما الثاني فهو التحليل الغرضي (purposive analysis) ، فالأول مازال شائعًا في القراءات التقليدية للخطاب السياسي وفكر النخب السياسية وهو لا يمس ترتيب الموضوعات أو تسلسلها الوارد في النص أو النصوص المراد تحليلها، فالباحث يكتفي بقراءة النصوص ويصف ما جاء فيها من أغراض عن طريق الاستشهاد ببعض المقاطع المختارة ، أما التحليل الغرضي فيتميز بكون التحليل عملية مركبة خاضعة لترتيب يحدده الباحث بحسب موضوع بحثه وليس بحسب ترتيب الموضوعات الواردة في النص أو تسلسلها [٢٠] .

ولما كان تحليل المضمون هو الوصف الكمي المنظم للمحتوى الظاهر للاتصال، فإن الدراسة الحالية والتي تركز على الخطاب السياسي الكويتي تهدف إلى رصد مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما وردت في خطابات صاحب السمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، وذلك للوصول إلى ما وراء تلك المفردات من معانٍ ودلالات كامنة.

(د)السياق التاريخي للخطاب السياسي الكويتي:

من واقع رصد المسارات البارزة للسياق التاريخي للخطاب السياسي الكويتي، نتبين أن لهذا الخطاب مراحله المميزة، بمعنى أنه مر بمراحل فارقة تبلورت خلالها الرؤية السياسية لحكام الكويت، وحققوا بالفعل توازنات

ومصالح مستحقه للكويت بما يتفق وطبيعة المعطيات المحيطة بهذا الكيان السياسي الناشئ، من ذلك مثلًا التعامل بمنطق الحكمة والقوة مع الصراعات والتحالفات الدولية، وإيجاد حيز من الحرية والاستقلالية في التوجه السياسي بما يحافظ على استقلال الوطن وسلامته، واستغلال مصالح الدول الكُبرى وتهافتها على المنطقة في الحفاظ على الكويت، وذلك من خلال سياسة ذكية وحكيمة في إدارة الصراع بين القوى المتنافسة على المنطقة، حتى حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١م. بناء على ذلك يمكن تقسيم السياق التاريخي للخطاب السياسي الكويتي إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى وهي مرحلة تأسيس الكيان الكويتي والحفاظ على هويته الوطنية، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تأكيد الوجود وتأمين الحدود، بينما تمثَّلت المرحلة الثالثة في الاستقلال والإدارة الوطنية للسياسة الخارجية، علما بأن هذا التقسيم إنما هو لدواعي تحقيق الفهم الأفضل للموضوع، لأن هذه المراحل متداخلة بطبيعة الحال.

فقد تزامنت المرحلة الأولى وفترة حكم الشيخ جابر بن عبد الله الصباح الحاكم الثالث للكويت (١٨١٣م ـ ١٨٥٩) عندما فاوض ابنه الشيخ صباح الثاني الحكومة البريطانية؛ لتوقيع المعاهدة البحرية الكويتية ـ البريطانية ١٨٤٠م وذلك بناء على طلب منها والتي كانت تهدف لتعزيز جهود مكافحة القرصنة البحرية في منطقة الخليج، وتعد هذه الاتفاقية هي الأولى التي تعقدها الكويت مع دولة أجنبية[٢١]، وهذا يعكس أن أوضاع الكويت خلال هذه الفترة تبرز ظهور كيان سياسي يمتلك الكثير من المقومات الأساسية للدولة السيادية، والتي يأتي في مقدمتها إقامة العلاقات وعقد المعاهدات والتحالفات مع القوى الكبرى بالمنطقة، لاسيما إذا عرفنا أنه خلال فترة قصيرة وفي ظل فترة حكم الشيخ عبد الله بن صباح، الحاكم الخامس للبلاد (١٨٦٦ ـ ١٨٩٢م) أقامت الكويت علاقات سياسية مع قوى أخرى بالمنطقة وهي الدولة العثمانية، وكان جزءًا من ثمرة هذا التعاون مع ممثلي الدولة العثمانية في ولايتي البصرة وبغداد والتي كانت تهيمن على إقليم

الخليج العربي من العراق إلى قطر الطلب من حاكم الكويت المساعدة في استرجاع السلطة على إقليم الإحساء التابع للدولة العثمانية ، وتأمين الأمن والاستقرار، وانتهى ذلك بتحريك جيوش كويتية بحرية وبرية ساعدت في استرجاع الإقليم وإعادة الاستقرار للمنطقة وتمكين الدولة العثمانية من سيطرتها مرة أخرى على الإقليم والمناطق المجاورة. ويُعَدُّ ذلك بداية التعاون السياسي والعسكري للكويت مع قوى أخرى كبرى في المنطقة ممثلة بالدولة العثمانية ، حيث أصبح الكيان الكويتي لاعبًا أساسيًّا قويًّا في تحقيق الاستقرار والأمن للمنطقة ، وهو ما يؤكد هنا استقلالية القرار الكويتي في تلك الفترة وترجيح مصالح البلاد وأمنها القومي وسيادتها وحريتها في عقد المعاهدات والاتفاقيات مع مختلف القوى السياسية بالمنطقة ، وفقًا لما تقتضيه مصالح الأمة الكويتية، وإذا كانت هذه المرحلة تُعَدُّ مرحلة التأسيس وتأكيد الدور الكويتي بالمنطقة وإبراز الكيان والهوية الكويتية فإنها أيضًا بداية لانطلاق العلاقات السياسية الكويتية مع الأطراف والقوى السياسية الفاعلة والمختلفة على الساحة .

أما المرحلة الأخرى البارزة في السجل التاريخي للخطاب السياسي الكويتي فهي مرحلة حكم الشَّيخ مبارك الصُّباح ، الحاكم السابع للكويت (١٨٩٦ ـ ١٩١٥م) ، وهي مرحلة تأكيد الوجود وتأمين الحدود بعد أن عانت الكويت الكثير من المتاعب والشدائد، فقد اتسمت هذه المرحلة بالعمل نحو الحفاظ على وجود الكويت وتأمين حدودها الإقليمية من مضايقات وتسلط الدولة العثمانية وحلفائها والتي تريد ابتلاع الكويت، وهنا تعددت تطلعات الشيخ مبارك مع مختلف أطراف الصراع والقوى الفاعلة في الخليج العربي لتأمين سلامة بلاده، والتي بدأت بلقاء الشيخ مبارك في فبراير ١٨٩٧م مع المعتمد السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي؛ لترتيب طلب الحماية البريطانية والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الصداقة البريطانية الكويتية عام ١٨٩٩م ، واستمرت هذه الاتفاقية ٦٢ عامًا حيث تمَّ إلغاؤها عندما استقلت دولة الكويت عام ١٩٦١م ؛ لتبدأ المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الاستقلال والإدارة الوطنية للسياسة

الخارجية، وقد حدثت نقلة نوعية في الخطاب السياسي الكويتي منذ عهد الاستقلال حيث عبر عن إرادة دولة الكويت المستقلة وتوجهاتها بشأن القضايا الخليجية والعربية والدولية، وذلك في عهد الشيخ عبد الله السالم الحاكم الحادي عشر للكويت (١٩٥٠ـ١٩٦٥م)، ففي عام ١٩٦١م تم إلغاء اتفاقية الحماية مع بريطانيا وتكريس مقدرات وثروات البلاد لصالح الشعب الكويتي، واتسم الخطاب السياسي الكويتي في هذه المرحلة بانفتاحه الواسع على العالم والنظام الدولي، وتأكيد قدرة الكويت على إدارة علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية، بعد أن كانت شبه مكبلة بالاتفاقية مع بريطانيا، في تلك المرحلة كان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الصُّباح هو أحد الشركاء الاساسيين في صناعة السياسة الخارجية الكويتية منذ انطلاقها عام ١٩٦١م (عام الاستقلال) وراسم استراتيجيتها ومحاورها الاساسية حين أُنيطت بسموه مسؤولية إدارة الشأن السياسي الخارجي للبلاد، فاستثمر السياسة الخارجية في تحقيق أهداف الدولة والمجتمع .

(هـ) السياسة الخارجية في خبرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد

من المنطقي أن تكون «الخبرة السياسية» عنصرًا فاعلًا في صنع القرار السياسي الذي هو بالنهاية محصلة للسلوك السياسي للدولة، كما أن عملية صنع القرار السياسي هي عملية ديناميكية عقلانية، تتطلب من القيادة السياسية استيعاب كافة الجوانب والمتغيرات المحيطة بالموقف، وتحديد الإشكاليات المطلوب التعامل معها، ووضع البدائل ودراستها،ومن ثم اختيار البديل الأفضل. في كل ذلك تكون شخصية متخذ قرارات السياسة الخارجية على درجة كبيرة من الأهمية والحساسية، فمن المفترض أن يتصف بقدرات ومهارات إدارية/ سياسية، وإمكانات معرفية وعقلية خاصة. وكثيرًا ما تلعب شخصية القائد السياسي ودوافعه الذاتية دورًا كبيرًا في التأثير على صناعة القرار السياسي للدولة، وهناك قيادات سياسية غير سوية الشخصية أدت إلى دمار دولهم مثل « هتلر»، وكذلك «صدام حسين » وغيرهما من القادة ذوي التصرفات اللاعقلانية والمزاج

الشخصي غير السوي مما أدَّى إلى توريط دولهم في حروب وانتكاسات هائلة دون إدراك للمخاطر المحيطة أو فهم ميزان القوى واتجاهات الرأي العام الدولي .

على النقيض من ذلك هناك قادة عظام عبر التاريخ، تأصلت في شخصياتهم مهارات القيادة الحكيمة لسياسات بلدانهم، وتمسكوا بمبادئ سامية في صنع القرار السياسي، فجاءت قراراتهم تجسيدًا للعقلانية والإحساس بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم وتجاه العالم الخارجي، فخلدهم التاريخ على هذا الأساس، وأصبحوا نماذج وقادة ملهمين، وساهموا بالفعل في التحرير والتنمية والتقدم، نذكر منهم غاندي في الهند، وجمال عبد الناصر في مصر، والشيخ جابر الأحمد الصباح في الكويت وغيرهم كثيرون.

ومن المؤكد أيضًا أن الخبرة السياسية Political Experience للقائمين على السياسة الخارجية لها انعكاسات عميقة على وضع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، إذ إن عمق الخبرة بالتفاعل مع الإيمان بالوطن والوعي والإحساس بالمسئولية- تكسب القائم على السياسة الخارجية مهارات العمق في التفكير والتحليل المنطقي لأوضاع الساحة الدولية ، ورؤية استشرافية للمستقبل، ومن هنا تتأكد جدارة الخبرة بالسياسة الخارجية لدى صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح الذي تولى وزارة الخارجية الكويتية لمدة أربعين عامًا قبل أن يصبح أميرًا للبلاد.

ولد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عام ١٩٢٨م وهو الابن الرابع للمغفور له الشيخ أحمد الجابر الصُّباح أمير دولة الكويت العاشر والذي تولى حكم الكويت خلال الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٥٠م ، وقد تلقى تعليمه الأول في المدرسة المباركية التي كانت قد أسست في عام ١٩١١ م بوصفها أول مدرسة تنشأ في الكويت، وهي المدرسة التي تعلم فيها كثير من المواطنين الكويتيين الذين أثروا في الحياة الكويتية فيما بعد ، وقادوا نهضتها وتطورها الحضاري المعاصر .

كان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح محل اهتمام شديد من جانب والده الأمير الراحل الشَّيخ أحمد الجابر الصُّباح، حيث عني بتثقيفه ثقافة عالية على أيدي أساتذة متخصصين استقدمهم لأجله، وحين بدأ يشب عن الطوق أوفده والده إلى العديد من الدول للدراسة واكتساب الخبرة والمهارة السياسية، إلى جانب الاطلاع على سير الأمور العامة والأنظمة في كثير من الدول الآسيوية والأوربية والأمريكية [٢٢].

وقد تم تعيين صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح رئيسًا لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ثم أضيفت إليه مسؤولية رئاسة دائرة المطبوعات والنشر عام ١٩٥٧م ، وبعد استقلال دولة الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م تمَّ تشكيل أول حكومة كويتية، وقد تولى صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح حقيبة الإرشاد والأنباء فيها ، وفي التشكيل الوزاري الثاني في فبراير ١٩٦٣م ، تولى حقيبة وزارة الخارجية وعين رئيساً لوفد الكويت في الأمم المتحدة والجامعة العربية ورئيس اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج والجنوب العربي، وبحكم صفته الوزارية أصبح عضوًا في مجلس الأمة منذ عام ١٩٦٣م[٢٣]، الأمر الذي مكنه من معايشة الحياة النيابية في الكويت منذ انطلاقتها الأولى، وعلى إثر استكمال الكويت شخصيتها الدولية واستقلالها السياسي الكامل ، وما ترتب على ذلك من قبولها عضوًا في الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة، وعلى امتداد تلك الفترة كان صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية الكويتية ، وعايش عن قرب العديد من الأزمات السياسية والمحلية والإقليمية التي كان لها انعكاسات عميقة على دولة الكويت وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ومن أبرز تلك الأزمات السياسية الادعاءات العراقية ضد الكويت عام ١٩٦٣م، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٧٩ م- ١٩٨٨ م ، والاحتلال العراقي لدولة الكويت ١٩٩٠

- ١٩٩١م، وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي استمر سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح العنصر الفاعل في السياسة الكويتية على المستويين الداخلي والخارجي ، فقد تولى وزارة الخارجية أيضًا في الوزارة الخامسة عشرة (إبريل ١٩٩١م)، وتولى أيضًا منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الوزارة السادسة عشرة في ١٨ أكتوبر عام ١٩٩٨م وحتى الوزارة العشرين والتي تشكلت في ١٤ فبراير عام ٢٠٠١م، كما تقلد رئاسة مجلس الوزراء في يوليو ٢٠٠٣م إلى أن أصبح أميرًا لدولة الكويت في ٢٩ يناير ٢٠٠٦م.

وخلال تربعه على قمة الدبلوماسية الكويتية، استطاع صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد أن ينسق السياسة الخارجية للكويت تنسيقًا متكاملًا، وأن يوثق علاقات الكويت مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، مرسخًا بذلك علاقة الكويت مع هذه الدول في المجالات الحيوية. وقد ساعدته الخبرة الهائلة على تكييف السياسة الخارجية الكويتية مع متغيرات النظام الدولي عبر الأزمنة، فقد تسلم مقاليد وزارة الخارجية في ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين: الشرقي والغربي (التي تجلت بوضوح إبان أزمة الصواريخ الكوبية)، وعلى امتداد السنين في العمل السياسي والدبلوماسي كانت له مواقف وسياسات مع الشخصيات والمنظمات التي أثرت في النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد عاصر جون كينيدي وليندون جونسون ، وريتشارد نيكسون ، وصولًا إلى جيرالد فورد ، فكارتر فريغان وحتى جورج بوش الأب ، ثم بيل كلينتون وصولًا إلى بوش الابن إلى الرئيس باراك أوباما الرئيس الحالي للولايات المتحدة، كما تواصل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد مع كل وزراء الخارجية العظام في مرحلة الحرب الباردة ثم انهيار المنظومة الشيوعية، حيث عاصر خلال تلك الفترة الرؤساء خورتشوف وبريجينيف، وأندروبوف ، ووزراء الخارجية أندريه

غروميكو ، وأليكسي كوسيغن ، وتشرنينكو وغورباتشف إلى تفكك الاتحاد السوفيتي والرؤساء اللاحقون لروسيا. كما عاصر كبار صناع السياسة في الدول العُظمى الأخرى بريطانيا وفرنسا والصين وسائر بلدان أوروبا وآسيا وإفريقيا، وعاصر التكتلات السياسية الدولية مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي[٢٤]، وقد حضر سموه كل القمم العربية منذ إنشاء الجامعة العربية، ولم يغب عنها إلَّا عام ١٩٩٦م ، عندما تصادف أن عقدت القمة وهو في استقالة من العمل الرسمي.

في هذا الإطار الواسع المعقد تعامل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع كافة المحاور العالمية بالأسلوب الذي يقتضيه حفظ أمن الكويت واستقلالها السياسي والاقتصادي ضد الأطماع الخارجية، وعايش سياسة المحاور والاستقطاب في النظام الإقليمي العربي خلال فترة الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من الحروب العربية - العربية الباردة والساخنة، وانتهج سياسات تحفظ خيط اللقاء مع الجميع ، وتنبذ خيوط الفراق والتصادم فكانت السياسة الكويتية نموذجًا في الجمع بين كل الأشقاء الكبار على ذات الدرجة من التساوي في عهود عبد الناصر وحكام آل سعود ، وكل قادة السياسة في حقبة الستينات والسبعينيات من القرن العشرين. هذا الخط التوافقي في السياسة الخارجية الكويتية والذي رسخه صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، إنما هو تجسيد للتقاليد الأصيلة التي نشأت عليها دولة الكويت من حيث التوازن في علاقتها الدولية دون المساس بخصوصية السيادة الكويتية، وكذلك دون التصادم مع سياسات معينة لمجرد إثبات الوجود، فجاءت السياسة الخارجية الكويتية متسقة مع دور وطبيعة الكويت كبلد صغير ، واقتصاد فعَّال محاط بثلاث دول متفوقة في المساحة والسكان والتأثير السياسي (إيران، السعودية، العراق) .

وبفضل هذه السياسة المتوازنة، أمكن للكويت النجاح في مسيرتها السياسية وتوطيد علاقاتها مع دول عديدة ذات أنماط فكرية وأيدلوجية مختلفة، من ذلك

أن السياسة الكويتية تمكنت أن تشبع شعبها فكرًا قوميًّا من دون أن تتخلى عن نظامها المحافظ ، وكانت الكويت أول من يتبادل التمثيل الدبلوماسي في المنطقة مع موسكو الشيوعية في ظل ظروف خليجية محافظة، وكان للسياسة الخارجية الكويتية بقيادة صباح الأحمد دور ملموس في حل الكثير من الخلافات العربية ـ العربية مثل الخلاف المصري- اليمني، والخلاف المصري ـ السعودي وذلك أثناء الحقبة الناصرية، وكذلك دورها الجوهري تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ونزع فتيل الخلاف الأردني الفلسطيني وغير ذلك من القضايا العربية.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي قام صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد بدور أساسي إبان الحرب العراقية الإيرانية بما كان لها من تأثيرات بالغة على الاقتصاد الكويتي، خاصة أثناء ما عرف (بحرب الناقلات)، حين استطاع أن يقنع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن ترفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية لحمايتها، بالإضافة إلى دوره المتميز في المجال الدولي أثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت، حيث تمكنت الدبلوماسية الكويتية من حشد التأييد العالمي بالارتكاز على أسس قوية من التعاون والاحترام والتمسك بالشرعية الدولية..

وقد أرسى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد مبدأ مهمًّا وهو «العناية بعملية صناعة وصياغة الخطاب السياسي الكويتي؛ لتصبح وزارة الخارجية هي مصدر القرار الكويتي للعالم»، وكان لهذه العناية انعكاساتها الواضحة حيث حققت الدبلوماسية الكويتية نجاحًا هائلًا في تطوير العلاقات السياسية الثنائية بين الكويت ودول العالم ،وإيجاد قنوات اتصال وحوار دائم بين الدبلوماسيين الكويتيين والدبلوماسيين ذوي التأثير في القرارات الدولية، ومما دعم ذلك عمق العلاقات القائمة على الحب والاحترام بين صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد والدبلوماسيين في الدول الأخرى بمختلف مستوياتهم بما في ذلك دبلوماسيي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتجمع المصادر

على أنه في لقاءاته مع كبار الشخصيات يكون ذهنه حاضرًا ودقيقًا في الحديث، كما أنه منصت جيد ومفاوض بارع يستطيع بسهولة أن يدير الحديث لمصلحة ما يراه هو، ويؤمن بالحوار والدبلوماسية الهادئة، ويتصف بجرأة غير عادية لا تتوافر في السياسيين والدبلوماسيين الذين تعاملوا معه .[٢٥]

من كل ذلك نتبين أهمية دراسة الخطاب السياسي لسمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح، ليس فقط لخبرته الطويلة بالعمل في السياسة الخارجية، وإنما أيضًا لتعامله العميق والمباشر مع قضايا فارقة ومشكلات مفصلية في تاريخ المنطقة والعالم . اضافة لرصد توجهات السياسة الخارجية للكويت كما عايشها وعبر عنها سموه خلال مسيرة تاريخة السياسي الحافل.

ثالثًا: منهج الدراسة وإجراءاتها

فيما يلي توضيح للطريقة التي تم استخدامها في الدراسة الحالية، وذلك من حيث المنهج والأسلوب والبيانات من حيث مصدرها وجمعها ومعالجتها:

(أ) منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال رصد المفردات التي تضمنها الخطاب السياسي الكويتي والتي تعبر عن السياسة الخارجية لدولة الكويت. وفي إطار هذا المنهج تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) وهذا الأسلوب شائع الاستخدام في دراسة النصوص المكتوبة أيًّا كان المجال الذي تتناوله، وإن كان قد ظهر أساسًا في مجال الاتصال الجماهيري (Huckin,2004)[٢٦]، ويعرف تحليل المحتوى بأنه الوصف الكمي المنظم للمحتوى الظاهر للاتصال(Mastro & Stern,2003) [٢٧] وإن الاتصال في الدراسة الحالية هو الخطاب السياسي الكويتي. وقد تم تطبيق أسلوب تحليل المحتوى في الدراسة الحالية من خلال رصد مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما وردت في خطب صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد، ومن ثم وصف تلك المفردات وصفًا كميًّا (Quantitative) حسب

مجالات اهتمام السياسة الخارجية لدولة الكويت، مع إقران هذا الوصف الكمي بتحليل كيفي (Qualitative Analysis) للتعرف على ما وراء المعطيات الكمية، إذ إن التحليل الكمي لم يكن كافيًا؛ لتوضيح المعاني والدلالات الكامنة للمفردات التي تم رصدها في الخطاب السياسي الكويتي المعاصر.

(ب) مصدر البيانات:

استمدت هذه الدراسة بياناتها من الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا بكلمات صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح في مناسبات مختلفة خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣م حتى سبتمبر ٢٠٠٨ . وقد بلغ عددها ٣٨ خطابًا سواء أثناء توليه رئاسة الوزارة أو فترة توليه رئاسة الدولة ، وتتمثَّل تلك الخطابات في

- كلمة افتتاح الدورة ٩٦ لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- كلمة دولة الكويت في القمة ١٣ لحركة عدم الانحياز.
- كلمة دولة الكويت في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر.
- كلمة دولة الكويت أمام الدورة ٥٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- كلمة افتتاح مؤتمر الكويت حول الحكومة الإلكترونية.
- كلمة افتتاح مؤتمر القمة الرابع والعشرين لقادة دول مجلس التعاون.
- كلمة اختتام مؤتمر القمة الرابع والعشرين لقادة دول مجلس التعاون.
- كلمة ضمن لقاء مع المسؤولين والعاملين بقاعدة صباح الأحمد البحرية.
- كلمة افتتاح الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- كلمة افتتاح الملتقى الإعلامي الثاني.

- كلمة افتتاح معرض على الغانم وأولاده للسيارات.
- كلمة افتتاح ندوة المنطقة والمستقبل بمجلس الأمة.
- كلمة الاحتفال بالذكرى ٤٠ لتأسيس جمعية المحامين الكويتية.
- كلمة ضمن الحفل الذي أقامه رجال الأعمال اليابانيون تكريمًا لسمو رئيس مجلس الوزراء. والوفد المرافق له أثناء زيارته لليابان.
- كلمة ضمن الحفل الذي أقامه رجال الأعمال الكوريون تكريمًا لسمو رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له أثناء زيارته لجمهورية كوريا.
- كلمة افتتاح اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط.
- كلمة افتتاح مهرجان جمعية المعلمين الكويتية.
- كلمة افتتاح لقاء القيادات الحكومية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص.
- كلمة ضمن لقاء مع مسئولي وموظفي الحرس الوطني.
- كلمة افتتاح المنتدى الاقتصادي الذي نظمته شركة بيان للاستثمار وعدد من الشركات الكويتية - كلمة افتتاح مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- كلمة دولة الكويت أثناء قمة الجنوب الثانية لمجموعة ٧٧ والصين المنعقد في دولة قطر.
- كلمة دولة الكويت أمام الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- كلمة افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الحادي عشر.
- كلمة افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر.
- كلمة ضمن لقاء مع مجموعة من رجال الأعمال الباكستانيين.
- كلمة ضمن لقاء مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف.
- كلمة ضمن لقاء مع أعضاء اتحاد غرفة التجارة والصناعة الهندية.

- كلمة ضمن جلسة المحادثات الرسمية مع الجانب الهندي (الهند ، يونيو ٢٠٠٦م).
- كلمة ضمن لقاء مع الدكتور/ أي بي جي عبد الكلام رئيس جمهورية الهند (الهند ، يونيو ٢٠٠٦م) .
- كلمة افتتاح الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي
- كلمة افتتاح مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية الكويتية.
- كلمة دولة الكويت في مؤتمر القمة العربية ١٨ في السودان.
- كلمة إلى المواطنين الكويتيين بمناسبة انتهاء فترة الحداد على رحيل المغفور له الشَّيخ جابر الأحمد الجابر الصُّباح وكذلك ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير في فبراير ٢٠٠٦ م .
- كلمة بمجلس الأمة في يناير ٢٠٠٦م.
- كلمة إلى المواطنين الكويتيين في يناير ٢٠٠٧م.
- كلمة بمناسبة مرور عام على توليه سمو الأمير مقاليد الحكم.
- كلمة دولة الكويت في مؤتمر القمة العربية المنعقد في المملكة العربية السعودية في مارس ٢٠٠٧م.
- كلمة أمام الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر ٢٠٠٨.

يتضح من ذلك أن الخطاب السياسي الكويتي مجال التحليل يغطي مدى زمنيًّا طويلًا نسبيًّا، ويرتبط بسياقات متنوعة، كما أن مصدره رأس الدولة الأمر الذي يضفي صفة الجدارة على محتواه كمعبر عن السياسة الخارجية.

(ج) أداة الدراسة:

اتساقًا مع موضوع الدراسة ومنهجيتها، تم تصميم أداة جمع البيانات ممثلة في صحيفة تحليل المحتوى بحيث تستوعب جميع مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما وردت في الخطاب السياسي. وقد تمَّ إعداد صحيفة تحليل المحتوى بناء على مضمون هذا الخطاب، وبما يتفق وحدود الوصف الكمي المطلوب، وتتضمن الصحيفة ثلاث فئات أساسية هي:

الفئة الأولى: دائرة الاهتمام، ويقصد بها المجال الذي تنتمي إليه المفردة، وتتضمن هذه الفئة سبع فئات فرعية هي:

ـ الدائرة الخليجية.

ـ الدائرة العربية.

ـ الدائرة الإسلامية.

ـ دائرة عدم الانحياز.

ـ دائرة الحوار بين الشمال والجنوب.

ـ دائرة العلاقات الثنائية الدولية.

ـ دائرة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة).

الفئة الثانية: فئة الموضوع، ويقصد بها القضية التي تعبر عنها المفردة. إن فئة القضايا كما واضح من اسمها تعني القضية الملموسة مثل:(القصية الفلسطينية، مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، الاضطرابات في الصومال...إلخ).

الفئة الثالثة: فئة القيم ، وتضم هذه الفئة المعاني المجردة سواء كانت مرغوبة أو غير مرغوبة، من أمثلة القيم المرغوبة (الحرية، العدالة، المساواة، التعاون، الثقة....إلخ) ، ومن أمثلة القيم المرفوضة (الفوضى، الظلم، التحيز، التشرذم، الشكوك ...إلخ) .

وقد تم التحقق من كفاءة أداة الدراسة (صحيفة تحليل المحتوى) من خلال التجريب المسبق على عشر وحدات من الخطاب السياسي مجال التحليل، وأسفر هذا التجريب عن إعادة ترتيب وصياغة بعض الفئات الفرعية، وكذلك إضافة فئات فرعية جديدة بحيث تستوعب الأداة كافة مفردات السياسة الخارجية الواردة في الخطاب السياسي، كما تم التحقق من صدق الأداة من خلال المراجعة المدققة لمحتوياتها وتطوير صياغتها بحيث تقيس الموضوع المطلوب قياسه، بمعنى أن

تستوعب كافة مفردات السياسة الخارجية الكويتية. في السياق نفسه تم عرض أداة الدراسة على ثلاثة من الأكاديميين ذوي الاختصاص (أحدهم متخصص في الاتصال الجماهير، والثاني في العلوم السياسية، والثالث في علم الاجتماع)، وكانت مشفوعة بموضوع الدراسة وأهدافها والتساؤلات التي تسعى للإجابة عنها، وبناء على آراء هؤلاء المحكمين تم إجراء التعديلات التي تستلزمها كفاءة الأداة في قياس الموضوع المطلوب قياسه. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيق الأداة على عشر وحدات من الخطاب السياسي بواسطة اثنين من الباحثين المحايدين، وتم حساب نسبة الاتفاق بينهما (الفئات التي اتفق فيها الباحث الأول مع الباحث الثاني)، وقد تبين أن معامل الاتفاق قيمته ٩٨٪ وهذه النسبة تعكس ثباتًا عاليًا يؤكد كفاءة أداة الدراسة، وإن كان هذا الثبات المرتفع يفسر بوضوح فئات التحليل الأساسية والفرعية من جهة ودقة التعريفات الإجرائية لها من جهة أخرى.

(د) جمع البيانات ومعالجتها:

تم جمع بيانات الدراسة من خلال استخدام صحيفة تحليل المحتوى، بحيث ترصد فيها جميع مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا بخطب صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح. كانت وحدة التحليل هي المفردة، والتي تعني الكلمة أو المصطلح بحيث يتم تصنيف الكلمات والمصطلحات حسب الفئات المشار إليها، وقد تمت معالجة تلك المفردات من خلال تنظيمها بطريقة كمية موزعة حسب دوائر السياسة الخارجية والموضوعات والقيم في إطار كل دائرة، ثم التحليل الكيفي لتلك المفردات بما يقابل الإجابة على تساؤلات الدراسة وذلك حسبما يتضح بالنتائج

رابعًا: نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج بشأن مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي الكويتي ممثلًا في خطب سمو

الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣م إلى سبتمبر ٢٠٠٨م وذلك على النحو السابق توضيحه في الجزء الخاص بمنهجية الدراسة، تغطي النتائج بعدين أساسيين:

البعد الأول: يتمثَّل في التحليل الكمي (Quantitative Analysis) .

أما البعد الثاني: فيتمثل فيما وراء المعطيات الكمية، بمعنى التحليل الكيفي (QualitativeAnalysis).

فيما يخص التحليل الكمي، تبين أن الخطاب السياسي الكويتي جاء ثريًّا بالمفردات التي تغطي سبع دوائر تتحرك فيها السياسة الخارجية لدولة الكويت، والتي تعبر عنها فئات صحيفة تحليل المحتوى، وتتمثَّل تلك الدوائر في الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، دائرة عدم الانحياز، دائرة الحوار بين الشمال والجنوب، دائرة العلاقات الثنائية الدولية ، دائرة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة)، لقد أمكن رصد ٣٣١ مفردة، بعضها يعبر عن قضايا حيوية وبعضها يعبر عن قيم جوهرية للسلوك السياسي، وتتوزع تلك المفردات على النحو المبين بالجدول الآتي.

جدول (١)
مفردات السياسة الخارجية الكويتية حسب دوائر العمل الدبلوماسي.

دوائر السياسة الخارجية	المفردات		المجموع
	قضايا	قيم	
الدائرة الخليجية	٢٦	١٧	٤٣
الدائرة العربية	٩١	٣٢	١٢٣
الدائرة الإسلامية	١٩	٢١	٤٠
دائرة عدم الانحياز	١٦	٣	١٩
دائرة الحوار بين الشمال والجنوب	٢٠	١٣	٣٣
دائرة العلاقات الثنائية الدولية	٢٧	١٦	٤٣
دائرة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة)	١٦	١٤	٣٠
المجموع	٢١٥	١١٦	٣٣١

فإذا كان إجمالي المفردات هو ٣٣١ مفردة ، فإنها تتوزع بين القضايا بنسبة ٦٥٪ والقيم بنسبة ٣٥٪، وهذا يعني أن السياسة الخارجية الكويتية تركز على قضايا بعينها، وفي الوقت نفسه تؤكد القيم Values ذات الدلالة لهذه القضايا (سيتم توضيح هذه الفكرة لاحقًا في سياق التحليل الكيفي)، وتأتي الدائرة العربية في المرتبة الأولى من حيث اهتمام الخطاب السياسي الكويتي، غدا إن تكرار مفرداتها يبلغ ١٢٣ مفردة ، أي ما يعادل ٢ , ٣٧٪ من إجمالي مفردات السياسة الخارجية الكويتية حسبما عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي، وكما واضح من الجدول، فإن مفردات القضايا تفوق مفردات القيم وذلك على مستوى الدائرة العربية، إذ إن مفردات القضايا تعادل ما يقارب ثلثي مجمل مفردات تلك الدائرة. ويبدو من الجدول أن مفردات دائرة عدم الانحياز ـ كإحدى دوائر السياسة الخارجية الكويتية

وردت بأقل عدد من المفردات في الخطاب السياسي الكويتي، حيث تشكل مفرداتها ٥,٧٪ فقط من مجمل المفردات، الأمر الذي يمكن تفسيره بضعف دور الحركة في النظام الدولي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر القرن العشرين، وظهور الولايات المتحدة كقطب أوحد على الساحة الدولية، هذا بالإضافة إلى فشل الحركة في الكثير من القضايا، بل وتخليها عن مبادئ أساسية، الأمر الذي عبر عنه بمرارة الخطاب السياسي الكويتي على النحو الذي سيتم توضيحه.

يلاحظ من الجدول أيضًا أن الفروق ضئيلة بين مفردات القضايا ومفردات القيم فيما يخص الدائرة الإسلامية ودائرة المجتمع الدولي ممثلًا بالأمم المتحدة، وذلك مقارنة بالدوائر الخمس الأخرى (حيث توجد فروق ملحوظة بين عدد مفردات القضايا وعدد مفردات القيم)، إن ضآلة الفروق بين عدد مفردات القضايا وعدد مفردات القيم فيما يخص الدائرة الإسلامية ودائرة المجتمع الدولي يرجع إلى اهتمام الخطاب السياسي الكويتي بالكثير من القيم الإسلامية، وقيم الشرعية الدولية التي من المفترض أن تحكم العلاقة بين الشعوب، خاصة قيم العدل والتسامح والحرية والمسؤولية والاحترام، وقبول الآخر، ونبذ الإرهاب، وكراهية التطرف.

فيما وراء المعطيات الكمية:

إذا كان التوضيح السابق يختص بما أسفر عنه التحليل الكمي للخطاب السياسي لسمو الشيخ صباح الأحمد فيما يخص السياسة الخارجية لدولة الكويت، فإن هذه المعطيات تكمن خلفها دلالات عميقة فيما يخص دوائر تلك السياسة ممثلة في الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، دائرة عدم الانحياز، دائرة الحوار بين الشمال والجنوب، دائرة العلاقات الثنائية الدولية، دائرة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة).

(أ) الدائرة الخليجية:

يقصد بالدائرة الخليجية كل ما يخص سياسة دولة الكويت تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة أو منفردة، حيث تضم هذه المنظومة بجانب

دولة الكويت كلًّا من المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، سلطنة عمان. ومن واقع تحليل الخطاب السياسي الكويتي، تبين أن مجلس التعاون يتصدر كافة المنظمات الأخرى على المستوى العربي الخليجي من حيث التكرارات المعبرة، وحسب الخطاب السياسي الكويتي فإن مجلس التعاون هو صرح خليجي شامخ. وقد عكس الخطاب السياسي الكويتي الكثير من المفردات التي تجسد عمق الروابط بين دول المجلس.

من تلك المفردات مشاعر الإعزاز، أسمى معاني التقدير، المودة والمحبة، التآلف، العطاء، الجهد المتواصل، الاحترام، كما يؤكد الخطاب السياسي الكويتي على قيم التشاور وتبادل الآراء ووجهات النظر في كل ما يهم الشعوب العربية الخليجية وتقوية وحدتها وتجميع طاقاتها ومواجهة ما يصادفها من مستجدات بالدراسة الجماعية والنظرة الموضوعية والبصيرة الواعية، والحكمة، ورحابة الصدر، والروية والأناة... مع الأخذ في الاعتبار التوجهات العالمية والإمكانات المتاحة والمصالح الإقليمية ... باعتبار أن هذه المفردات تعكس قيمًا جوهرية وسنة حميدة أرساها قادة دول المجلس. ويربط الخطاب السياسي الكويتي بين الجدية والموضوعية في أداء هؤلاء القادة من جهة وتطلعات الشعوب العربية الخليجية من جهة ثانية: «إن عيون وأسماع أمتنا تتابع قراراتكم لما عهدته في قادة دول مجلس التعاون من الجدية والموضوعية، كما أن شعوبنا لها آمالها ومطامحها في الأمن والرخاء... ونتطلع منكم إلى الكثير، ثقة منهم بأنكم لصالحهم تعملون ولا تدخرون وسعًا في الاستجابة لمطامحهم...».

في الوقت نفسه تظهر مفردة «التعاون الاقتصادي» بكثافة واضحة سواء في سياق العلاقات الكويتية الخليجية، أو في سياق العلاقات الخليجية الدولية. ففي خطاب رئيس الوزراء سمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح أمام المنتدى الاقتصادي الذي عقد بالكويت يوم السبت ١٤ مايو ٢٠٠٥، استعرض الإجراءات التي اتخذتها الكويت ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي، ثم

تطرق إلى المساعي الكويتية ضمن منظومة دول مجلس التعاون «لتطوير وتكامل اقتصادياتنا ومشاريعنا التنموية وتعزيز القطاع الخاص، وفتح الأسواق للشركات الخليجية انطلاقًا من قناعاتنا المشتركة بأهمية التكامل الاقتصادي والدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية بدول المجلس».

أما على مستوى العلاقات الخليجية الدولية، فقد جاءت مفردة العلاقات الاقتصادية كهدف للسياسة الكويتية ضمن إطار منظومة التعاون الخليجي... «تسعى الكويت في إطار عضويتها لمجلس التعاون إلى إبرام اتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي، والتي ستسهم في تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية مع هذا الاتحاد، وتفتح آفاقًا جديدة للتكامل الاقتصادي بين المنظومتين»، المنطق نفسه تقريبًا فيما يخص إجراءات توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الكويت والولايات المتحدة.

ويشدد الخطاب السياسي الكويتي على أن دول مجلس التعاون لا تنفصل عن التطورات الجارية في محيطها الإقليمي، خاصة «لما لهذه التطورات من آثار مباشرة على المنطقة كلها، مما يحتم المتابعة المتصلة التي تضع في اعتبارها كل الاحتمالات المستقبلية...» ، كما يربط الخطاب السياسي الكويتي بين سياسة مجلس التعاون لدول الخليج وتوجهات السياسة الدولية بشأن مكافحة الإرهاب، وكذلك بتوجهات السياسة العربية والشرعية الدولية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي.

وتظهر مفردة «الأمن» باعتبارها قيمة غائية جوهرية، ليس فقط للكويت ودول مجلس التعاون ولكن أيضًا لكافة دول المنطقة،كما تظهر هذه المفردة الأمن كأساس؛ لتعزيز دور الكويت في المنطقة ومواكبة المتغيرات العالمية، وكثيرًا ما يقرن الخطاب السياسي الكويتي مفردة «الأمن» بمفردة «الاستقرار»، وفي سياق الحديث عن «الأمن والاستقرار» يؤكد الخطاب السياسي الكويتي على أن الكويت «تتطلع إلى تفعيل ووضع ترتيبات أمنية إقليمية بالتشاور مع دول

المنطقة، وكذلك إلى «تحقيق كل ما يُساهم في تعزيز أواصر التعاون بين دول المنطقة» وفي إطار الأمن الإقليمي يتطرق الخطاب السياسي الكويتي إلى قضيتين الأولى هي البرنامج النووي الإيراني، أما الثانية فهي احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث.

فيما يخص القضية الأولى فإن الخطاب السياسي الكويتي يرتكز على مبدأ جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.. ويدعو «الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الرئيسة المعنية بالملف النووي الإيراني إلى الاستمرار في الحوار الجاد والبناء بما يكفل ويحقق إزالة حالة التوتر والشكوك التي لا تزال تحيط بهذا الموضوع المهم، وبما يحفظ للجمهورية الإسلامية الإيرانية حقها في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وبما يحفظ للمجتمع الدولي الثقة باحترام إيران للضمانات والشروط التي تتعلق بهذا الموضوع».

أما فيما يخص قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، فإن الخطاب السياسي الكويتي ينطلق من تمسك الكويت بمبادئ الأمم المتحدة والتي تؤكد على حل الخلافات بالطرق السلمية، ويقول الخطاب السياسي الكويتي: «إننا ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الإمارات العربية المتحدة لمواصلة الزيارات المتبادلة وتكثيف الاتصالات الثنائية فيما بينهما ؛ لإيجاد حل للنزاع حول الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى أو إحالته إلى محكمة العدل الدولية لحسمه وإنهائه بما يؤدى إلى تعزيز العلاقات بين البلدين وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

(ب) الدائرة العربية

من منظور تلك الدراسة، فإن الدائرة العربية كإحدى دوائر السياسة الخارجية لدولة الكويت تعنى كل ما يتعلق بالدول والقضايا العربية غير الخليجية، أي غير

تلك التي تخص دول مجلس التعاون الخليجي. وبتحليل الخطاب السياسي الكويتي على مستوى الدائرة العربية وفق هذا المعنى، خلصت الدراسة إلى أن مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت تندرج تحت أربعة تصنيفات أساسية هي:

- **الصراع العربي الإسرائيلي.**
- **الوضع في العراق.**
- **الانتماء العربي.**
- **الاضطرابات في السودان والصومال.**

فما توجهات السياسة الخارجية الكويتية بشأن هذه القضايا حسب الخطاب السياسي الكويتي؟ فيما يلي توضيح موجز للإجابة عن هذا التساؤل .

(١) الصراع العربي الإسرائيلي:

استحوذ الصراع العربي الإسرائيلي على اهتمام واضح في الخطاب السياسي الكويتي، ويشدد هذا الخطاب على أن المشكلة الفلسطينية هي أساس الصراع في الشرق الأوسط، وأنه لابدَّ من الحل العادل والشامل والدائم لهذا الصراع بما في ذلك «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس» ، ويقرن الخطاب السياسي الكويتي بين مفردة «السلام» ومفردتي: الأمن والاستقرار في المنطقة، كما يشدد على أهمية دعم الجهود الدولية الهادفة إلى تحريك «عملية السلام». وفي الوقت الذي تؤكد فيه سياسة دولة الكويت على أهمية جهود المجتمع الدولي والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، فإنها تبرز ضرورة تفعيل تلك الجهود كما تبرز المبادرة العربية للسلام، وكذلك اللجنة الرباعية، وقرارات الأمم المتحدة، وخريطة الطريق، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ويؤكد الخطاب السياسي الكويتي على «عدالة القضية الفلسطينية»، كما يبرز «حقوق الشعب الفلسطيني» بجانب المصطلحات الجوهرية ذات الصلة، خاصة (الأراضي العربية المحتلة)، والأراضي العربية الفلسطينية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينوه بصورة متكررة إلى «التعنت الإسرائيلي» وممارساته المتواصلة ضد

الشعب الفلسطيني وقياداته وحقوقه المشروعة. وقد وردت مفردة «إسرائيل» في الخطاب السياسي الكويتي ضمن سياقات يغلب عليها الوحشية والطابع العسكري غير الإنساني، يتجسد ذلك من خلال أفكار متعددة شدد عليها الخطاب السياسي الكويتي وتتلخص في: -

- الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.
- الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني.
- الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية لتهويد الأراضي الفلسطينية.
- سياسة الحصار والتجويع والقمع التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.
- التعسف اليومي الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتشريدهم.
- إصرار إسرائيل على الاستمرار في بناء الجدار العنصري والمستوطنات اليهودية.
- اغتيال القيادات الفلسطينية من جانب أجهزة الأمن الإسرائيلية
- إصرار إسرائيل على سياسة الهيمنة وعرقلة كافة جهود السلام.
- إصرار إسرائيل على خلط الأوراق وتضليل المجتمع الدولي

هذه الممارسات الإسرائيلية التي عكسها الخطاب السياسي الكويتي، شكَّلت السياق الغالب على مفردة «إسرائيل»، مقرونة بالعنف والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وانتهاك الشرعية الدولية، وانتهاك حقوق الإنسان. وفي سياق الصراع العربي الإسرائيلي، يشدد الخطاب السياسي الكويتي على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التأكيد على حق الدول في الحصول على تكنولوجيا الطاقة النووية للاستخدامات السلمية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى المستوى الفلسطيني تأتي مفردة «الشعب الفلسطيني» كمفردة محورية في الخطاب السياسي الكويتي، مع تأكيد مبدأ أن الكويت تنطلق من مبدأ «دعم الشعب الفلسطيني دعمًا كاملًا في كفاحه ضد الاحتلال".. لابدَّ من تخليص الشعب الفلسطيني من قيود الاحتلال، وأن ينال حقوقه المشروعة، وأن المساس بهذه الحقوق الشرعية والثابتة أمر غير مقبول، ولابد من تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وتحقيق تطلعاته وآماله وحقن دمائه...» .

وفي الوقت الذي تؤكد فيه مفردات الخطاب السياسي على دعم الكويت الكامل للشعب الفلسطيني، فإنها تؤكد أيضًا على أن هذا الشعب «قادر على ممارسة الديمقراطية حتى في أحلك الظروف». أما سياق الحديث عن «القيادة الفلسطينية» فإنه كثيرًا ما يتضمنها معطوفة على «الشعب الفلسطيني» تأكيدًا لتلاقى الإرادة بين الجانبين، وتستخدم مفردتي «القيادة الفلسطينية» و«السلطة الفلسطينية» بمعنى واحد، كما يعكس الخطاب الكويتي تأييد الكويت للحكومة الفلسطينية، ويطالب بدعمها على المستويين العربي والدولي، كما يطالبها في الوقت نفسه بالتمسك بروح المسؤولية والحكمة في مواجهة التحديات.

ويتناول الخطاب السياسي الكويتي الصراع العربي الإسرائيلي على المستوى السوري واللبناني يؤكد الخطاب السياسي الكويتي ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان وبقية الأراضي اللبنانية. في السياق نفسه، وفيما يخص لبنان يحفل الخطاب السياسي الكويتي بمفردات ذات دلالة للوضع هناك، أهم تلك المفردات: (التوافق، الإخاء، صوت الحكمة، المصلحة الوطنية..) وذلك حتى «يستعيد لبنان الشقيق عافيته ودوره الحيوي؛ لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة».

(٢) الوضع في العراق

استحوذ الوضع في العراق على اهتمام واضح من الخطاب السياسي الكويتي. فقد جاءت مفردة «العراق» في سياقات مختلفة، كمفردة جوهرية ضمن مفردات

السياسة الخارجية لدولة الكويت، وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الكويتي يقرر صعوبة الوضع في العراق إلَّا أنه في الوقت نفسه يرسم صورة تنطق بالأمل والتفاؤل والثقة، فالعراق «قادر على تجاوز هذه المرحلة»، والعراق «بلد غني بموارده الطبيعية، مثلما هو غني بحضارته وثقافته وموارده البشرية».

وقد استخدم الخطاب السياسي الكويتي مفردة «الشعب العراقي» باعتبارها القاسم المشترك بين جميع مكونات هذا الخطاب في المناسبات المختلفة بصرف النظر عن السياقات الزمنية والموضوعية للخطاب. ولكن، كيف ينظر الخطاب السياسي الكويتي إلى «الشعب العراقي»؟

في ضوء تحليل مفردات هذا الخطاب، فإن «الشعب العراقي» هو شعب «شقيق» تربطنا به «أواصر الدم والمصلحة المشتركة» ومن هذا المنطلق، وكذلك من منظور الواجب القومي تجاه الشعب العراقي، فإن الكويت «تحرص على تقديم جميع أنواع المساعدات إلى الشعب العراقي، وستستمر في جهودها؛ لرفع المعاناة عنه، وتؤكد حقه الكامل في تقرير مستقبله.

وعن مظاهر العنف في العراق، توجه الخطاب السياسي الكويتي إلى الشعب العراقي مؤكدًا «أن الكويت تدعو الشعب العراقي إلى وحدة الصف، وعدم السماح لهذه الأعمال (الإرهابية) بالمساس بأمن العراق واستقراره». في السياق نفسه، وفي اجتماع القمة العربية الثانية عشرة في السودان (مارس ٢٠٠٦)، يذكر الخطاب السياسي الكويتي «...ونحن على ثقة بأن الشعب العراقي يسير قدمًا نحو تحقيق تطلعاته وتقرير مصيره السياسي بخطوات ثابتة وواثقة؛ لاستكمال العملية السياسية والعودة إلى الأسرة الدولية؛ ليساهم بشكل إيجابي وفاعل في ترسيخ أمن واستقرار المنطقة، متمنين له كل التوفيق والسداد لتشكيل حكومته الوطنية الجديدة».

وحسب الخطاب السياسي الكويتي، فإن سياسة الكويت تستهدف تحقيق «الأمن والاستقرار» في العراق، وأن دور الكويت في هذا الخصوص «... يمليه الواجب الإنساني والقومي تجاه الشعب العراقي، مثلما تمليه اعتبارات المسؤولية

نحو شعب شقيق تربطنا به أواصر الأخوة والدم، كما يمليه الاعتبار الإسلامي وحقوق الجوار...».

وفي الوقت الذي يشدد فيه الخطاب السياسي الكويتي على أن الكويت تتطلع لإقامة علاقات أخوية طيبة مع عراق حر موحد، فإنه يؤكد على أن الكويت قدمت وستستمر في تقديم كافة المساعدات السياسية والاقتصادية إلى العراق، وأن «الكويت حكومة وشعبًا تقف مع الشعب العراقي.

وفي سياق توضيح السياسة الكويتية تجاه العراقي، يظهر الخطاب السياسي الكويتي إدانة قاطعة للإرهاب و«الأعمال الإجرامية» التي تستغل الوضع المتأزم في العراق وتقتل الأبرياء وتغتال الرموز الدينية والسياسة، وتقوم بتدمير المؤسسات المدنية وأماكن العبادة. وفي خطابه أمام الدورة ٥٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر ٢٠٠٣ شدد صاحب السمو الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح رئيس الوزراء الكويتي على إدانة الكويت لهذه الممارسات الإجرامية قائلًا: «من فوق هذا المنبر أجدد إدانتنا لهذه الأعمال الإرهابية.. التي راح ضحيتها الأبرياء والقيادات والرموز الدينية الجليلة... إن مثل هذه الأعمال تستهدف تقويض الأمن والاستقرار والثقة مثلما تستهدف تدمير كل القيم النبيلة التي يسعى الجميع لتحقيقها في العراق الشقيق».

ويرسم الخطاب السياسي الكويتي صورة واضحة المعالم للسياسة الكويتية تجاه العراق على مستوى الأهداف والوسائل والقوى الفاعلة. ففيما يخص الأهداف يبرز الخطاب السياسي الكويتي مفردات «السلام» و«الأمن» و«الاستقرار» و«الوحدة» - بمعنى أن سياسة دولة الكويت تعمل في اتجاه السلام والأمن والاستقرار في العراق، وكذلك وحدة العراق وسلامة أراضيه. وفي هذا الإطار يبرز الخطاب السياسي الكويتي مبدأ احترام سيادة العراق، وحق الشعب العراقي في تقرير مستقبله، وعودة العراق إلى الصف العربي والإسلامي بهويته العربية والإسلامية. أما على مستوى الوسائل. فقد لخصها الخطاب السياسي الكويتي في:

- المصالحة الوطنية العراقية.
- اقتلاع جذور الفتنة.
- المشاركة الفاعلة والمتوازنة لكل الأطراف.
- وجود دستور دائم يكون محل احترام من الجميع.

أما القوى الفاعلة فهي الأطراف التي تحقق تلك الأهداف المنشودة، ويحددها الخطاب السياسي الكويتي في: الشعب العراقي، مؤسسات المجتمع المدني العراقية، الشرعية في العراق، الحكومة العراقية الوطنية، المجتمع الدولي (الجهود الدولية ومجلس الأمن)، الجهود العربية، دول الجوار بما فيها دولة الكويت، العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الكويتي يشير إلى تلك القوى - كعوامل لابد أن تسهم بفاعلية في إعادة الأمن والاستقرار في العراق، إلَّا أنه يظهر دور الأمم المتحدة، ودور دولة الكويت كممارسات ملموسة، ويثني على هذه الجهود، ويدين كل ما من شأنه إعاقتها.

ويبلور الخطاب السياسي الكويتي علاقة جوهرية بين المشاعر الكويتية الطيبة تجاه الشعب العراقي والدعم الفعلي من جانب الكويت للوقوف معه في محنته، ففي ندوة «المنطقة والمستقبل» ، والتي عقدها مجلس الأمة الكويتي مايو ٢٠٠٤م ، وأمام حشد هائل من السياسيين من كافة دول العالم، وكذلك البرلمانيين الكويتيين يشدد الخطاب السياسي الكويتي على «أننا في دولة الكويت نمد يد الإخاء والمحبة إلى الشعب العراقي الشقيق بهدف مساعدته على تجاوز ما يعترضه من عقبات لبناء عراق المستقبل، كما أننا سنقدم كل ما نستطيع من دعم ومساعدة لأن يتجاوز الشعب العراقي الشقيق هذه المرحلة التاريخية العصيبة».

بهذه الدرجة من الصدق والوضوح والشفافية عبر الخطاب السياسي الكويتي عن السياسة الكويتية المعلنة والفعلية تجاه الشعب العراقي. وهذا التوجه في الواقع تعبير عن روابط قائمة بالفعل على امتداد التاريخ بين الشعبين الكويتي والعراقي، أما عن الممارسات الفعلية التي قامت بها دولة الكويت للتعبير عن

سياستها تجاه الشعب العراقي، فقد تضمن الخطاب السياسي الكويتي دور دولة الكويت في إعادة تأهيل قطاع الكهرباء وقطاع الصحة، كما تضمن إشارة إلى «مركز العمليات الإنسانية للعراق» باعتبار أن هذا المركز مؤسسة أنشأتها الكويت لتسهيل نقل المساعدات إلى العراق وتنسيق جهود الإنماء، وكذلك تكثيف الأنشطة المتعلقة بنقل المساعدات اليومية إلى الشعب العراقي للتخفيف من معاناته، وتسهيل الزيارات المتبادلة بين العائلات ذات الامتداد في كل من الكويت والعراق... إلخ.

أما مفردة «النظام العراقي» فقد وردت ضمن الخطاب السياسي الكويتي في سياقات مختلفة تمامًا عن السياقات التي وردت فيها مفردة «الشعب العراقي». والنظام الذي نقصده هنا، هو نظام حكم صدام حسين. ويشدد الخطاب السياسي الكويتي على أن هذا النظام مارس الإرهاب ضد الشعب العراقي والشعب الكويتي، وعلى امتداد سنوات طويلة اتبع سياسة الحرمان والقهر والتعسف والقتل العشوائي، كما أن احتلال دولة الكويت من جانب النظام العراقي، وتنكيله بالأسرى الكويتيين يدلَّ على وحشية هذا النظام وعدم مبالاته بالالتزامات الإنسانية والشرعية الدولية.

(٣) مفردات الانتماء العربي

يقصد بهذه المفردات كلمة (العرب) وكذلك تلك الكلمات المقرونة بصفة عربي أو عربية والتي وردت في الخطاب السياسي لتعبر عن توجهات السياسة الخارجية الكويتية بشأن العالم العربي. وقد كشف تحليل الخطاب السياسي الكويتي عن أن المفردات اللغوية بالمعنى المذكور تشغل حيزًا جوهريًّا، الأمر الذي تجسده عبارة موجزة وردت في كلمة صاحب السمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد أمام الملتقى الإعلامي الثاني في الكويت إبريل ٢٠٠٤م، وتقول هذه العبارة: «إن الكويت - كعهدها، وكما كانت وستظل بمشيئة الله - هي بلاد العرب كل العرب». وفي سياق المساهمة الفاعلة، التي يفترض أن تكون للعرب،

يذكر الخطاب نفسه «إننا كعرب يجب أن نكون شركاء في صياغة الخارطة الفكرية الجديدة». وفي توجهاته العربية، يرتكز الخطاب السياسي الكويتي على مفردات محورية وجودية (بمعنى أنها تعبر عن واقع موجود بالفعل)، وأخرى غائية (كأهداف نهائية) وثالثة تتعلق بالوسائل (تعكس كيفية الوصول إلى الغايات)، ورابعة تتحدث عن (عقبات أو تحديات لابدَّ من مواجهتها) .

من أبرز المفردات الوجودية ، تلك التي تعبر عن حقائق جغرافية / بشرية (البلاد العربية، الوطن العربي ، وطننا العربي الكبير ، الأمة العربية ، أمتنا العربية، الشعوب العربية ، العالم العربي ، منطقتنا العربية ، الإنسان العربي ، شعوبنا العربية...) ، وقد وردت تلك المفردات في سياق الاستهداف الإيجابي (تحقيق العزة والازدهار والرفعة لأمتنا العربية)، وكذلك (التعليم والتنوير والتثقيف في عالمنا العربي) ، (من أجل خير أمتنا العربية) ، (الإنسان العربي هدف الإصلاح)، وهناك مفردات وجودية تعبر عن حقائق سياسية تنظيمية (الدول العربية ، الحكومات العربية ، أقطارنا العربية ، المنظومة العربية...) وقد وردت تلك المفردات في سياقات متنوعة أبرزها سياق القيم (التعاون ، التحديث ، التطوير).

أما المفردات الغائية - التي تعبر عن أهداف تتطلع السياسة الكويتية إلى تحقيقها على المستوى العربي السياسي، فإن أبرزها : التنمية المستدامة ، وكذلك السلام والأمن والاستقرار. ولا يكاد يخلو الخطاب السياسي الكويتي من التأكيد على ضرورة «التنمية العربية» موضحًا أساليبها ، ففي مؤتمر القمة العربية الثامن عشر، الذي عقد في السودان مارس ٢٠٠٦م ، قال صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد: «إن بلادي ترى أهمية إكمال مسيرة تطوير العمل العربي المشترك والخطوات التي بدأت لتفعيل جامعة الدول العربية وتطوير بنائها المؤسسي... وخلق قنوات للتعاون من خلال المباشرة باتخاذ خطوات تنفيذية لتطبيق روح منطقة التجارة الحرة العربية، والعمل على تحرير تجارة الخدمات وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية بما يعزز دور القطاع الخاص ورفع مستوى معيشة

المواطن العربي والتأكيد على نهج الإصلاح والتطوير داخل مجتمعاتنا العربية في شتى الميادين من منطلق أن نجاح أي منظومة هو انعكاس لنجاح وتطور أعضائها».

أما المفردات - التي تعبر عن وسائل تحقيق الغايات حسب الخطاب السياسي الكويتي، فإنها تتمثَّل بصفة أساسية في:

- **التكامل** (التكامل الاقتصادي العربي)
- **التكتلات** (إقامة التكتلات الاقتصادية العربية العملاقة).
- **التحديث** (تحديث القوانين، تحديث البنية التحتية، تحديث الإدارة... إلخ).
- **الانفتاح** (انفتاح العالم العربي على التكنولوجيا المتطورة).
- **التفعيل** (تفعيل السوق العربية المشتركة).
- **رؤوس الأموال** (انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية).
- **الاستثمار** (الاستثمار المشترك بين أقطارنا العربية).
- **المشاريع التنموية** (إقامة مشاريع تنموية مستدامة في كافة أرجاء وطننا العربي).
- **الاستشراف** (استشراف واقعنا ومحاولة تغييره لصالح مستقبل منطقة آمنة).

وتنتظم هذه المفردات ضمن الإطار الذي تطرحه السياسة الخارجية الكويتية للتنمية المستدامة في الدول العربية، وقد جاء هذا الإطار ثريًّا بقيم محددة مثل: التعاون، التكامل، تنويع الموارد... إلخ، كما تظهر قيمة الانفتاح كقيمة جوهرية في الخطاب السياسي الكويتي، حيث يؤكد على أنه «لابدَّ من الانفتاح على العالم والاستفادة من كل إسهاماته ومستجداته التكنولوجية والاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية» (كلمة صاحب السمو الشَّيخ/ صباح الأحمد الصُّباح رئيس الوزراء في افتتاح ندوة « المنطقة والمستقبل « بمجلس الأمة الكويتي - مايو ٢٠٠٤م).

أما المفردات التي تتحدث عن عقبات أو تحديات أمام تحقيق الأهداف المذكورة للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العالم العربي، فإنها تتمثَّل في تردى

الوضع الاقتصادي، عدم استثمار كل ما لدى الأمة العربية من طاقات وموارد، التشرذم العربي، الخلافات العربية، غياب الرؤية العربية المتكاملة، التحديات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الكويتي يبرز هذه العقبات صراحة باعتبارها تعوق التنمية والأمن والاستقرار في العالم العربي، إلَّا أنها ليست قدراً مقدوراً لا يمكن التغلب عليه، وإنما يمكن مواجهة تلك العقبات، بل وضرورة مواجهتها من خلال «الجهود العربية»، سواء في إطار الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، أو في الأطر المؤسسية (المؤسسات التنموية العربية، جامعة الدول العربية ، القمة العربية ، الإعلام العربي، منظمة الأوبك ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ...) ، كما يؤكد الخطاب السياسي الكويتي على أهمية دور السياسات العربية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني العربية في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية وفق معطيات العصر.

(٤) الاضطرابات في السودان والصومال:

على الرغم من أن الخطاب السياسي الكويتي يتطرق في مواضع متفرقة إلى «الأحداث المأساوية» بكل من السودان والصومال، إلا أن ذلك لم يكن بمستوى الاهتمام المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. ففيما يخص الوضع في السودان يشيد الخطاب السياسي الكويتي بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل الأزمة في إقليم دارفور بغرب السودان، كما يناشد المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود للمساعدة في حل تلك الأزمة من أجل تحقيق الأمن والسلام للشعب السوداني الشقيق.

أما فيما يخص الوضع في الصومال، فقد أبزر الخطاب السياسي الكويتي «حالة عدم الاستقرار التي كانت ولا تزال تعصف بالصومال الشقيق، وتصاعد عمليات الاقتتال بين فئات الشعب الصومالي»، ويشدد الخطاب الكويتي على «إعلاء المصلحة الوطنية العليا على ما عداها، وتركيز الجهود المخلصة لوقف

هـذا الاقتتـال حتـى يستتب الأمـن والسـلام»، كـما يدعـو إلى «تضافـر كافـة الجهـود لتقديم المسـاعدات والعون للصومال الشـقيق ليتسـنى له إعادة الإعمار والانطلاق نحـو بنـاء مؤسسـاته المدنيـة ومشـاريعه التنموية».

(ج) الدائرة الإسلامية

جـاءت مفـردة «الإسـلام» كمفـردة جوهرية ضمن مفـردات السياسـة الخارجية الكويتيـة. ويقـرن الخطـاب السـياسي الكويتـي بـين «الإسـلام» وقيـم أساسـية هي: التسـامح، التعـاون، التآلـف، التكاتـف، التضامن، المحبة، التسـامح، الحـوار، قبول الآخـر، نبـذ العنـف، نبـذ التطرف، الإحسـاس بالمسـؤولية. وقـد وردت هـذه القيم ضمـن الخطـاب السـياسي الكويتـي في سـياق الحديـث عـن «الإرهـاب» باعتبـاره «ظاهـرة يرفضهـا الإسـلام وكافـة الأديـان السـماوية». وفي الوقت الـذي جاءت فيه مفـردة «الإرهـاب» كظاهـرة محـل إدانـة واسـتنكار مـن دولـة الكويـت حسـبما عـبر عـن ذلـك الخطـاب السـياسي الكويتـي، فـإن مفـردة «التضامـن الإسـلامي» جاءت باعتبارهـا ضمـن الوسـائل المطلـوب إتباعهـا «للقضاء عـلى الإرهـاب بكافة صوره وأشكاله».

ويؤكـد الخطاب السـياسي الكويتي في مواضع متفرقة عـلى أن الإرهاب يتناقض مـع القيـم الإسـلامية وكافـة القيـم الإنسـانية النبيلـة، وأن الأعـمال الإرهابيـة لا دين لهـا ولا وطـن، وأنهـا تقوض الأمن والاسـتقرار في المجتمعات الإسـلامية.

ويتفاعـل الخطـاب السـياسي الكويتـي مـع ظاهـرة الإرهـاب رابطًا إياها بالرسـوم المسيئة للرسـول صـلى الله عليـه وسـلم مشـددًا عـلى أن تلك الرسـوم «تجعلنـا نطالب بوقفـه دوليـة جادة لوضع تشريعات وقـرارات يمكن من خلالها تحديد الخط الفاصل بـين حريـة التعبـير وبـين الاسـتفزاز والتطـاول عـلى الأديـان والمعتقدات»، ويسـتطرد الخطـاب الكويتـي موضحًـا « إن تفهـم الآخريـن واحـترام ثقافاتهـم ومعتقداتهـم، ونبـذ التطـرف والحقـد والكراهيـة والعنصريـة - هـو السـبيل الأنجـح لسـد الذرائـع

أمام من يحاولون استغلال تلك الأحداث؛ لتنفيذ مآربهم الإرهابية، مما يستوجب العمل على تضافر الجهود والتعامل الكامل من خلال تحرك جماعي لمعاجلة جذور ظاهرة الإرهاب والأسباب التي أدت إليها وعدم الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها».

كما تأتى مفردة «التنمية» في الخطاب السياسي الكويتي باعتبارها أهم متطلبات نهوض العالم الإسلامي، مثلما هي من أهم إجراءات محاصرة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها، وتتدعم مفردة «التنمية» بمفردات أساسية أخرى؛ لتحقيق نهوض العالم الإسلامي من أبرزها:

- وحدة الصف (تعزيز وحدة الصف الإسلامي وتضامنه).
- التضامن (من أجل مكافحة الإرهاب).
- حل الخلافات (حل الخلافات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية).
- التعاون (التعاون الاقتصادي والتنموي، وأن الكويت ترى في الاقتصاد مجالًا لإنجاح التضامن الإسلامي).
- العمل الإسلامي المشترك (لدعم مسيرة التنمية في الدول الإسلامية).
- التجمعات الاقتصادية (في الدول الإسلامية).

وفي الوقت الذي يحرص فيه الخطاب السياسي الكويتي على إبراز دعم الكويت لقضايا العالم الإسلامي العادلة، فإنه يبرز إيمان الكويت بالتضامن الإسلامي «خاصة في عالم سريع التغير وتسيطر عليه الكيانات الاقتصادية والسياسية العملاقة»، كما يتضمن الخطاب السياسي الكويتي مفردات الهوية الإسلامية (العالم الإسلامي، الأسرة الإسلامية، الدول الإسلامية، الأمة الإسلامية، الشعوب الإسلامية...).

ويشير الخطاب السياسي الكويتي إلى المؤسسات الفاعلة وكذلك التي يفترض فاعليتها في التضامن الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي، محكمة العدل الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، التجمعات الاقتصادية الإسلامية...).

وفي سياق الحديث عن حل الخلافات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، يؤكد الخطاب السياسي الكويتي على قيم الثقة والاحترام المتبادل والإحساس بالمسؤولية تجاه الشعوب الإسلامية، والمساهمة الفاعلة في الحضارة الإنسانية، وكثيرًا ما يلخص الخطاب السياسي الكويتي سياسة دولة الكويت في عبارة وجيزة هي (تعزيز وحدة الصف الإسلامي وتضامنه).

(د) دائرة عدم الانحياز

كشف تحليل الخطاب السياسي الكويتي عن أن دولة الكويت تولى أهمية خاصة لحركة الانحياز، وأنها «على استعداد كامل لدعم جهود تعزيز الحركة انطلاقًا من رغبة مخلصة تدعمها الأفعال». وعلى مستوى واقع حركة عدم الانحياز، حفل الخطاب السياسي الكويتي بالمفردات التي تجسد هذا الواقع بما فيه (الضعف والشوائب والغموض بما يؤثر سلبًا على مواقف الحركة وتماسكها)، وترى السياسة الكويتية أن لذلك أسبابًا أبرزها التخلي عن مبادئ الحركة والتخلي عن مبادئ القانون الدولي. يقول الخطاب السياسي الكويتي: «إن السبب الرئيس في وصولنا لهذه المرحلة هو قرار بعض دولنا - وبناء على قناعة غير مفهومة - بالتخلي عن مبادئ الحركة ومبادئ القانون الدولي ولاسيما احترام سيادة الدول ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية مما دفعنا للابتعاد عن رسالتنا المشتركة»، أي أن الخطاب السياسي الكويتي يرى أن ضعف حركة عدم الانحياز إنما هو بسبب عوامل داخلية (من داخل الحركة) وليس بسبب عوامل خارجية. لكن ما الذي تطرحه دولة الكويت للتغلب على عوامل ضعف حركة عدم الانحياز؟ الخطاب السياسي الكويتي يقدم حلولًا لهذه الإشكالية في أكثر من موضع. أبرز تلك الحلول يتمثل في: الحل السلمي للنزاعات بما يمنع الحروب بين دول الحركة، احترام سيادة الدول وتفعيل قرارات الشرعية الدولية، نزع أسلحة الدمار الشامل، الالتزام بالشفافية الكاملة والمسؤولية في التعامل مع القضايا التي تخص دول الحركة) والتغلب على نقاط الضعف وإزالة الشوائب

والغموض التي تؤثر سلبًا على مواقف حركة عدم الانحياز إضافة إلى المشاركة الكاملة لكل الأعضاء.

أما على مستوى الغايات أو الأهداف التي تنشدها سياسة دولة الكويت على مستوى حركة عدم الانحياز، فإنها تتمثل في: -

- تماسك الحركة.
- الأمن والسلام بدول الحركة.
- الاستقرار والتنمية المستدامة التي تمكن دول الحركة من التفاعل مع التحديات الراهنة.

ويكشف تحليل الخطاب السياسي الكويتي عن أن هناك تحديات تواجه حركة عدم الانحياز، وتتجسد تلك التحديات في ثلاث مفردات أساسية هي: الإرهاب، النزاعات بين دول الحركة، التغيرات الدولية السريعة «إن الأهمية التي يكتسبها موضوع تعزيز دور الحركة هو حجم التحديات الدولية التي بدأنا نواجهها في نهاية القرن الماضي الذي انتقل إرثه الثقيل إلى القرن الجديد مع تعقيدات فرضتها المتغيرات الدولية السريعة».

وعن الإرهاب - كأحد التحديات لحركة دول عدم الانحياز - يذكر الخطاب السياسي الكويتي «إن الإرهاب جريمة أصبحت بمثابة مرض تفشى في كافة أنحاء الجسد الدولي وأثر سلبًا على كافة الأعضاء، ومما يزيد من خطورة الإرهاب أنه يفتك بالجميع ويهدد كافة المجتمعات والدول بدون استثناء وبدون تفريق بين دين أو عرق أو لون أو جنسية مما يستدعى العمل بشكل جماعي وحازم، ليس فقط لاحتواء هذا المرض بل القضاء عليه بالكامل وفق أسس الشرعية الدولية التي ارتضينا العمل بموجبها سويًا».

أما النزاعات بين دول حركة عدم الانحياز، فإنها «أصعب تحدى تواجه الحركة ويعيق تقدمها ويعرقل جهود تعزيزها... وأن هذه النزاعات أصبحت

سمة تربط العلاقات بين دول عدم الانحياز.. وقد أدت إلى انشغالنا واستنزاف طاقاتنا بدلًا من تعزيز دور الحركة لمواجهة تحديات القرن الجديد والوصول إلى مستوى تنموي يضيق الفجوة بيننا وبين دول الشمال».

(هـ) دائرة الحوار بين الشمال والجنوب.

كشف التحليل عن أن الخطاب السياسي ينحو إلى بلورة أربع أطر أساسية هي: تشخيص الواقع، المشكلات القائمة (والتي يجب أن تكون محل اهتمام الحوار بين الشمال والجنوب)، الغايات المنشودة أو المبتغاة فضلًا عن الوسائل التي يمكن إتباعها للوصول إلى تلك الغايات.

كما يتضمن الخطاب السياسي الكويتي إشارات متفرقة إلى رؤية دولة الكويت. على مستوى تشخيص الواقع، يؤكد الخطاب السياسي الكويتي حدوث تطورات متسارعة على الساحة الدولية خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وزيادة التفاعل والتواصل بين المجتمعات المختلفة، وتلاشى الحدود التجارية بين الدول.

وأمام هذه التطورات ليس من الحكمة أن تقف دول الجنوب مكتوفة الأيدي. أما على مستوى المشكلات، فإن الخطاب السياسي الكويتي يتحدث تارة عن مشكلات عامة (غير محددة)، وتارة أخرى يتناول مشكلات على أعلى درجات التحديد. فهناك (ظواهر سلبية صاحبت التطور)، وهناك (ملايين الضحايا من الشعوب المسالمة)، وهناك (الدمار والهلاك).. وحين ينحو الخطاب السياسي الكويتي إلى التحديد، نجده يركز على مشكلات مفصلية في النظام الدولي الراهن، تلك المشكلات التي ينبغي أن تكون محل اهتمام مكثف في أجندة النظام الدولي ضمن الحوار بين الشمال والجنوب، وتتمثل في :

- الديون.
- الجوع والفقر.
- الإرهاب.
- انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- انتهاكات حقوق الإنسان.
- الأمراض (السل والملاريا والإيدز).
- الصراعات المسلحة.
- المشكلات الإقليمية المزمنة.
- تهميش دور غالبية الدول النامية.
- مشكلات البيئة والمناخ.

وإذا كان الخطاب السياسي الكويتي يطرح تلك المشكلات باعتبارها جديرة بأولويات اهتمام النظام الدولي الجديد في ظروف العولمة، فإنه يحدد الغايات الأساسية لهذا الاهتمام في سبع مفردات هي: التنمية المستدامة، القضاء على الجوع والفقر، السلام، الاستقرار السياسي والأمني (عالم يسوده الأمن والاستقرار)، التقدم والرخاء، تحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة (بمعنى أن تلك المكاسب تتحقق لدول الشمال والجنوب)، مستقبل أفضل لكل الشعوب. بجانب تلك الغايات، يتضمن الخطاب السياسي الكويتي فقرات شارحة لأبعاد المشكلات المشار إليها، والتي يجب أن تكون محل اهتمام الحوار بين الشمال والجنوب. وتتداخل تلك الشروحات مع «الوسائل» التي يطرحها الخطاب السياسي الكويتي للوصول إلى الغايات المنشودة، وتتمثَّل تلك الوسائل في وسائل إجرائية وأخرى قيمية، وتشمل الوسائل الإجرائية ما يلي:

- التعاون المتبادل بين الشمال والجنوب، (الشراكة).
- العمل الجماعي (العمل معًا، لمعالجة تحديات الحاضر).

- التنسيق والتعاون الدولي، (تعزيز العمل الدولي والتكامل) .
- تفعيل القانون الدولي (تفعيل الاتفاقات الدولية، تفعيل دور المنظمات الإقليمية والدولية) .
- إنهاء الصراعات (التي طال أمرها) .
- تعزيز جوانب الاتفاق وتقليل جوانب الاختلاف.
- تأمين التمويل من أجل التنمية.
- تخفيض أو إلغاء الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية.
- تدعيم الحوار بين الشمال والجنوب.
- إيجاد حلول عملية للأزمات والمشكلات.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين مستوى المعيشة بما في ذلك تطوير الأوضاع الصحية والتعليمية.
- مواجهة مشكلات البيئة: «إننا ندرك التحديات فيما يخص البعد البيئي، وينبغي أن تتضافر جهودنا جميعًا لوضع الآليات التي تحقق لنا المعالجة المطلوبة في الحد من الآثار البيئية الضارة».

أما الوسائل القيمية – بمعنى القيم Values التي يطرحها الخطاب السياسي الكويتي لرؤيته في الحوار بين الشمال والجنوب– فإنها تتمثل في: المشاركة، الانفتاح، سيادة القانون، الشفافية، المسؤولية (بمعنى أن تفي الدول المتقدمة بتعهداتها والتزاماتها تجاه الدول النامية، وأن تفي الدول النامية بالتزاماتها في تنمية شعوبها ومواكبة التغيرات العالمية).

أخيرًا، وحسب الخطاب السياسي الكويتي فإن هناك مطالب محددة لدولة الكويت، تم التمهيد لها انطلاقًا من مقولة: «إن الأهداف التنموية التي ينشدها العالم بحلول عام ٢٠١٥م إنما هي ممكنة وليست مستحيلة»، وأن دولة الكويت «ترحب بتعهد الكثير من الدول المتقدمة بزيادة مساعداتها التنموية الرسمية

للدول النامية للوصول إلى النسب المتفق عليها دوليًّا، وهي ٧ , ٠٪ من إجمالي الناتج القومي بما يمثل إدراكًا مهمًّا بضرورة التنمية كمطلب رئيس لحل المشكلات التي تواجه الدول الإنمائية «. أما المطالب المحددة، والتي تنادى بها دولة الكويت فهي :

- دعوة الدول المتقدمة للوفاء بتعهداتها فيما يخص إلغاء ديون الدول النامية .
- دعوة الدول المتقدمة لإزالة القيود الجمركية التي تحد من تدفق سلع الدول النامية لأسواقها.
- ضرورة أن تسعى الدول المتقدمة لإقامة شراكة عالمية تؤدى إلى إنشاء نظام تجارى ومالي منفتح ومتوازن.

ويشدد الخطاب السياسي الكويتي على أن دولة الكويت (حريصة على الالتزام بالقرارات والاتفاقات الدولية المتعلقة بدفع التنمية، كما أنها حريصة على إنجاز كل ما هو مطلوب منها بشأن كل هدف من الأهداف الإنمائية، وأنها يسعدها أن تجدد التزامها بمواصلة تقديم المساعدات الإنمائية والمالية للدول النامية).

(و) دائرة العلاقات الثنائية الدولية.

من منظور الدراسة الحالية، فإن دائرة العلاقات الثنائية الدولية تشمل السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه أي دولة من دول العالم من منظور العلاقات ثنائية (وليس كعلاقات تعبر عن توجه بشأن سياسة تجمع أو تنظيم يضم مجموعة من الدول) ، على سبيل المثال فإن جمهورية الهند ضمن مجموعة دول عدم الانحياز، وقد يتضمن الخطاب السياسي الكويتي مفردات تعبر عن علاقة دولة الكويت بالهند من هذا المنظور،أي باعتبار الهند ضمن دول عدم الانحياز، لكن الخطاب السياسي الكويتي قد يتضمن مفردات تعبر عن العلاقات الثنائية بين الكويت والهند وهذا الذي يعنينا في هذه الجزئية من التحليل، المنطق نفسه فيما يخص علاقة الكويت ببقية دول العالم.

من هذا المنظور كشف تحليل محتوى الخطاب السياسي الكويتي عن أن مفردات السياسة الخارجية الكويتية في إطار العلاقات الثنائية الدولية قد اقترنت بعدة دول هي: الولايات المتحدة، اليابان، كوريا، الهند، باكستان، الصين، دول الاتحاد الأوروبي.

وقد تركز اهتمام الخطاب السياسي الكويتي حول الجانب الاقتصادي بصفة أساسية، وتبلورت مفردات هذا الخطاب حول عناصر أساسية هي: مبررات التعاون، الأهداف، الوسائل، بالإضافة إلى القيم التي تدعم هذه العناصر. فيما يخص مبررات التعاون يبرز الخطاب السياسي الكويتي مفردات المصالح المتبادلة والاستفادة من إمكانات العمل الاقتصادي المشترك، ويشيد بالمواقف المناصرة للقضايا الكويتية والقضايا العربية، والصداقة التاريخية، وتوافق المواقف السياسية.

بالإضافة إلى ذلك يظهر الخطاب السياسي الكويتي روابط الدين والأخوة والموروث الثقافي (بين الكويت وكل من باكستان والهند...). أما على مستوى الأهداف، فإن الخطاب السياسي الكويتي يتضمن مفردات غائية هي التنمية والأمن الجماعي والاستقرار.. كما يتضمن مفردات قصدية تتمثَّل في:

- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الكويت والدول التي تحتل مراكز الصدارة في الاقتصاد العالمي.
- تحقيق المصالح الاقتصادية لكل من الكويت والأطراف الأخرى.
- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الكويتي.
- تسهيل دخول السلع والخدمات الكويتية إلى الأسواق الأجنبية.
- التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات المشتركة.
- نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الكويت وفتح الفرص أمام الخبرات التكنولوجية الأجنبية.

- إقامة تحالفات اقتصادية استراتيجية على المستوى الدولي.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية والبحث عن فرص استثمار مجدية لرؤوس الأموال الكويتية.

أما فيما يخص الوسائل التي يطرحها الخطاب السياسي الكويتي؛ لتحقيق تلك الأهداف، فإنها تعكس ما قامت به الكويت، والتي تتمثَّل في:

- توفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي (خاصة فيما يتعلق بتحديث البنية التحتية، تطوير التشريعات، تحديث الهياكل الاقتصادية...إلخ).
- وضع سياسة اقتصادية قادرة على التفاعل الإيجابي مع معطيات عصر العولمة والتطورات المتسارعة في الاقتصاد الدولي.
- تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.
- تمتين العلاقات الاستراتيجية مع الاستثمارات الأجنبية القوية
- تدعيم القطاع الخاص وتيسير فرص نموه وتوسعه.
- التنسيق المشترك بين الكويت والأطراف الأخرى بما يتح أفضل الفرص للتنفيذ وتحقيق المصلحة المشتركة.

في السياق نفسه يؤكد الخطاب السياسي الكويتي على القيم الداعمة لكل من الأهداف والوسائل وتتمثَّل تلك القيم في: الإرادة المشتركة، التشاور، مضاعفة الجهد، تبادل المصالح ، تعايش الحضارات ، المعاملة بالمثل ، الاحترام المتبادل ، التقدير، الانفتاح ، الثقة المتبادلة ، النظرة طويلة الأمد .

(ز) دائرة الأمم المتحدة

يؤكد الخطاب السياسي الكويتي في أكثر من موضع على أن «الكويت تتمسك بمبادئ الأمم المتحدة»، كما كشف تحليل هذا الخطاب عن أن مفرداته تتطابق مع مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوعات جوهرية مثل: التنمية،

والحل السلمي للمنازعات ، وإحلال السلام، ومنع الحروب ، واحترام سيادة الدول.

ويحفل الخطاب السياسي الكويتي بمصطلحات ذات دلالة شديدة الأهمية بخصوص رسالة الأمم المتحدة، مثل: احترام الشرعية الدولية، تعزيز دور الأمم المتحدة، تعزيز العمل الدولي، احترام القانون الدولي. وفي كلمة دولة الكويت أمام قمة الجنوب الثانية لمجموعة السبعة وسبعين والصين والدوحة في يونيو ٢٠٠٥م تأكيد على «ضرورة العمل من خلال الأمم المتحدة بغية تحقيق درجات أرقى من المكاسب الاقتصادية المشتركة التي يفترض أن نتقاسم مسؤولية بلوغها مع شركائنا من الدول المتقدمة، واستغلال ثمار العولمة بما يمكن مجتمعاتنا من الاستفادة منها بالقدر العادل والمنصف؛ لتحقيق التنمية المستدامة، والأمن، والاستقرار السياسي والاقتصادي» .

في السياق نفسه يدعو الخطاب السياسي الكويتي إلى التعامل الإيجابي مع قضية «إصلاح الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها... وأن تكون قضية التنمية العالمية على رأس أولويات المنظمة». وقد كشف تحليل محتوى الخطاب السياسي الكويتي عن أن مصطلح «الشرعية الدولية» يأتي في سياق الحديث عن دور الأمم المتحدة، وكذلك مصطلح «المسؤولية الدولية»، و«المجتمع الدولي» وقد تصادف انعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر ٢٠٠٥م مع الذكرى الستين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، وأفاد الخطاب الكويتي: «إن هذه مناسبة يسعدنا أن نغتنمها؛ لنجدد من على هذا المنبر ثقتنا الراسخة بهذه المنظمة. إنَّ دولة الكويت منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م التزمت بمساهماتها في كافة البرامج الدولية لخلق الشراكة العالمية من أجل التنمية»، وفي الوقت نفسه يؤكد الخطاب السياسي الكويتي على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بمسؤوليتها «من أجل حياة يسودها الاستقرار والقانون، وتحكمها مبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين البشر».

خامسًا: الخلاصة والمناقشة

في الاجتماع الرابع الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٦٣م قال صاحب السمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح: (إن انتماء الكويت إلى النشاط الدولي يدل بوضوح على أن الاستقلال والعضوية في الأمم المتحدة ليس نهاية في حد ذاتها بل وسيلة للمشاركة؛ لتحقيق حياة أفضل لشعبها وشعوب الدول الأخرى)، بتلك الكلمات المعبرة رسمت دولة الكويت معالم الطريق لسياستها الخارجية كدولة تبدأ أولى خطواتها في طريق السياسة الدولية بمشاركة المجتمع الدولي في تحمل جزء من مسئولياته، فهي دولة تسعى إلى السلام حريصة عليه لا تتدخل في الشؤون الخارجية لغيرها من الدول، معنية بالتنمية وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية لدول العالم، حريصة على التقدم وتحقيق الاستقرار والسلم العالمي. ما زالت تلك المبادئ والقيم السياسية حاضرة في ذهن صانع الخطاب السياسي الكويتي المعاصر

فقد أثبتت نتائج الدراسة الحالية والتي هدفت إلى رصد مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما وردت في كلمات صاحب السمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد أن الخطاب السياسي الكويتي يعبر عن تحرك السياسة الكويتية على مختلف المستويات والاتصالات والعلاقات السياسية في سبع دوائر تتمثَّل في الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، دائرة عدم الانحياز، دائرة الحواريين الشمال والجنوب، دائرة العلاقات الثنائية الدولية، دائرة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة). كشفت نتائج الدراسة أيضًا عن أن السياسة الكويتية تركز على موضوعات مهمة تمثِّل قضايا حيوية على الأجندة السياسية الدولية، بما يوضح مساهمة الكويت في إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الإقليمية والدولية، وفي ذلك يعبر الخطاب السياسي الكويتي عن التزام بالمبادئ والقيم الإنسانية، فهو يؤكَّد على هذه القيم ويدافع عنها، لقد جاءت المفردات المعبرة عن القضايا بنسبة ٦٥٪ من مجمل المفردات الواردة في الخطاب السياسي الكويتي، كما جاءت المفردات المعبرة عن القيم بنسبة ٣٥٪ وهناك تأكيد شديد على الالتزام بقيم

العدالة والحرية والمساعدة والتعاون والثقة كقيم مرغوبة في مفردات الخطاب السياسي الكويتي،وفي الشق الآخر تظهر قيم سلبية مرفوضة في هذا الخطاب ، حيث عبر عن الرفض القاطع لقيم الفوضى ، الظلم ، التحيز، التشرذم.

ومن واقع تحليل الخطاب السياسي الكويتي يظهر بصورة جليه أثر العولمة والمستجدات المعلوماتية الحديثة التي لا تسمح لأي مجتمع اليوم بالانكماش والعزلة في ظل انفتاح العالم سياسيًّا واقتصاديًّا وإعلاميًّا، فالدول تزداد تقاربًا وتكاملًا ، والحدود والحواجز السياسية والاقتصادية تنهار وتتلاشى. هذا النظام العالمي الجديد بسماته وخصائصه ومنظماته يتطلب قواعد وتوجهات سياسية جديدة في التعامل معه وتوسيع دائرة الاهتمام وتعزيز مجالات التعاون الإقليمي وزيادة نفوذ وتأثير الدولة في محيطها الخارجي و الإقليمي بهدف صيانة الاستقلال والمحافظة علي الكيان الوطني ورد التدخلات والتأثيرات الخارجية، فمن واقع الاطلاع علي دوائر الاهتمام في الخطاب السياسي الكويتي المعاصر كما أظهرته نتائج هذه الدراسة نتبين أن هذا الخطاب يتبنى توجهات سياسية ويتفاعل مع حقائق النظام العالمي الجديد وهو جوهر السياسة الخارجية لدولة الكويت حيث لم تعد الدائرة الخليجية والدائرة العربية فقط محور اهتمام الخطاب السياسي الكويتي المعاصر وإن كانت تأتي من حيث الترتيب الكمي في المرتبة الأولى (٢ , ٣٧ ٪ من مفردات الخطاب تليها الدائرة الخليجية ٧ , ٢٥ ٪)، بل إن الخطاب السياسي الكويتي المعاصر وضع في سلم أولوياته عنصر المحافظة على الكويت وتأكيد الحماية لها من المطامع الإقليمية ويأخذ في ذلك الاعتبار أن تحقيق المصالح الوطنية العليا لدولة الكويت يكون من خلال انتهاج سلوك سياسي خارجي يعتمد على سياسة التوازن الإقليمي والمبادرات السياسية الموضوعية. من هنا اتسعت دائرة اهتمامات الخطاب السياسي الكويتي المعاصر؛ لتشمل دوائر الاهتمام العالمية، فالنظام العالمي الجديد كما هو معروف مليء بالفرص السياسية والاقتصادية التي تسمح بزيادة النفوذ والتأثير على الآخرين وتقديم صورة الدولة الحضارية المتقدمة باعتبار أن ذلك يعزز الحضور الدولي ويوسع نطاق النفوذ على الساحة العالمية.

كما كشفت نتائج الدراسة الحالية عن أن الخطاب السياسي الكويتي في توجهاته الاستراتيجية على مستوى الدوائر المختلفة يستخدم مفردات تعكس سياسة خارجية نشطة ومنفتحة، تمزج بين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات المحيطة بالمنطقة بصفة خاصة وبالشأن العالمي بصفة عامة، **وفي ضوء ذلك، يمكن بلورة توجهات السياسة الخارجية لدولة الكويت فيما يلي:**

١. تعزيز التنمية الاقتصادية وتقديم المساعدات الإنمائية

أسست الكويت أول مؤسسة رسمية لهذا الغرض عام ١٩٦١ ممثلة في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بهدف تقديم القروض الميسرة؛ لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والعالم الثالث، وتتميز المساعدات الكويتية بتعدد الأطر الرسمية والشعبية لها والتي تقدم من خلالها فهنالك مؤسسات رسمية مثل وزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والهيئة العامة للخليج والجنوب العربي وبيت الزكاة ومؤسسات شعبية مثل: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية واللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة واللجان الإسلامية التي تعمل في مختلف القارات: (آسيا ، إفريقيا ، أوروبا) والجمعيات الإسلامية المتعددة . وكان تقديم المساعدات الإنمائية، ولا يزال هدفًا أساسيًّا وأداة فعَّالة للسياسة الخارجية الكويتية هذا من جانب ومن جانب آخر فقد طالب صانع القرار السياسي في الكويت على الدوام بسياسة واضحة للإصلاح الاقتصادي وإيجاد التكامل وتعزيز النمو الاقتصادي على مستويات متعددة سواء كان ذلك على مستوى منظمة مجلس التعاون الخليجي أو الجامعة العربية أو إبرام اتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

وما المبادرات الاقتصادية الأخيرة التي قدمتها دولة الكويت في الأمم المتحدة حول قيامها بمحو الديون عن الدول الفقيرة أو إنشاء صندوق عربي للمشروعات الصغيرة أو غيرها من مشروعات ومبادرات اقتصادية مميزة تم

توجيهها منذ مطلع الستينات إلى الدول الخليجية والعربية والإفريقية إلَّا برهانًا ساطعًا على توظيف الكويت لجزء من ثرواتها النفطية والذي يُقدر بـ ١٠ ٪ من دخلها السنوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم. لقد آمن صانع السياسة الكويتية ومنذ فترة طويلة بأهمية المشاركة في التخفيف من معاناة الشعوب الفقيرة، فكان أحد أدواته في صنع السياسة الخارجية هي المساعدات الاقتصادية والإنمائية، إضافةً إلى توظيف الاستثمارات الكويتية في مشروعات اقتصادية كبرى لخدمة أهداف سياسية وقومية عربية وعلاقات وتحالفات اقتصادية إقليمية دولية. وكان لذلك أثره في أن رسخت الكويت شبكة واسعة من الحلفاء والأصدقاء الإقليميين والدوليين، سواء على مستوى الدول أو على مستوى القادة السياسيين الذين ساهموا في نصرة الحق الكويتي وتعزيز موقف الكويت والدفاع عن قضاياها العادلة في المحافل الإقليمية والدولية. لقد كشفت نتائج الدراسة أن مفردات التكامل الاقتصادي وتعزيز فرص النمو وتمكين القطاع الخاص العربي وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية كاتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي وفتح الأسواق وتنويع القاعدة الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي وردت كموضوعات وقضايا مهمة، بكثافة واضحة في الخطاب السياسي الكويتي المعاصر وشكلت دائرة اهتمام حيوية وربطًا وثيقًا لمصالح الكويت السياسية على كافة المستويات الخليجية والعربية والدولية.

٢. تحقيق الأمن والاستقرار الدولي.

كشفت نتائج الدراسة أن الخطاب السياسي الكويتي قد شدد علي أن الكويت لا تنفصل عن محيطها الخليجي والعربي وقضايا أمتها العربية وما التطورات الجارية في المنطقة سياسيًّا وعسكريًّا إلَّا انعكاس لعجز النظام الدولي عن إيجاد حلول لقضية العرب الأولى فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، فآثار هذا الصراع ماثلة وبصورة كبيرة في مفردات الخطاب السياسي الكويتي المعاصر وخصوصا في دائرة الاهتمام العربية ، حيث تظهر مفردات حقوق الشعب

الفلسطيني والقدس واللاجئين وبناء المستوطنات ، وفي دائرة الاهتمام الدولية، حيث تظهر مفردات وقضايا مهمَّة منها قضايا الإرهاب الدولي والعنف والتدخلات العسكرية بالمنطقة

وتظهر نتائج الدراسة أيضًا أن الخطاب السياسي الكويتي كثيرًا ما يورد مفردات الأمن ويقرنها بمفردة الاستقرار والسلم الدولي ويؤكد الخطاب على أن الكويت تتطلع إلى تفعيل ووضع ترتيبات أمنية إقليمية بالتشاور مع دول المنطقة ويأتي علي رأس أهم القضايا الواردة في الخطاب السياسي الكويتي كما تكشفه نتائج هذه الدراسة الأمن الإقليمي ، البرنامج النووي الإيراني إضافة إلى قضية الجزر العربية بالخليج وعلى المستوى العربي تشير نتائج تحليل الخطاب السياسي الكويتي إلى أربعة تصنيفات أساسية مثلت المفردات العامة للخطاب في حقل الدائرة العربية هي: الصراع العربي الإسرائيلي، الوضع في العراق، الانتماء العربي، ثم الاضطرابات في الصومال والسودان.

ويطالب الخطاب السياسي الكويتي النظام الدولي بإيجاد حلول عادلة لقضايا الأمة العربية مع إقرار مفردات السلام والحقوق بشكل واضح، والدعوة لنيل الشعوب العربية حقوقها وتمكينها منها وتحريك عملية السلام ، فضلًا عن المطالبة بتكثيف جهود المجتمع الدولي نحو قضية السلام والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ويبرز الخطاب قضايا أساسية تتبناها السياسة الكويتية منها مساندة الكويت القوية لمبادرة السلام العربية واللجنة الرباعية وعملية خريطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والانسحاب من الجولان والأراضي اللبنانية المحتلة والأزمة العراقية والصراع في الصومال وأحداث إقليم دارفور وغيرها من قضايا حيوية علي الساحة السياسية كما يظهر الخطاب مصطلحات اقتصادية تمثل مشروعات تنموية للأمة العربية تدعو الكويت، لتبنيها مثل: خيرات الأمة العربية ، التنمية العربية المستدامة وغيرها . كما تشير نتائج الدراسة إلى القيم المرفوضة في الخطاب السياسي الكويتي المعاصر كقيم العنف، الاضطرابات، الوحشية ، التوتر،

القلق . وكثيرًا ما تقرن هذه القيم السلبية بالممارسات الإسرائيلية وبالتدخلات العسكرية بالمنطقة وبالفرقاء بالوطن العربي من أحزاب وكيانات سياسية متصارعة، وعلى النقيض من هذه القيم المرفوضة تُمثل القيم الإيجابية رافدًا أساسيًّا في توجهات هذا الخطاب والذي يدعو إليها بشدة مثل الحرية ، الديمقراطية ، العدالة ، المساواة، وحدة الصف ، التوافق والإخاء . ليس غريبًا أن تكشف نتائج الدراسة عن أن الخطاب السياسي الكويتي يهتم بشدة بقضايا الأمة العربية، وأن مفردة العرب والعربي والعروبة شكلت حيزًا جوهريًّا ومثلت مفردات محورية وجودية بمعني أنها تعبر عن واقع موجود بالفعل وأخرى غائبة (كأهداف نهائية) وثالثة تختص بالوسائل (تعكس كيفية الوصول إلى الغايات) ورابعة تتحدث عن عقبات أو تحديات لابدَّ من مواجهتها) وقد وردت هذه المفردات في سياقات متنوعة أبرزها سياق الحقائق الجغرافية والبشرية للأمة العربية والاستهداف الإيجابي: كالتعليم والتنوير والازدهار وأخرى قيمية :كالتعاون والتحديث والتطوير. أما المفردات الغائبة فقد مثلت لُبَّ التوجهات السياسية للخطاب الكويتي الذي يتطلع إلى تحقيقها للأمة العربية كالأمن والتنمية المستدامة والسلام والاستقرار حيث لم يخل خطاب سياسي من ذكر تلك الاستهلالات

٣. بناء علاقات متينة تجاه العراق

شكل العراق وخلال فترات أنظمته السياسة المختلفة قلق متواصل للكويت وكان التحدي الأكبر للخطاب السياسي الكويتي المعاصر كيفية التعامل مع الأزمات والمطالبات العراقية المتكررة منذ عهد الاستقلال إلى الزمن الحالي ، فقد ظل الخطاب السياسي الكويتي المعاصر يعمل على بلورة علاقة جوهرية إيجابية من جانب الكويت نحو العراق نظامًا وشعبًا وتقديم الدعم الكامل لقضاياه، والوقوف مع حروبه ومحنه والمساهمة في تحريره من نظام صدام البائد الذي احتل الكويت ومارس الإرهاب على شعبها.

وفي الخطاب السياسي الكويتي، يشير صاحب السمو الأمير الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصُّباح في مناسبات عديدة إلى أن الكويت «تمد يد الإخاء والمحبة إلى الشعب

العراقي الشقيق ومساعدته في تجاوز ما يعترضه من عقبات لبناء عراق المستقبل».
بهذه الدرجة من الصدق والوضوح والشفافية كانت اتجاهات الخطاب السياسي الكويتي المعاصر نحو العراق، بل إن الخطاب السياسي الكويتي تضمن مفردة "النظام العراقي" في سياق مختلف عن مفردة "الشعب العراقي"، وفي هذا دلالة واضحة على أن السياسة الكويتية تميز بين نظام صدام حسين الذي مارس القهر والظلم على الشعبين: العراقي والكويتي وبين الشعب العراقي الذي يحمل قيم عربية وحضارية متأصلة فيه، ولم يكن لهذا الشعب دور في احتلال الكويت وتدمير مؤسساتها، لذا فإن الخطاب السياسي الكويتي المعاصر يتبنى سياسة إعادة الثقة مع السلطات العراقية الجديدة، بالاستناد على الالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، وقبل ذلك احترام أصول الجوار والدين واللغة والثقافة والمصير المشترك، فالالتزام بهذه المعايير من جانب السلطات العراقية من شأنه ترسيخ الأمن وإزالة مخاوف الكويت تجاه العراق، تلك المخاوف التي ظلت لفترة طويلة تشكل مصدر قلق لدى صانع السياسة في الكويت .

٤. تنمية وتأصيل العلاقات الثنائية الدولية.

من منظور الدراسة الحالية، فإن دائرة العلاقات الثنائية الدولية تشمل السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه أي دولة من دول العالم. وقد كشف تحليل محتوى الخطاب السياسي الكويتي عن أن مفردات السياسة الخارجية الكويتية في إطار تنمية العلاقات الثنائية الدولية قد اقترنت بدول العالم الإسلامي والتي تربطها بالكويت روابط الدين الإسلامي ومشاركة الكويت في المنظمات الإسلامية المتعددة، إضافة إلى دول عدم الانحياز والتي تربطها أيضاً بالكويت علاقات سياسية تاريخية باعتبار الكويت عضوًا نشطًا في حركة عدم الانحياز خاصة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين، دونما إخلال ذلك بعلاقتها مع الدول الصديقة والحليفة مثل: الولايات المتحدة، اليابان، كوريا، الصين، الهند ، دول الاتحاد الأوروبي.

لقد تركز اهتمام الخطاب السياسي الكويتي بشأن دول العالم الإسلامي ودول عدم الانحياز حول تنمية الجانب الاقتصادي الاستثماري مع هذه الدول، وقد دارت مفردات هذا الخطاب حول عناصر أساسية هي: مبررات التعاون، الأهداف، الوسائل، بالإضافة إلى القيم التي تدعم هذه العناصر. فيما يخص مبررات التعاون يبرز الخطاب السياسي الكويتي مفردات المصالح المتبادلة والاستفادة من إمكانات العمل الاقتصادي المشترك، ويشيد بالمواقف المناصرة للقضايا الكويتية والقضايا العربية، والصداقة التاريخية، وتوافق المواقف السياسية، بالإضافة إلى ذلك يظهر الخطاب السياسي الكويتي روابط الدين والأخوة والموروث الثقافي مع دول العالم الإسلامي وأما على مستوى دول حركة عدم الانحياز فإن الخطاب يدعو إلى تماسك الحركة والأمن والسلام والتنمية المستدامة لدول الحركة. كذلك أبرز الخطاب الأهداف المشتركة للعلاقات الثنائية جنبًا إلى جنب مع الوسائل بتحقيق هذه الأهداف، فضلًا عن منظومة القيم الداعمة لكل من الأهداف والوسائل.

٥. التمسك بمبادئ الشرعية الدولية.

أوضحت الدراسة أن الخطاب السياسي الكويتي تضمن مصطلحات ذات دلالة شديدة الأهمية لرسالة الأمم المتحدة مثل: احترام الشرعية الدولية، تعزيز دور الأمم المتحدة، تعزيز العمل الدولي، احترام القانون الدولي. كما دعا الخطاب السياسي الكويتي إلى التعامل الإيجابي مع قضية «إصلاح الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها وأن تكون قضية التنمية العالمية على رأس أولويات المنظمة»، وشدد الخطاب على أن دولة الكويت منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م التزمت بمساهماتها في كافة البرامج الدولية لخلق الشراكة العالمية من أجل التنمية».

كانت هذه هي أهم المؤشرات والاتجاهات السياسية التي عبر عنها الخطاب السياسي الكويتي الموجه للعالم لخدمة قضايا ومصالح الكويت على الأصعدة الوطنية والعربية والدولية ، وهو الخطاب الذي عبَّر عنه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومن الواضح أن مسيرة السياسة الخارجية

الكويتية وأطرها العامة بما احتوته من مبادئ وأسس وقيم ومثل عُليا ساهمت بشكل أساسي في أن تحافظ الكويت على استقلالها الوطني ، وأن تدخل في شبكة علاقات عربية ودولية واسعة ومتميزة، وفي ذلك صدرت الكويت إلى العالم خطابًا سياسيًّا يتصف بالموضوعية والواقعية والتوازن، سواء كان ذلك في سياق الظروف العادية أو في ظروف الأزمات، أو في سياق الجدل الفكري والدبلوماسي بشأن مشكلات وقضايا المنطقة والعالم .

هوامش البحث

١- نصر، مادلين (١٩٩٠م) التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ، دراسة في علم المفردات والدلالة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي.

2- Smith, Ken & Price, Cindy (2005) Content Analysis of representation : Photographic Coverage of Blacks by nondairy newspapers in : Sarith Ken et al,eds., Handbook of Visual Communication : Theory, Methods, and Media . Mahwah, NJ, Us: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers,.

٣- المرزوق، طلال (٢٠٠٣م) «المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق» رسالة ماجستير غير منشورة،

٤- أسيري، عبد الرضا (١٩٩٥م) ، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات ، ط ٣ ، الكويت ، جامعة الكويت.

٥- دراسة وكالة الأنباء الكويتية (٢٠٠٢م) دراسات حول الشيخ جابر الأحمد.

٦- نذر ، فاطمة (٢٠٠٣م) ، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح « رؤية تحليلية لاستشراق مستقبل دولة الكويت» ، سلسلة الإصدارات الخاصة ، جامعة الكويت.

٧- الفضالة، فهد (٢٠٠٩م) خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح « رؤية تحليلية استشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت » ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٧، جامعة الكويت .

٨- الطريف، عبد الله (٢٠٠٥م) ، العلاقات السعودية الأفريقية خلال عهد الملك فيصل بن عبد العزيز ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٣، جامعة الكويت.

٩- الكيالي عبد الوهاب (١٩٨٣م) الموسوعة السياسية ، ، المجلد الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، صفحة ٣٨١ .

١٠- مهنا ، محمد (١٩٩٨م) مدخل إلى علم العلاقات الدولية « في عالم متغير» جامعة أسيوط.

11- Riemer, Neal , Political science, An Introduction to Politics, Harcourt Brace Jovian Ovich , New York ,inc, political implication of loss aver York ,2007.

١٢- السيد ، سليم محمد (١٩٩٨م) تحليل السياسة الخارجية القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .

١٣- الشلبي ، جمال (٢٠٠٣م) ، مرتكزات الديمقراطية في الخطاب الناصري، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٣١ ، العدد ٢ ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت.

14- Charles F. Hermann, Policy Classification: A Key to the Comparative Study of Foreign Policy, in James N R osenau (ed) The Analysis's of International Politics, (New York) The Free Press 1972

15- Marsh, Emily "Content Analysis : A Fixable methodology, the johns Hopkins University Press , 2000»

16- Riemer, Neal, Political science an introduction to politics, Harcourt Brace Jovian Ovich , New York ,inc, political implication of loss aver York ,1007.

١٧- الشلبي، جمال (٢٠٠٣م)، مرتكزات الديمقراطية في الخطاب الناصري، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣١، العدد ٢، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

18- Neuendorf , Kinberly " The content Analysis, Guide Book, sage publication –UK, 2002.

19- Marsh , Emily " Content Analysis : A Fixable Methodology, The Johns Hopkins University Press,2000.,

٢٠- طعيمة رشدي (١٩٨٧) تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية - مفهومه -أسسه - استخداماته ، القاهرة، دار الفكر العربي .

٢١- العدواني ، عبد العزيز (٢٠٠٨م) العلاقات الكويتية البريطانية ، البحوث الفائزة في المسابقة الأولى للدبلوماسيين الكويتيين ، وزارة الخارجية ، دولة الكويت.

٢٢- مركز البحوث والدراسات الكويتية (٢٠٠٤م) ، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وقائد مسيرتها ، الكويت.

٢٣- ملا محمد ـ رياض ٢٠٠٤ عميد الدبلوماسية في العالم سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، الكويت ، مطبعة النظائر .

٢٤- وكالة الأنباء الكويتية (٢٠٠٥) تقرير عن انجازات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، الكويت، مركز المعلومات والأبحاث الكويتية، الكويت.

٢٥- مركز البحوث والدراسات الكويتية (٢٠٠٤م) ، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وقائد مسيرتها ، الكويت.

26- Huckin, Thomas (2004) ,Content Analysis: What Texts Talk About. In: Bazerman, Charles; Prior, Paul; Mahwah (eds) What writing does and how it does it: An introduction to Analyzing Texts and Textual Practices. , NJ, US: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers

27- Mastro, Dana E.& Stern, Susannah R.(2003) Representations of Race in Television Commercials: A Content Analysis of Prime-Time Advertising. Journal of Journal of Broadcasting & Electronic Media, Vol 47(4) .

مصادر البحث ومراجعه

أولًا- مصادر ومراجع عربية:

ثانيًا - مصادر ومراجع أجنبية:

أولًا: المصادر والمراجع العربية:

١- أسيري، عبد الرضا (١٩٩٥م)، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط ٣، الكويت، جامعة الكويت.

٢- السيد، سليم محمد (١٩٩٨) تحليل السياسة الخارجية القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

٣- الشلبي، جمال (٢٠٠٣م)، مرتكزات الديمقراطية في الخطاب الناصري، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣١، العدد ٢، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

٤- الطريف، عبد الله (٢٠٠٥م)، العلاقات السعودية الأفريقية خلال عهد الملك فيصل بن عبد العزيز، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٣، جامعة الكويت.

٥- العدواني ، عبد العزيز (٢٠٠٨م) العلاقات الكويتية البريطانية ، البحوث الفائزة في المسابقة الأولى للدبلوماسيين الكويتيين ، وزارة الخارجية ، دولة الكويت .

٦- الفضالة، فهد (٢٠٠٩م) خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح « رؤية تحليلية استشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت » ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٧، جامعة الكويت .

٧- الكيالي عبد الوهاب (١٩٨٣) الموسوعة السياسية، المجلد الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، صفحة ٣٨١ .

٨- طعيمة رشدي (١٩٨٧) تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية - مفهومه -أسسه- استخداماته ، القاهرة، دار الفكر العربي .

٩- ملا محمد ـ رياض ٢٠٠٤ عميد الدبلوماسية في العالم صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، الكويت ، مطبعة النظائر .

١٠- مهنا ، محمد (١٩٩٨م) مدخل إلى علم العلاقات الدولية « في عالم متغير» جامعة أسيوط .

١١- نذر، فاطمة (٢٠٠٣م)، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح « رؤية تحليلية لاستشراف مستقبل دولة الكويت»، سلسلة الإصدارات الخاصة، جامعة الكويت.

١٢- نصر، مادلين (١٩٩٠م) التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ، دراسة في علم المفردات والدلالة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي.

١٣- وكالة الأنباء الكويتية (٢٠٠٥) تقرير عن إنجازات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، الكويت.

١٤- مركز البحوث والدراسات الكويتية (٢٠٠٦م) ، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وقائد مسيرتها ، الكويت.

١٥- المرزوق، طلال (٢٠٠٣م) «المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق» رسالة ماجستير غير منشورة،

١٦- دراسة وكالة الأنباء الكويتية (٢٠٠٢م) دراسات حول الشيخ جابر الأحمد.

ثانيًا - المصادر والمراجع الأجنبية :

1- Charles, F Hermann “Policy classification: A key to the comparative study of foreign policy “ in James NR osena (ed) the Analysis of international polities “ New York : the free press, 1972 “

نقلًا عن عبد الله الطريف

2- Huckin, Thomas (2004) Content Analysis: What Texts Talk About. In: Bazerman, Charles; Prior, Paul; Mahwah (eds) What writing does and how it does it: An introduction to analyzing texts and textual practices. , NJ, US: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers, pp. 13-32

3- Marsh, Emily “Content Analysis : A Fixable methodology, the johns Hopkins University Press , 2000»

4- Mastro, Dana E.& Stern, Susannah R.(2003) Representations of Race in Television Commercials: A Content Analysis of Prime-Time Advertising. Journal of Broadcasting & Electronic Media, Vol 47(4), pp. 638-647

5- Neuendorf , Kinberly “ The content analysis, guide book , sage publication –UK, 2002 .

6- Riemer, Neal, Political science an introduction to politics, Harcourt Brace Jovian Ovich , New York ,inc, political implication of loss aver York ,1007 .

نقلًا عن عفاف العمر

7- Smith, Ken & Price, Cindy (2005) Content analysis of representation: Photographic coverage of Blacks by nondaily newspapers. In: Smith, Ken etal (Ed) Handbook of visual communication: Theory, methods, and media. Mahwah, NJ, US: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers, pp. 127-137

ملحق الكلمات التي ألقاها المغفور له
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والتي تم دراسة وتحليل مضامينها في الدراستين

مناسبة تقديم الكلمة	تاريخ تقديم الكلمة	الصفة
كلمة دولة الكويت إلى القمة الثالثة عشر لحركة عدم الانحياز	٢٦ فبراير ٢٠٠٣	رئيس مجلس الوزراء
كلمة ممثل حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمام مؤتمر القمة الإسلامي العاشر	١٦-١٧ أكتوبر ٢٠٠٣	رئيس مجلس الوزراء
كلمة أمام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة	٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣	رئيس مجلس الوزراء
حفل افتتاح مؤتمر الكويت حول الحكومة الالكترونية	١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٣	رئيس مجلس الوزراء
افتتاح الدورة السادسة والتسعين لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية	٢١ أكتوبر ٢٠٠٣	رئيس مجلس الوزراء
كلمة ممثل الأمير في افتتاح مؤتمر القمة الرابعة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة الكويت	ديسمبر ٢٠٠٣	رئيس مجلس الوزراء
كلمة ممثل الأمير في ختام مؤتمر القمة الرابعة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة الكويت	٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣	رئيس مجلس الوزراء
زيارة قاعدة صباح الأحمد البحرية	١٨ فبراير ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
افتتاح الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	٢ مارس ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
افتتاح الملتقى الإعلامي الثاني	١٠ ابريل ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
افتتاح معرض شركة علي الغانم وأولاده للسيارات	٤ مايو ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
ندوة المنطقة والمستقبل بمجلس الأمة	١٥ مايو ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
الاحتفال بذكرى مرور أربعون عاماً على تأسيس جمعية المحامين الكويتية وافتتاح المبنى الجديد للجمعية	١٩ يونيو ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء

حفل رجال الأعمال الكوريين في إطار زيارة سموه لجمهورية كوريا	١٥ يوليو ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
حفل رجال الأعمال اليابانيين في إطار زيارة سموه لليابان	١٢ يوليو ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	٢ أغسطس ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
حفل افتتاح مهرجان «شكرا معلمي» الذي أقامته جمعية المعلمين الكويتية بمناسبة اليوم العالمي للمعلم	٤ أكتوبر ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
لقاء مع القيادات الحكومية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص	٢٣ أكتوبر ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
زيارة رئاسة الحرس الوطني	٨ نوفمبر ٢٠٠٤	رئيس مجلس الوزراء
حفل افتتاح المنتدى الاقتصادي الأول تحت عنوان «الكويت استراتيجية التحول المالي والتجاري الإقليمي الرئيسي» الذي نظمته شركة بيان للاستثمار بالتعاون مع عدد من الشركات الكويتية الأخرى	١٤ مايو ٢٠٠٥	رئيس مجلس الوزراء
مؤتمر «الفساد الإداري من منظور اقتصادي» المنعقد في غرفة تجارة وصناعة الكويت	٢٣ مايو ٢٠٠٥	رئيس مجلس الوزراء
قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ ٧٧ والصين المنعقدة في دولة قطر الشقيقة	١٤-١٦ يونيو ٢٠٠٥	رئيس مجلس الوزراء
النطق السامي في مجلس الأمة	٢٩ يناير ٢٠٠٦	أمير البلاد
كلمة موجهة إلى المواطنين بمناسبة انتهاء فترة الحداد، والعيد الوطني، وذكرى التحرير	٢٥ فبراير ٢٠٠٦	أمير البلاد
مؤتمر القمة العربية الثامنة عشر المنعقدة في جمهورية السودان	٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٦	أمير البلاد
حفل افتتاح مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية الكويتية الخامس	١٠ ابريل ٢٠٠٦	أمير البلاد

حفل افتتاح الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية	٣٠ مايو ٢٠٠٦	أمير البلاد
كلمة افتتاحية خلال جلسة المحادثات الرسمية مع الجانب الهندي	١٥ يونيو ٢٠٠٦	أمير البلاد
كلمة خلال مأدبة العشاء التي أقامها فخامة الدكتور أي بي جي عبد الكلام رئيس جمهورية الهند على شرف سموه	١٥ يونيو ٢٠٠٦	أمير البلاد
كلمة أمام اتحاد غرفة التجارة والصناعة الهندية	١٦ يونيو ٢٠٠٦	أمير البلاد
كلمة خلال مأدبة العشاء التي أقامها فخامة الرئيس برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان الاسلامية على شرف سموه	١٩ يونيو ٢٠٠٦	أمير البلاد
كلمة أمام مجموعة من رجال الأعمال في جمهورية باكستان الاسلامية	٢٠ يونيو ٢٠٠٦	أمير البلاد
النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة	١٢ يوليو ٢٠٠٦	أمير البلاد
النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة	٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦	أمير البلاد
كلمة بمناسبة مرور عام على تولي سموه مقاليد الحكم	٢٩ يناير ٢٠٠٧	أمير البلاد
مؤتمر القمة العربية التاسع عشر المنعقد في الرياض	٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٧	أمير البلاد
كلمة موجهة إلى المواطنين بعد عودته من رحلة العلاج	٥ سبتمبر ٢٠٠٧	أمير البلاد
كلمة أمام الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة	١٢ سبتمبر ٢٠٠٨	أمير البلاد